



مخطوطة

مجهولة العنوان

المؤلف: بركلي محمد أفندي

- ناقص أوله.

المؤلف برهان محمد فندي

حاشية على القوائد الضيائية في

سنة ١٢٨٥ هـ

الإسفر الكيبي، آبراهيم بن محمد بن

عربيل ٥ الإسفر الكيبي

التراساني

جنا و جنی الی نبی و هم فقال انه افضل من العظیم اما الو
الذی الیه انما سئلوا سئلوا واحد مشکی

بهر جمیع آل شیخ فراموشی
خاری عیسیٰ فی جبرک یاربهم عارف
بهر جبرک عارف ما به و طایف نویم
اون فیلان قلا بدان ساجه فیرن
بهر عطا بقا بدیان

محبوب اولدر بوقدر آنکلی عیب اولدر آنکی اولمز قتی
حقی اولدر بوقدر آنکلی طاعتی انسه جماع اولمز اوشتافی
آنک

برادر شون سلطان بوز ايكه شغال
دولة خيطان لدا بول بره دور ^{مقلد} ^{مقلد}
بباز نيكه بشو هر كن حنا دول ايكه
كن حنا دول انچه آلتيه هر كن حنا
اوه ار شون بيا نل خيطان اوه
اسكول ايكه خيطان لدا كاه

من حيث انه لا يدل جزم على جزم معناه المعلوم بـ كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للنظر
عند المنطقيين بالذات وبالعرض وصفة للمعنى عند المتأخرين ان الافراد في عرض
الذات صفة للنظر بالذات وبالعرض للمعنى **قوله** وكان الثبوت منه التبيين كانه الثبوت ايضا فقد
الوضع على الافراد او كانه لا حصل لا اعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها وهو
الوضع حيث ان به حقيقة المعنى في سبيل صفة السبب الزمانى للسبب الربطى **قوله** فليكن انه
حاصل المسكن في وضع ان كانت لو كان حاله لكان يبينه كانه قريب ما كانا زيدا ولا نسلم لزوم
ذلك عند الطرافة بل يقتضيه من احوال مرتبة الحال او على ما يخرج عند التأمل والحقول به وليس سلم
فذلك ان لم يكن مرتبة في الوجود على تبيين في الحال وقد عرفت ان الافراد صفة للنظر بالذات
للفردا **قوله** انما يكون المعنى على تقدير جعله لا على ما عليه فلا ضيق في ان الافراد المعنى لو ان الافراد المنطق
قوله ومن المعنى في ان راجع في نحو قولهم في الكلام في غير اشتراط سببه لانه لا يقال لو كان
حالنا لقدم عليه لا الى انك لا تقول هذا ان لم يكن صاحب الى امره واما ان كان تقديره عليه
مطلقا مع عند الترخاطة البقر من كما بقدم من كلام المعنى في الايضاح **قوله** فانه منقول للمعنى واللام
واسطة في كونه منقولا ومعمولا في آخره على الحال او صاحبها لاخراج المركب في المركب الكا
موضوعة بالوضع النوعي كما استرنا اليه **قوله** يخرج به ج. هو الظاهر من الرجل ومنه رجل ايها فان لا
الفرق بين النوعين من حروف الكسرة انما هي واما ما ذكرنا في ان المعنى في الماء والياء التبيين وعلامته
التبيين والجمع كمالا ومنه من ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب
جمعة الى انها من حروف المعاني وجعلوا ام الصيغة في الاعمال المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة كانت
بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة اليها كما نسب الطالب الى سبب استعمال المطاوعة في القول
المتعل **قوله** او ما يعرب واحد كان المراد بالاعراب في استعمال الحروف الاربعة والياء في
ان لم يتبر لطل من الياءين حالة الدلالة فان الياء الاخرى قايمة لم تستعمل في الاعراب بل الياء في
للعرب هو قائم فيجعل الحروف كطية واحدة فاعرب اعربها ولا يخفى ان هذا هو الوجه في

جزم

حضوره كـ وقال بغير المعنى ما يقع الـ يتقدم **قوله** اسم مكان مـ مصدر معلوم **قوله** الى قول **قوله**
او مصدر متعين المعلوم **قوله** الى قول **قوله** بمعنى القول يكون ان لا يعتبر نقل اليه فيرفع مع نقل الفعل
قوله او محقق معنى لطيفا غير قبيح والذي اوجبه على هذا الاحتمال مع غيره لفظ الميل الى جانب المعنى
والاحتمال المذكور في معنى الخفاء في جعل المعنى الظاهر معناه **قوله** فليكن المعنى بغير معنى على تقدير
في يكون امره خفي مع وبدون الشرطية ايضا لا يثبت مقتضى الى الشيخ والمقول فليكن معتمدا فيكون
ويذكر المعنى بغير معنى الـ فيض من المعنى اي بما يقصد بذلك الشيخ هو الوضع والمقابل بالذات
لان ارتباط المعنى بالوضع حال لا يتصور الاشتغال على الدلالة حاجته اليه لا قبل ولا بعد الا ان يبدى اقرب
من جعل الوضع مع الصوغ كما اذا كان قبل له من المعنى في الحقيقة **قوله** في شيوخ ام ان يبدى في اماله وفيه كسرة
الاخرى ان بطل من جزم في الوضع على الـ فيكون اللفظ معناه في الصوغ او من لفظ الـ صوغ فلا فائدة
في ذكره الا ليقرب به قوله في قوله في اللفظ الدلالة باللفظ وكذا اللفظ الدلالة باللفظ فقط كما
يدل عليه الدليل وكذا ان بطل اللفظ في معناه **قوله** وبقيت حروف الاربعة في حروف المعاني
مبها كما في باء في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
اي في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
الظلمة بالالف في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
كانت في انفسها موزونة او مركبة وذلك لان النطق الاول انما يتبع على تلك الحقيقة ولا مخرج من الافراد
والتركيب فيه ولذا لم يزل الى اللفظ موزونة بعلامات النطق في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
قال او مركبة **قوله** فليس هناك اي في معناه رجع الى اللفظ في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
جزء لفظ من حيث انه جزء لفظ في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
اسماء ذلك المعنى الـ باعتبار وجهه في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
انه يوم ان اللفظ موضوع في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
مع معناه ربا اطار في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
حال النطق في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني
كما في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني في حروف المعاني

قوله كذا على خبر غرضه في التفسير هو ان ما قد زعموا وعلموا في ما جعلت الكفاية حجة جازية لا يكون كذا
وعلى يد المفسر قوله ما قد زعموا وعلموا في ما جعلت الكفاية حجة جازية لا يكون كذا
الطاف من معنى التمثيل وما ينفرد من الظاهر من التعذر او تعذر الوجود وعلى التعذر الثالث حال ما اضيف اليه التعذر
المحذوف او ظرف او مصدر كذا على خبر غرضه في التفسير هو ان ما قد زعموا وعلموا في ما جعلت الكفاية حجة جازية لا يكون كذا
قوله كذا على خبر غرضه في التفسير هو ان ما قد زعموا وعلموا في ما جعلت الكفاية حجة جازية لا يكون كذا
وكان في الاسم كذا في الخبر

ثقلته فان سكن ما قبله لم يستقل كالمالك كعليه وكترس
 لا لا غير فان اذ لو قصد ح بقله غو غميش تقدم الاو الجان مستدركا لافادة العطف ايده ولو قصد
 به كونه الفاعل جسا سكا بالواو والنون صاعدا الى باب العظم كالحق ان كره او ليس بقصود في التمثيل خصوصية
 المذكور ابدا به من كونه او اخوانا ونذا لم يحجب بين الفاعل وغونها فان اصله مستدركا لافادة العطف المستدرك
 ان تلفظ الاو ابنه ما بعد الاعل استغنى وقيل مستدركا لكان عساكن هو شرطه التقدير في عضا بعد
 الاعل او في ما قبله من الاستشكال لان اياه بالواو او وثقيل وجب تقديره بان كونه عساكن ان اياه
 باركه وثقل وجب ابدال الحرف لا الاسطرحة وتقديره باركه فصار الاو احاد والرفع تقديره باركه
 لا متعرج ان يكون الياء المتعقبية ج. الواو بعد الاعل في الدلالة كما جعلت لشرحه هو في السلام بدلا
 ج. الفتح لان الزايد بالاعل في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عن الفاعل في الجملة واحدة او ابا ان الفاعل تقديره
 ط. الفتح في الجملة من غير تامة تقديره فان الياء المدخلة في الياء باقية على اصله وقد يكون الاو باووف
 تقديره يا احوال المائنة او بنحوه ما كان او اياه باووف والتممة آخره س كما بعدها سوا كان متعرجا او لا
 كما في قوله تعالى واتبع الصلوة عاترة النصب واعلم ان قيل ولا آخره لئلا ينقض القاعدة عطفوا التوم
 ولعله اعلم في قوله بيان الاو النظم والتعديري الثابت للتسم في فاته لا باعتبار عارضه وكان الياء
 في مثل علمه وسلي شدة استبرجها بالجملة ليست عارضة ان علم بعرفه ان اياه بنفع ان يكون
 بالواو تقديره حال الرفع في سلب علم بعرفه من التعديري بطرق قوله والقطع فيما عداه اجب عنه
 بانه جعل واحدا في نظر الاحواته او الى الفته الاخرى فيه وبه في ان كانت فليته نعم في
 الاستطراد الاعلام الى جملة الفته اجمالا كونه باووف زيرقانه موجب لقراره انه وجوب الاستشكال
 على كونه حكما وكذا في الفته اجمالا اذ يجوز المطابقة في سلبه في الفته والتعديري تعريفه انما يقع الاكفا
 به الاختيار فهو بعنده في المنصرف وغير منصرف فانه اعلم من المنصرف بانه ما فيه علم ان العلم المنصرف
 لا لا يكون لذلك ولهذا سلب تعريفه العرب عدل في تعريفه انما يقع في المنصرف باسم الذي يدرجه
 في كماله والثقل والتو من غير منصرف بانه الذي سلب في النون بشره العقل وواكل بالفتح وذلك

كونه من جنس كونه غير جواز الطرح وانما لا يخفى في ذكر كونه الاسم مشتق من غيره فكيف يمكن لم يعتبر وها دم
 يعلم وجهه فان وجد اسم على انه لم يصح بغيره من جهة واحدة لان المباشرة بالفرعية غير
 ظاهرة ولا قوية او الفرعية ليست في خصائص الفعل الظاهرة بل عيانية اشتباها الى ان يظن وكذا اشتبا
 الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفية ولم تكن واحدة الا اذا قامت مقام اشتبا في شبه
 الفعل اعلم ان اصل الاسم الآخر واصل الفعل العن والبناء فان اشتبا الاسم الفعل في تمام معناه كما
 في الاسم السواء الافعال ينبغي ويعطى على واحدة في تركيب حروف الاصلية وفي جزء معناه كالاسم
 العا على يطلع عليه ولا ينبغي لضعف امر الفعل الباء ولقد اربح مصراع يتطعل الاسم اذ اشتبا به
 بوجه بعيد فكونه قرعاً لما ينبغي بهذه المثابة لضعف ما مع ضعف الفعل في البناء ولا يطلع بها
 كل الفعل تحتوه على الفعل كونه المعنى المعنى لم يشرع بها على الاعا وهو التوسير ثم يتبعه الكسر
 او ينزع معا فتنحى منه الاعا في تقديم الكسرة على التوسير استدارة الى ذلك او منع التوسير
 او لا يتم اتبع الكسر وقرع جوازهم الامر به في الابداع وقال الشيخ الرضا في التثنية يوجب الكسرة
 لفروزة عوة التوسير وهو ضرورة عودها وانما اتبع الكسرة التوسير لالا التوسير
 يخلف ولا ينبغي العرف ايضا كذا التوسير في الاسم والاصناف واداء النص في اول الامر على انه لم يقط
 الحاشية الفعل فوا صورة ضرورة الكسرة التي لا يدخل الفعل وقال هم اعانيه لانه الكسر
 بلازم التوسير يعني الى اى موضع يد حله التوسير يد حله الكسرة في التثنية التوسير في غير عوض
 التثنية الكسرة لانه بلازمه وانما قال في غير عوض اذ لو انتفع التوسير مع العوض وهو الاسم و
 الاصناف لم ينتفع الكسر لالا وجود العوض وجود العوض عنه لالا العدل فرع العدل
 عنه لالا الاصل بقاء الاسم على حاله والوصف فرع هو وصف لموقوف معناه على ما يقوم به
 لانك تقول قائم او قنور في موضع لفظا ولما علب المذكر على هو وث كالا فاعاله في النسخ هكذا
 فاكوا وفيه تحت لالا الماء ثبت طار على قائم مطا على قائم حيث هو جزم في الماء والمذكر

البيان

بافرو آنک

ط
مکتوبه اهل اصفهان از حضرت مولانا شیخ ابوالفتح محمد بن
دکتر شیخ ابوالفتح محمد بن شیخ ابوالفتح محمد بن شیخ

فروغ الطلوع على الجوار
عند نصف الليل يكمل
على ما ذكره في كتابه
في فوائده العديدة

ع. ب. ث. ع. صفة كان اراه بما يشك صورته الكلية ايضا فان خروجها من معناه اسهل
ليس في وجوب صورته الحقيقية اذ لا له محل لانها لم تكن له في صورته الكلية لان الامم جنس
جزء الكلية ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدلولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متحدة
للصورة الحاصلة بمنزلة الاضافة ولربما في التفسير بانه فوجعها هو حقيقة في الصيغة او
استلزم كلية اولى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة - بعد ولاح - تحت غايوم حقيقة مع انه
ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسيرهم اذ ليس له محل بل هو في الزمان وليس له محل في المكان
يعال ان ذلك في فوج غير تام لان المقدرة حكم محفوظ خرجت عنه حقيقة القياس
كالمقام قيل لم يدخل في فوج لانها خرجت لا حارجة عنه فحول المعدول لا حائل واما التغير
النافذة فالجوع والمصروف والنسب النافذة والعطب كايستمر فيايسر تقبل ان ليس
حارجا عن صورته اذ لا محل لتقديم بعض كدوف على ما في الوزن فانه اذ اعتباري واما فوج
فخرجت وصفت بكون العبد تعين انه لم يخرج فوجا ما اذا استعمل على الصيغة الا
صلية التزمه استعمل على الصيغة الترمية واللفظ اذ اطلقا انصرف الى التام لا الى الجفج
ان الاحتمال في هذا المقدور على كونه المحصور غير حقيقي بل اعتباري التوسر والثبات
ابتداء على التوسر واسبب ذلك ايضا قال اليه ما يقال جسر ما ولو كان في جاس ع. اتوسر
وابال نسب اليهما واعلم اننا نعلم طعامه كالوجه الذي نظر اليه في تبصرهم اول الامر
الكلمة وبناها فان نظر الى اء اب ثث و ا حواته وجدوا اء ابها اء اب منع العرف والمعلوم
بالثبع ان منع العرف لا يلوان الا العلية حقيقة او حكمي متشوا سم حال تلك الامثلة فوجدوا
فرعية ظاهرة وهي العلية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية اخرى ولم يصلح الا
عتبار الا العدل باعتبارهم متشوا سم حال الاصل في بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت
الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا اصل اخر فالثبات هو العدل الحقيقي الى العدل

من هوذا المكيه لوان النصارى بها دينا موصو المكيه

تنويه لان نقول تنويه لاسية وبسبب كل شيء مع ان يكون الابل يكون متوا وحفا به
على للضيق ليس منسوباً بغيره لان تنويه لا يوجب مدح او ذم او ترصيص ولا يستقيم
بما يشيخ في تلك المعاني بل هو منه وسبب في حاله المستتر غير منفرد وجمال ان يتقدم معمول ما
اضيف اليه غير انما لا يقع الذي تارة في قوة لا و جاز فيه ما جاز في لان تقدم معمول دخول وزيد
لان فاعطف على دخول لاء ليدل النفي لا في قافية في ايام ان امتناع مفعول ففصوص جبال العلية وليس
كذلك لا امتناع مفعول حال التكرار ايضا في بعض النسخ علم بالرفع مما عايناه جبر مبتدأ في وف وبتنقيح الابل
الجملة اعترافية لاحالية لعل الكلام في ذلك الابرار بل بحسبة الاصلية بجملة الا كانت متافيت
للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبارها العلمية حتى يلزم اعتبار متفيدة بانه حكم او ذم
قال في جملة غير متافيت للعلمية لكونه سبباً في الشيء اصل بر حال فلم يأت بشيء لان نوع ابرار متافيا
للعلمية لان مع العلمية ان الابرار المتافى للعلمية لان مع الوصفية نعم يكون الابرار متافيت في معنى
العلمية في العلم بالكون ان ينعى متافيت في المعنى الوصفية فيه كما ان في الاشياء اجرة
بالاخر قال قد سره في التسمية الضعيف هو الانثى في الضعفاء هو مذكور وايضا ضعفاء لمرحان
وسراحيه انتم في قارة الفراعنة وضع وضع بال كسر لغتار وخباعه فاده وبنديا
فق انما في هذا السوال الاطلاق بعد التفسير ما خلافة تنويه في ان الابل من
ان على ان اسم نمر قال قد سره في التسمية فني هذا مع قوله على الضعيف انه علم بشر من الضعيف الجند
هو الضعيف انتهى هذا القول بناء على سبب في الضعيف وقد رقت فيه ليل لا نوم ال
العلمية كالوصف ولا مطال اعتبار بالجملة المطلقة وهو الاكثر استعمال او ذم ببالا الشر اعم
غير مذكور حمل على موازنة لان و قيل والرحيل يحمل على الحاسر واما لم ينعى في الفراعنة
انما خلفا على موازنة في افعال على الال جميع ما يوازنه ليس ممنوعا في الفراعنة كما طلب وفي كنه
العلمية

في قبيل علماء اعتدوا في الاصل الا على انه لم يجد لكل على الموازن في السبب وقد يقتدر عنه بان
سبب على سبيل الاصل الا على القطع قال في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا بالجمع وقاسم
الجمع وقال بعضهم بغيره بذلك تقدير اي قدر تقديرنا نكاره كل قطعة في السراويل
هذه عبارة السيد سره اعمال قال كان لان التبر واللم في بعض قطعة في الرويل
بل جاء بجمع قطعة في الروية فيكون المفعول منه متا واما لم يفعل جمعا بالجمع الثاني فيكون
المفعول منقطع لانه السراويل قطع بالاندر مما يجمع الابل في السراويل من هذا المعنى من السراويل
الا يقول السراويل متعول في المعنى الجمع لان السراويل لم يلاحظ فيه من الاطلاق اصلا حاز
ان يكون متعول السراويل في معنى الاطلاق لان السراويل نقل الى الواحدة الاجناس
لم ينعى في الاشياء كذا فيجب بان تكون في الجمع حقيقة لان مطلق الجمع وبال المعنى اذا
اشتمل على الاتصاف جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقع في ثوب سترافم جميع شترية
وهي القطعة وفيه ان ذلك باب الحاء والياء الواحد من اطلاق الجمع عليه الابرار
الا ان يقال ان اصح الاجزاء في الاطلاق وان اذ اذ لم كان عدم الفرق عالبا والفرق
والفرق معلوبا كان لفظة اذ في الاول او اقامت في الثاني موضع اللمسة طية
في الاشكال بالنقض على قاعدة الجمع لا يخفى ان في جند الاشكال بغيره العلم لا ياتي في
ايمان الاشكال في وجه افوه هو الابرار او ذم كان ينبغي ان يعرف مصايح
لان الموازن مفعول كان فزانة لانه يوازن لمراسية ويعلم ان لا ينفذ بالابرار
مفعول اعم ولا اعتبار بالموازنة الا بالندور او بتقدير الجمع سراويل مطلقا حرف
او لم يعرف في الاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منع في الفرق ومن
نظر الى وقوعه على الواحد حرف في كل في مفعول ولنا كل مفعول غير منفرد مفعول لها من
العلمية

السراويل

العلمية في الموازنة

العلمية في الموازنة

٩
بُنية المركب بالعلم على القوم
ما يورثه المركب بالعلم

١٠

قال عليه
 وحيد في الالف ثم دعنا اصله دعونا فليت الواو الف في هذا الالف لا اجتماع الالف والالف حصل في الحركة
 ثم دعونا دعونا بالالف الفاعل الذي هو كبرية الداحل لان الالف ليس في نفس الكلمة لانها
 جيتت بالالف فان شئت الفاعل علم بغير حركتها فاجتمع كنان تقدير الالف كينها كسب الطر كينها
 الالف في قولنا في نفس الكلمة باعز حركتها لم يجتمع كنان تقدير الالف لان الحركة والفتح
 كينها عارضان في دعنا فلكان الحركة في حكم الالف وان كانا كانت عارضة في قول
 الالف الالف ليس بعارض بل هو اصل في حكم الحركة بعد فلكان لم يترك في حكم الالف
 ونفقوا

في مرتبة فلا يبيع المتدال بالانتفاع عليه تقدم مرجع الضم وهو رتبة
تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء كماله تعقيداً لتقدم سواء تقدم
بالفعل او لم يتقدم وسوحي في حكم المتقدم لان ثبوت السبق قوة بثبوت
السبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع السبب حكماً لا لاغتراضاً
حينئذ يسلو اليها ما يجوز ان اتصال ضمير الفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للفعول به كالتقضاء والفاعل وفيه انه لا يتعقّف
تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما وراء
الفاعل قال الشيخ انما يجوز ذلك وليست بصحيفة للبرية المتعقّب مع قولهم في باب
التأخر انما قيل يجوز الاضمار قبل الزكر في باب التأخر في العدة والضمير
المضاف اليه غير عدة وقيل يجوز به للضرورة او لتوخيّر لزم اما حذف
الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتطاب البقيع الهون
من ارتطاب المتعقّب مع التأخر ^{منه} لان حذف المضاف اليه بظاهر
غير جائز واطهاره يوجب التكرار وقد يقال ان افعال الله تعقّبها
الاول في الاسم الطاهر اضمراً لم يظهر لانه ملغى جزى ربّه آه المجلد عاين
وامراد بالطلاء العاين افسار الناس او حقيقة ما قال قدس سره
في الحاشية حوك الطلب بعوض عواء صالح حاشية الله وقد فعل جملة اجابته
وقفت على سبيل التفاءول فان الدعاء قد اجيب لعظا حجازاً اي انفق لفظ
الاعتراف في ضمن الاسئلة فان احضار المفعول يقتضي لا يجب خصوصاً
اذا لم يكن الغرض متعلقاً بخصيص فرد كما في التمثيلات والمفصول المتقدم ذكره
في ضمن الاسئلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لا انتفاء الذي هو
احد المتقابلين الا الاخر كما يكره فلا يكره مع ان التعميم بعد التخصيص يقع
محمولاً من كونه جلياً فان الرتبة فيه اتصال علالة الفاعل بالفعل وسن
الفرق بين الفعليّة الاعتراف الطافي تابع احدهما واتصال ضمير الله بالاول نحو قوله تعالى

طالوا ولا علم
عبد بن عبد الوضئ حدث قال الاول من بني بزرغلة
الى الامم قبل الزنجر حج

فصاح

المبني على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث يتم في الامتناع في هذا
 المفعولين وان اتفقت الظل عليه وذلك لوضوح الدليل قبله فيه بمبالغة في روع
 جواز قيام مقام الفاعل بلا لام قبل باللام ايضا لا يقع لانه ليس في فردية الفعل
 ملائمة الفاعل فلا يقدم مقامه وكذا المفعول معه لان النسبة فيه مشتركة بالعلية لانه
 على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقع لانه لا يقع الترتيب ايضا مقام الفاعل
 لان النسبة فيه مشتركة بالعلية لان نقول ربما يحصل الشك في ان النسبة بنفس اللفظ نعم
 يجوز ان يثبت لهما ارتباطا مشترك بالعلية وقيل ان المفعول لا يقع مقام الفاعل لانه
 جواز لم ولا يصح السؤال بل يثبت تمام الحكم ثم اعترض بان يوجب امتناع قريب للماء وديب
 والقول بان المفعول جواب لادون الجواب فيكون ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن
 سؤال نشأ في الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان مفعولا للمذكور لانه يقع
 ثم لزم ان المفعول له جواب لم انه مع عاطلة يقتضي ان يذكر في جواب السؤال عن الالية
 فاذا قيل لك لم يرتب لك مرتبة او قرب للماء وديب يعني حلقا للكونيين
 وبعض المتأخرين ما فهم ذهبوا الى انه اول استدلال بالقرينة ان في قوله
 نقول لو نزل عليه القرآن بالنسب وقرأة الى جعفر المديني في قوله بما كانوا يكسبون
 وقرأة القاصم وكذلك يعني المؤمنين على ارضي المصداق لانه نسبة بالفاعل قبل
 لبيتا والفعل الجواب له ولو استاده اليه حقيقة في الخبره في الملايين في زاوله
 لا يصار الى غير الحقيقة في امطارنا وفيه ان يقع قولهم لا يصار الى ايجي مع اطلاق
 الحقيقة ان الطلام اذا دار بين الحقيقة والحيثية في كل على معنى الحقيقة معان لا
 ان التظلم بالحقيقة معان مع اطلاق التظلم بالحيثية فلا يكون قوله ان يقال ان الامانة
 المماسه ادهى على الامكنة الجملة الفعلية لا مع وجود ما هو له ان قلت ان املا
 ينسب الى الرمان والمطمان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخره
 كما هي في واما النسبة الاولى فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب اليها
 هذه هي للفعل وقيل له وان كان الاولان محليين للافعال وهي مؤثرة في نوعها

كمال بيان

مع برفان

حتى يفرق ما كان شبيها بالحق القابل واما النسبة الى المصدر فلان اثر الفعل وتلك
 لان قولك سير برسير يد في قوة فعل سير يد ان قلت هذا لا ينفك
 فعل النسبة الالمانية الى سائر المعاني علة في مقام الفاعل وهذا الفعل
 لا يتصور مع وجود حرف جر نحو قرب في الدار لان الدار مقرب فيها لا انما مقرب
 بما ان هذا الفعل في المفعول بالواسطة هو اذ في المفعول بالواسطة فلان فعله انما
 كان الربط المستند في الواسطة ربطا حقيقيا لا مجردا بل هو يثبت ان اجدها
 انما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالرف الى المفعول بالواسطة
 لانما هو لا يقتضي ان يقتضي لقيام مقام الفاعل اذا وجد في مرتبة برفان
 مع ان السبق بكمال وان يترجم ان النسبة الى سائر المعاني لما كانت بطريق
 الفعل وجب في مقام مقام الفاعل وحول الواسطة عليها ولم اجده ذلك
 نقلا اذ لا بد منه والفاعل على القابضة في ان يكون ما يقوم مقام محال
 وهذا لا يقع الرمان والمطمان المبرهان مقام الفاعل لانه الفاعل عليه
 فلي هذا وجب يقتضي قوله بالجميع بما سنذكره في نسبة المعاني على بلا
 واسطة واما قبحه بذلك لان اللفظ وان كان مع في مفعول فيه عند المصدر
 يظهر من القول بالشيء وان لم يكن بالجميع او قيل لوقال البواني سوءا
 لكان احقر واظهر يعني ان البواني سوءا في جواز وقوعه في موقعه وامتناع
 وقوعه في غيره ان حال البواني قد علمت على تقدير وجود المفعول به انما يكون
 حاله على تقدير عدمه في تعرضه لما لا على تقدير وجوده مستند مع انه اراد
 التبرك به من قال ان المفعول به اذا وجد مع المعاني لم يتبعان فقال اذا وجد
 الجميع مع المفعول به وهو هو ان المعاني والمطمان المعاني والمصدر
 المعاني والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا
 لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به تلك صورة لما كانت من حيثها الى الفاعل
 اعني ان نسبة ان يكون في جهة المفعول بلا واسطة سواء جواز وقوعه في موقعه الفاعل

الفعل

قوله ان كان قد زيد سم كان
 ونظائر جركاه

استمر عليه ان التعريف ينتفع به في ايام ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس به
كذلك اوجب عند تقدير الصفة ايضا يكون خبرها لم يكن صالحا للقول بمقدارها ولا يثبت
ان التعريف لا يدل على ذلك او جارية في ما كثر في فانه في قوة منسوب الى قرين
الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام الاول حذف الالف ليقول احقر او احل
فقد حل اعماعا ومن وهل وعبرها في كل الاستفهام اخوه كذا الالف لا صالحة
ولا يثبت ان على هذا الاعتبار لا ينسب التعريف كذا آه واهي ومع وكيف وكما
التعريف بل وما ذكره طارعا التعليل بمن تلاعب بان يقول من قام ابوه لان قام صفة
صالحه لان يكون خبرا ماضيا ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون خبرا ماضيا او ماضيا
يقول من صار زيد على ان من يقول صار بوقته عليه او ما يكون خبره بغير
المعطوف او من جاء محوم الى ذلك ان زيد بالاف معناه النقص الى الباري لم
يجز تثنية على اللف المشهور كون الصفة مقدرا قبل لم يجز ان التباس المقدار
بالفاعل في مثل اقام زيد واجتنبوا عن التباس المقدار في زيد قام فلم يجوز ان
ما جيت بان جواز الوجهين ليس الا في كل من الوجهين في الفاعل لا في غيره
فان في جعل زيد في ايام زيد فاعلا حلالا لا اصل آخر وهو تغير النظم الطبيعي الالهي
الذي ليس الا في كل واحد الوجهين موافقا لا اصل فيسبق اليه من الالحاق بالاصل
مخروجا من آه لانه في اقسام المروءة فلا يصدق التعريف على يقرب في يقرب زيد
لانه ليس مرفوعا بل في ايام وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان مراد به ان كان
الهم حقيقة خرج عنه بغير الاخبار ويوما اذا كان مركبا او نظائرا به
كانا في حرب ومن وان كان الهم حقيقة او حكا وحل فيه المثال المذكور في الكلام
ايضا لانه مرفوعا بل في ذلك لغيره التغير عن الهم فان سبطا سبطا وعلى
ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التغير عنه بالهم في سبطا لغيره بل في سبطا
ثم في امر الهم الا ان يراد بالهم لفظ بعيد واحد او لغيره التغير عنه بالهم

بالا

بالفاعل

حالا اصل هو
جعل المقدار مستقرا
في خبره

في خبره
في خبره
في خبره

على يقرب في يقرب زيد وكذا لا يصدق على يقرب في زيد لانه لا يصدق به الالهام
قد ساربه الى ان الباء متعلقة بالافعال المحض لا بالاسماء لانه يصدق متعلق بالمتحد
ما حاجته الى الباء ذلك ان تقول المراد به المستند الى المقدر لا بغيره انما كان
مثلا زمانا لا استر في خبرها معاني الضمير او يجعل الباء على ان قال قد ساربه في
وكان الكلمة في تغير العبارة الا لا ينسب بالاسماء المذكورة في تعريف المقدار
بغيره لانه في قاعدة والا لا حاجة اليه في ذلك وجه عدم الاحتياج
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المقدار كما يخرج به يقرب في يقرب زيد
لكن فيه ان هذا راجع زيد صار ب في زيد صار ب ابوه يخرج عنه لانه مستقرا على
الا المقدار مع انه خبر الهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعل
الاسم الفاعل وحده لكن لم يكن مجموعا بل لا لارباب جرد الالهام على الخبر
القابل لاخر او يقال المراد بالاسماء الاستدراك من ان يكون مستقرا في
المقدار فانه في زيد جسم او الاخر او الاستفهام وفيه نظر لان صار ب لم يند
شيء اصلا لان الاسماء هو النسبة الفاعلة ونسبة صار ب الفاعل ليست بآه ولانه
على يقرب في زيد يقرب ابوه ويقرب في زيد يقرب ويقرب في زيد ابوه يقرب مع انما
ليست اخبارا زيد
او كبريد الاسم ان قيل الخبر يمدى فلا يصدق في الاول ان
بغيره لانه في مصدر الكلام حقيقة او تقدير الاسماء اليه الاسماء لا السمع
لما الفاعل في كلام العرب علاقات بين المفعول لا مرفوعة والعدم الى محو الالهام
علاوة مع انما جعله اول امر اجتنابا من فلا يقع ان يكون مؤنثا فيع الا بغيره عامل في
المقدار والاسماء فاعلم انما على التوافق قال الاخر من هذا الوجه تولى عند الشيخ
الشيخ وهذا في قولان اخر ان فاعله قد ساربه في يقرب بها لان المقدار في الخبر
حال من احد الالهام فلا يصدق التغير بقوله المطلق زيد ان قيل هذا الدليل جاز
في الفاعل فيثبت ان يكون اصل التقديم اجيب بان الحكم في الجملة يقتضي يكون ماضيا
في الكلام عليه ومرة الفاعل قبل مرتبة المفعول او ما اعتبر الامر الفاعل دون المفعول لان الامر الفاعل طار

الما

بيد

في خبره
في خبره
في خبره

في خبره
في خبره
في خبره

[illegible][illegible]

لو ان النفس اللدنية قبل لا حاجة الى العاقل والكلان الخبير من عند الله كما في المثال الاول
وقوله تعالى في كتابه اذ كان ضيقا او ذاك الحق في نفسه اذ كان ضيقا او ذاك الحق في نفسه
اسميت بلغة المبدأ في هذا المبدأ الاول لا حيزية مستغر بالخير في هذا المبدأ الاول لا حيزية مستغر بالخير
وهو صفه ان كان في وهو ان يكون المبدأ في السمع ان يدرهم ذلك ان كان موقعا باللام نحو البر الكرم
سببان واما لان السمع غير مقصود في قوله ولقد امر على اليمين بسبب فيكون ان يكون حال
من الغير الذي في الخبر العاقل في المبدأ وهو ينبغي ان يكون في قوله فخر المبدأ في القول
بحول ان تقسم الى على العاقل المقصود اذ كان طرفا في سبب ان كان في قوله
وهو في الخبر المقصود والمورد في الخبر المقصود والمورد في الخبر المقصود والمورد في الخبر المقصود
في المبدأ في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
صاغا والصاغا اربعة اقسام اولها المبدأ وهو في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
لانها في قوله في الاطعام وهذا جعل جعل في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
اصطلاحا في قوله ان يريد هذا الاطلاق كما هو في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
زمان ومكان بها تواجد لها اسمها في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
انما يقوم بنفسه ويغير غيرا بالحيث ايضا قيل لان العاقل لا يعلق له بالزمان وفيه ان العاقل
مطلقا بالحيث في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
البا اعتبار مع الحوادث فالوجه ان يقال ان الزمان لا يعلق يحصل العاقل والاعتبار بها
لعدم القيد لان الزمان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
بغيرها في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
عدم القيد في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
لم يرد في قوله في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
عن معنى باعتبار حدوثه وان استقر في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
رفع عالي الصوم يوم السبت لانه يستقر في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
لا يرد في قوله في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله

عالم الاول وان لم يستقر في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
اشترطوا في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
مستقر في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
فالكان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
هو ان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
موجود في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
الزمن في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
المبدأ في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
معنى الشرح في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
انقول عليه في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
اذ لم يرد في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
قيل في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
ان يقال في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
والحسن في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
عالم الاول في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
الذهن اليها بحسب المقام ولا يكون اقل من العقل لقيام القرينة على تعيينه وسد الطرق
سده واما قوله تعالى في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله
من معلقا في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله اذ كان في قوله

ع

ط
الغير

ع

فقال

التي تذهلها على ان من يقربها اقرب واما جواز قولك ان تقربها بقرب لئلا
 الوصول لا يكون مني منسوبة بغيره واما حكم باحة متاع فتدبر
 لزوم تقدم شيء على نفسه فان قيل في المثال المذكور على التمرة متوهم التمرة عليه لزم
 وقد يجوز في البنية ان يقربها اذا كان في صفة فلا يجب التقدم نحو على التمرة زبد
 مثله يجوز زبد على التمرة مثله انما خير الجوز ان يتوسط بين التمرة والصفة ويجوز
 الفصل بين الصفة وهو صوف يجوز ان يقال زبد على التمرة مثله مثل ثقله لئلا
 بالكل اعلم كجبل الجوز الفصل المقدر والصفة من باب ثقله المعقول بما مله لعدم طوره
 في مثل كلام رجل مثله اذا جعلت مثله او جرت على ان بشرط ان لا يكون
 بعد ما نحو اما جهة انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب ج تقدم الجوز لعدم اللاتساق
 لان جملة التمرة لا تقع بين امانتها وفيها اذني تاء خيرة خوف بسى دون تقدم
 فانه متعين لا لا يكون جواز ان المفتوحة مع اكمل وخبرها او لا يجوز ان يكون متعين جواز
 للضرورة مع تصدرا تاء ولا مانع من جواز الافتوحة مع لانها موصولة ولا يجوز تقدمها
 في جواز الوصول عليه متعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اكمل وخبرها او لان المتوهم
 معناه الثاني باطل لانها جملة تامة يزول له مجز وتعين الاول بالمسح لجواز
 ان يكون المذكور بعدها خبرا او طرفا لجزءها لا مطلق التمهول عن الفقه وجواز
 الجمل على ما سبق السابق لان صدر الكلام موقوف ان المسح اذني اللاتية لم يهدر في
 بسى اللاتية بالتقديم نعم يهدر بالزيادة نحو وقد تقدم ثقله قد للتعديل والفتنة
 وقد تعدد ما يجب القطر المعنى جميعا ذلك التعدد اذ غير واجب كافي مثال الثاني او
 واجب لقولك ما عالم وجاهل وجب العطف وتوجيهه ان يعطف اولاهم قبل
 الجوز خبرا على ارادة التفصيل اعني ما على فاهم اك مع وليس في معطوفين خبر متبدا
 لان البنية مفكوك تغدرا نظامك قلت في المثال المذكور احذر ما عالم وجاهل
 وهذا اجازة مما نحن فيه لان الخبر عنه صفة متعدي ففان هذا اجازة
 لا يجوز قوله قد سكره من غير تعدد الخبر عنه اجتهاد اعنه وليو بدو لينا بعد استل

حكم ان

قوله

قوله انما في الحقيقة خبر واما جواز ان تقربها اقرب واما جواز قولك ان تقربها بقرب لئلا
 بين الخلاوة والمؤنة لا اثبات النفس كما قيل بناء على ان الطرفين امتزاجا
 في جميع الاجزاء فانكسرت حدها بالآخر فقل هذا القول يكون في كل من الخلق كونه
 خبر المتبدا وعلى ما قلناه يكون خبر الجوز خبر المتبدا وليس من الجوز من خبر ان
 ان قلت ينزل من حلق الصفة عن الفهم فانه ان لم يند الصفة الى الصفة التي ان قلت
 ينبغي ان لا يثنى ولا يثنى ولا يثبت شي من جزيين عند تبيين البنية وجهه وانه يشبه فليكن اجزاء
 تلك الاصل على جزيين كما اجزاء الاعراب عليها فان حقا الاعراب اجزاء وانه يشبه فليكن اجزاء
 مجموعا قايلا للاعراب اجزاء اعرابها اجزاء ففسر عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اشرت
 عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان يكون ان يجعل مجموعا في مجموع حكم جزوا قد يكون
 الاصل هذا البنية السو وانه من موه هذا البنية فكل حكم هذه حلقه وانه جاز ان يجعل كلا منهما
 جزءا مستقلا باجزاء وصف الجوز على الطل وج بكونه في كل من الجزئين خبر المتبدا قيل هذا الوجه متعين
 لشهادة مطابقتها للجملة او اذ او بنية جواز فانه لا يطابقها يجوز ان يكون كالمطابق
 في المثال المذكور الثاني لان الخبر يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الطل لا ان
 فليكن من تبيينها عالم وجاهل ويدفع الاخر بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد جملة
 شبيهة الفهم وجب عليه الابعاض ان يجرى قال قد سكره من التمنية المزج الجاهل بين
 الخلاوة والمؤنة وفي هذه الصورة ترك العطف اول الاصل لهذا الصورة مثال اخر
 لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جامع ما في قلنا ان من باب التاكيد والابحار بزيادة حقا
 من امتناع تعدد الفعل حقيقة فليجربا بغيره الخبر وجواز العطف باعتبار تقدم العطف
 على ما قلناه معنى الشرط الاضافة بانية اولانية وهو بسية الاول الثاني قال الشيخ
 الرضوي في الشرط بسية الاول الثاني بزيادة لكان في جميع الشرط والجوز مطابرا
 نحو قوله تعالى وما لم من نعمه عن الله لكن الشرح قد سكره فسر بما يوافق كلام الحق في
 بحث حكم الجازات او كما به فان الجمل الجزية بغيرها يورد ولا يرد مقتضاها بل يرد للاخبار
 بانه يرد من وجابكم من نعمه عن الله فوجب الورد ان يكون الصفة ملصقة بهام بسى

طائفة من خبر
 لواء

حصوله السبع وانما قدر المصنف لان الرمان لا يقع خبرا عن الحقيقة وقيل حرك زمان مقادير
 ان لم يلزم اخرج اذ ان من الطرفين لانه لا يوجب المقدار الا ان يقال ان ما كان
 ينزل منزلة الاثر ولو قيل ان الطرف غير مصنف لا يلزم كانه في الوجود الآخره العقل فان
 لم يلزم اخرج اذ ان من الطرفين لم يلزم ان يكون قد جاء وجوده فيكون في الموضع
 في التزم يقال المرفقة الشئ في المرفقة ان قيل ملازمة ان في تركيب الاظهر
 كسب اللفظ ان يقال ان في خبره الاثر من حصوله عن العايد كسب اللفظ لان في قوله
 وغيره راجع الى الوجود وانما قلنا كسب اللفظ لان الذي من حيث من الوجود واللفظ في الوجود
 فيقول علماء الفقه في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر فهو اذا كان في طرف
 اريد في الاركان متعلقة خبره هو واجب الحذف لان نقول يجوز كسب اللفظ بكسب الحقيقة
 ليس الا في الطرف والتقدير ليس الا رعاية امر لفظي فليس هو من حيث حذف الخبر واللفظ
 منه فلا يجب حذف لعدم دلالة لوله عليه ولو دل بالقرينة الى جهة جازية فلا وجوب
 ولولا الشواهد الاخرى وجوز حذفه فيكون هذا على مذهب الجمهور فان
 لولا عدم كونه خبرية من كل من كان من اللفظ واللفظ الكسب لان لولا لولا كانت فركه
 من لولا الاستعانة ولا الدلالة لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا استعملت كسب اللفظ
 الا انما الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لان لفظ لا لا دخل على ما في خبر الوعاء
 جوب القسم لا كسر راني الاعلى وقال الفراء لولا ان اللفظ لا يقتضيه خبرها
 كسر العوازل لا في قصوره مشوبا الى الفاعل اه قال الشيخ الرافعي بدل من خبرها
 الى الفاعل او المفعول او الفاعل المفعول نحو نقف ربنا وبعده حال مرفوعة كانت او
 جوب كنه في انت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على اللاحق والشرع شرعي البعد
 السبعة بينة قال قدس سره في التسمية لت السوية لمعالجة الفصاح وخطب عليه
 الرمان مع حاله منية ما لا يورث ان المبدأ يجب ان يكون مصدر او عبارة عن شيء
 على الجزية جاز هذا التفسير

ط
مقول به

كما خرج به الشيخ الرافعي حيث قال يجوز رفع الحال الى مصدر الخبر من فعل المصنف
 الالف المصدرة الى حصول بطلان او بقاء لا عن المصدر الغير ملحقا لفرعي زيارتهم
 وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون في زمان اول الظلام في زمان يونس في زمان يونس
 ان بقدر زمان مصنف الاناسيوي في تقدير الزمان معا وشيوع السناد لا الطرف جازا
 نحو ناره صام وبوئيه اخطب فاليوم يوم الجمعة فذهب الجمهور الى ان تقديره
 فرعي زيارته حاصل اذا كان فاعلا لان الاخبار في قريب زيد تقدير يكونه بقاءه لا يكونه
 الاخذ حصول الغيب ووجود زيد واعلم بلفظ بتقدير حاصل من غير تقدير لان لا فاعلا
 بل شرح حاله من حصول المصدر ان كان عاملا مصدر كان بعينه ذهب الجمهور الى ان
 بطلانه وان كان عاملا حاصل الرمز اختلفت عامل الحال وعامل صاحبها وهم ثم قد
 الزموا الاتي اذا قدر كان لم يلزم شئ من ذلك لان فاعلا حال من خبره الرابع الى
 زيد ومن تحت الجواب قد نقض في لزوم الاتي قد ثبت على هذا وجه آخر ثم حذف اذا
 في شرطه سمي مدحها شرطه ان كانت اذا طرفية راجحة مع الشرط واذ ان هذا الشرط
 كافي قوله تعالى اذا قيل لام لا تقربوا في الاثني وفيه تعلقا كثيرة قال قدس سره في
 التسمية هي حيث اذ ان من جهة المصنف الى ما لم ثبت في خبر هذا المكان من العود الى
 من كان الفاعل ومن قدام الى ان مقام الطرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المصنف
 لم يسبق كونه الاثنية ولو كان خبرا ليس خبرية مرفوعة لان الواو في الجملة الاسمية الواقعة
 بوضع هذا المصنف لازمة ولو كانت خبرا لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار الالف
 التسمية ليس التسمية الى حال وذلك لا يقتضي اللزوم وتغير المبدأ المقتضى اتفاق ذلك
 لا اسم الخبر المرفوع اذ استعمل لم يقع قرينة تقتضيه بيقع عليه فربوط في الاستفراق دفعا
 للرفع بلا مرجع وذهب الاخفش الى انه يلزم حذف المصدر بقاء قوله وذلك متفق عندهم
 لانه في قوة ان الوصول مع الفعل لا يجوز حذف الوصول مع بعضه صلا ان قرينة زيد
 الاخرية اياه الا انه المصنف المصنف الى ان هذا المبدأ لا يجوز ان ياتي القسم
 التسمية المبدأ كونه بمعنى الفعل بغيره امتناع ما كيد به بطل وبما علة امتناع توصيفه

ط
لا ينعى الكثرة

اذا الخ ما ضرب زيد الا فاما لا يخفى ان استفادة المفعول من تقدير غير ظاهرة وانما ثبوتها
 كل تقدير آه قال الشيخ الرضا ان حذف الخبر عن الالف واجب قال اللغويون ان
 ان الواو مع بعدها خبر لا تأخر عن المعنى بل هو انما هو معناه وفيه
 ان المعطوف لا يلحق ان يكون خبرا لا يجوز ان يقال ان العرب تقول عن الواو لان مع اذا الخ
 خبر الالف انما هو لفظي لا يتصل بما بعده بل يكون منصوبا وكل رجل وضعفه قال في
 سكره من التثنية الضميمة في اللغة القمار التي هي الارض والنخل والمناجاة والهيئات التي هي
 مفعولها انما الضميمة كما قد شبهت كرون من ارجع ان قلت لا يجوز رجوع الضميمة في الضميمة لا
 كل لفظ وفسد المعنى والالف لا يربط لانه ليس مقصودا واللفظ المقصود والفتح قال الشيخ ان كل
 رجل مع ضميمة ذلك الرجل قبل في توجيهه التقدير كل رجل مفعول هو هو ضميمة على الالف
 ضميمة معطوفة على خبر الخبر في خبرها مسمى وفيه انه يلزم ثلث امور حدث المؤكد
 وجواز الرفع والنصب في ضميمة كما في حيث انما وزيد او عدم الاندراج في القاموس
 والمذكورة لان ضميمة ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يكون عن افعال الاول فبان
 حذف المؤكد مع المؤكد جازما وانما في الالف قبلان المقول معه لا بد من فعل غير المدلول عليه
 بالواو وانما عن الثالث قبلان المراد العطف على المبتدأ انما الصورة ان كل رجل
 ضميمة مفعول مع ضميمة كما يقال زيد قائم وعمر قائم بعل كل رجل وضميمة مفعول كما هو
 الظاهر لان الخبر متعلق بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظه في خبر الخبر لا يجوز ان يجعل
 سادس الخبر لانه من ثمة المبتدأ قبل لانه الخبر حيث ان حيث يكون خبرا من زيد او غيره
 كونه خبرا عن ضميمة فهو من حيث ان خبر عن زيد جاز ان يقال وفيه سادس
 ويلحق في البائية حيث واحدة ورايها كل مبتدأ يكون مفتحا ومتقيا للضميمة فان لم يكن
 له تدل على تعيين الخبر فتحوا ان الله لا يفعل كذا لا يجب حذف خبره نحو لو لم لا يفعل كذا
 يستعمل في قسم السؤال كقولك افعل ان من المرفوع انما ربه لان قوله خبر الاول
 خبره انما يكون الخبر بقرينة ما سبقه فقولك هو المبتدأ المظهر ويجعل الالف المبتدأ المستند خبر الاول
 وهو ضميمة المقول وعلم بعل وانما الالف خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بانه بابا على
 انما

انما يستفاد الا حوت الشبهة في النظم بل لا يغيرها من التقارب والتمثيل
 كما بين الاخوت لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون فيقولون لضعف تلك القول
 من ان تقول على ان لا تأخر ما يشبه آه لان اقتضاها بها على الخبرين على
 السواء فالاول ان تقول فيهما بعد دخول احد هذه الواو في الالف لفظا واحدا
 التوفيق على كل من اراد الحرف ان قلت الحرف الا كان مجموعا اخبار تلك الواو فلا خلاف
 في عدم ضرورة على انما ليست بعد دخول احداهما وان كان كلاما من خبرا وان
 انما على بطلان مجموعا اخبارا بعد دخول احداهما تلك الحرف حقيقة خبر هذا الخبر وذلك
 اما بتقدير المضاف الى خبره ان واخواتها او يجعل قوله الا واخواتها جازما
 على هذا المعنى وانما لم يخل كلامه على توزيعه بتفصيلات كل واحد واحد لان الالف
 عام للثنية وان النسب للتوزيع اخبارا واخواتها بصيغة الجازم لا
 ان خبرها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل وانما مع فلا نسأل معاينتها فان لا بد من
 على انما الحكم به وعلى كل تقدير لا يتحقق التوفيق بغير يقوم ويجز المبتدأ
 الذي بعده ان الضميمة او بعد الالف المحقة المضافة حتى يرد ان يجوز ان يقال وان
 يقال زيد اقربه ولا يجوز ان يقال ان زيد اقربه ولا يجوز ان يقال ان
 زيد لان الاستفهام ينافي التحقيق الا ان تقديره حقا العبارة ان يقال الا ان الله
 لا يستأذن عن وجوه الشبهة وفيه يجب ان يكون مشتركا بين المشبهة والمثبتة والقول
 يرجع الى النظم بعد الاصل ان يتقدم كاسم في قوله الاصل ان يدل
 الا اذا كان ظرفا استأذن موزع والتقدير الا في تقديره في كل حال من احوال
 المبالغة ان كان ظرفا ويجوز ان يكون استأذن من لفظ الظلام والمآصل الى اخبار هذه
 الواو كما في خبر المبتدأ في جوارز التقدير في الاوقات كلاما لا وقت كونه ظرفا وذلك
 لتوسيعه وذلك لان كل محذوف لا بد ان يكون زمانا او مكانا فصار الظرف مع الشئ
 كالزيتون في الحرم الشئ بعد حيث لا بد من جزمه من الاجنبى وجرى الجواب في خبره
 فراه لما سببه للظرف او كل ظرف او كل ظرف جازم في خبره لا تنفي الجزم اذا دخلت

انما على خبر المبتدأ

٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قول غير متعارف كان المفعول في مكانه

كالم

٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

كالم

بوجه حذف وكذا الالف او اكان مشبه لكن لم يكن بعد نفي **د** واصل قيل فتعني
والا فظهر ان الالف حذفت لظن من نفي وقع نفي على اسم بلاء او مشوحي ابتداء بالاول
قال الشيخ الرضي وحذف النون على اسم البسطة طالع ان يكون نحو ما كان زيد الاسير
وما وجد في الاسير البريد انفسا المصدر على انه مقول مطلقا كما جاز ان يكون منصوبا
ووجدنا شرط ان يكون ما قبله خبرا عن شيء لا يكون هو المصدر خبرا عنه **ل** لا يكون
خبر عنه بلاء وبل او مبالغة **ل** لانه لو كان خبرا عنه الا قلت هو ليس مقولا لانه رتو
لما المقول فيكون مرفوعا فان قلت تنفوت فاذرة تدولين علم الاسير قلنا اذا قلنا هو
ضم الرض والنصب لا يفتوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرط في المصدر كما اعتبرها بعضهم سليم
على تلك الشبهة لكن ما ذكره في سكره النيب المقام **ل** في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة
لا يفيد هذا القيد لا يفتوت **ل** ذلك الدل سكتة شذو **و** اما جمع بين الصائغين
لا يخفى انهما قد جمعا ان يكونا زيد الاسير اسير او ج يتبع الالف ان الالف او جيب **ل**
سرك البريد البريد بيل **و** منها فادع تفصيلا **و** اما وجب حذف الفعل بها لانه لا يفتوت
على المصدر الذي يتبع الالف منه الالف التي هي مصادر وتبناها مقام عواطف **ل** الامر
مقولا جملة ما نفي او خبرية نحو زيد يلبس فخر او بعد او يبعث ويشتري طعنا فاما بيا
واما اكلا **ل** انما قال بضم جملته ليجر نحو له سرك يبعث **و** او يفتوت **ل** انما قال ليجر نحو له سرك
قريبا او سرك بغير لان السرك الغريب او البعيد ليس **ل** انما السرك الغريب **ل** انما
بيان للواقع او احرار اذا جوز تفصيل نحو ما عتول منا او تغدول فداشده
مصدرها ان المصدر المفعول **ل** انما **و** بان سرك خرفه **ل** انما عاينه **و** اما عاينه **ل** انما
كفصل بعده كالامر الذي يكون بعد المفعول **ل** انما **ل** انما يشبه به امر **ل** انما يشبه به امر
امر فانه الواقع بعد الجملة **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق لا يقال ما ذكره يخرج عن الصائغ **ل** اذا
المفعول المطلق نفسه لانه يقول قد جرت عادتهم على حذفه **ل** وم مصدر في قوله فعل هذا
لو سرك لانه ما وقع الشبهة بوجه مصدر وقع **ل** انما يشبه به امر **ل** انما يشبه به امر
صوت صوت حسن قال سبويه يوجب مثل الرض على انه بدل او وصف لكونه في وصفه كما سمعنا

الالف

الى الالف الموقلة حال الالف في وصف مع الالف **ل** انما **ل** انما يجعله ناكه الغلط لانه بعد ما يفيد
الالف قال الشيخ الرضي لا يفتوت لانه لا يكون ناكه **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
نحو له صوت حسن قالوا لا يفتوت لانه لا يكون ناكه **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
المعنى في شيء **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
انه لا يخرج نحو قوله حركة في المفعول حركة في المسات بركات شرطه لكونه على جاز
الصائغ **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
على الالف نزل على نفس الفعل وبشيء لها على صاها بدل على حاله لا بد للفعل منه اعني الالف على حال
سبويه هذه الالف تقع مفعلا **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
عاطفا كما قال بعضهم اوجب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تعديده بالالف **ل** انما
منه وسبب ذلك في قررت به فاذا له صوت لانه قطع فو نوع الصوت والالف يفتوت
بشيء قطعا به نوعه **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
قال الشيخ الرضي الاول في مثل الالف بان يكون وصفا او بدلا او ضعفا **ل** انما
الجملة المتقدمة ليست **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
فيه على حال او المصدر لكن لا يجب حذف الالف **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
على حال على احداهما ويحل الوصف كسذكره **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
غير سبويه بدله على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف نقصان اي مثل صوت
حمار كاذب اليه الخليل **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
وروي عليه سبويه بانه لو جاز هذا الجاز هذا فغير الطويل **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
بالمشقة اي سرك فادع عرف كان بدلا او عطف بيان لا غير **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
جاء مصدره بجمع القسوسية مع ناكه **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
بمع او ان انه اشغل استعمال المصدر كالعطاء **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما
من القسوسية **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما **ل** انما المفعول المطلق **ل** انما

٥٦

د سبويه في قوله

حمار بيان

اي مثل الطويل

قوله فالتقصير من انما يريد
محمود زيد قائم بقوله
2 ان عيسى كونه زهق الامر
بمنه ففقه

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن ابي طالب

تقدیر و مافلا تقدیر التی

في الشئ الرضخ ما حاصله يرجع الى الشئ المضاف اليه بعد ان يجرى بعده
 الامر شئ قريب مما هو عليه كذا في بابا طاعا جيلاديا حسا وجهه ويا جرحا من زيرها
 سقط على ذلك الامر على ان يكون العطف مع العطف عليه شئ واحد سواء كان
 له نحو باريد وداودا وداودا سميت شئاً بذكر الجاء او لم يكن على نحو بانكته وكنان
 لان الجاء اسم بعد ما كان لا رتبة فيكون شئاً الا انه لم يركب واما قيد العطف
 بما ذكرنا فلو لم يكن كذلك لم يكن شئاً للمضاف يجوز جعله معرفة لا معلولة
 نحو بارجل واما ان كانت فائدة لالة على معنى في المبتدأ بمنزلة جرحه وسرط
 ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفاً نحو توكت يا حلي لا فيقول وقوله الا يا حلي من ذوات من
 واما ان شئاً ذلك لو كان احد نعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد
 وصفاً كقولنا بارجل الطريق بجملة ما اذا كان جملة او ظرفاً فانه لا يجوز ان يجعل المبادي
 مفردا معرفة والجملة او الظرف لا يقعان صفة لمؤنثة وفي جعلها صفة للمؤنثة لا يقع
 الذي هو المطلوب في النداء الا ترى ان رجم المادي في السعة وحذف صيغة النداء نظام
 مضطرون لا جعل المفعول بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مصداقاً لعلها والنداء
 لم يجعله في باب لا مضافاً الى الفعل فلا يقال لا طريقاً في الدار بل يقال لا طريقاً في الدار
 لا يقال حالاً او في المفعول على تقدير النداء معرفة قبل النداء آه لا يقال بل في اجتماع
 التعريفين وهو ممتنع لان نقول الممتنع اجتماع ال التعريف لا يقال بل في الاجتماع في
 المادي المضاف الى المعرفة لا نقول صورة الاصله ليست نصاً في التعريف مع ان
 الوجود مختلف كونه موقوعاً في الظاهر اعلم ان الاما المظفرة مما لا خلاف فيه ان
 كلها غيب الا انه لما سري اليه الخطا بواحدة حرف النداء جرى مجرى المفعول الذي وضع لكان
 وصار في حكمه وانما عدل عن الاصل الى الخطا لئلا يصح تسارع ال فتم كل واحد من المضافات
 هو المفعول والمفعول كونه معلوماً او اذ او تعريفياً انما اعتبر بها التعريفية الا في الاول
 بناء المضاف ومانى حكمه في المعرفة الغير المعينة واما في الثاني ان ملك مستأنف المضاف
 للشئ لا يلزم ان يكون شئاً بل ان كان الشئ لجواز ان يكون شئاً وجه الشئ فلما استأنف

وصفاً لان
 الجملة والظرف

بمن

للمعكبة

بمعنى المناسبة المناسبة للشئ من حيث ان الشئ قطعاً ولو بوجه ولو قيل ان المناسبة
 لعلها فتقول المقصود من ذلك ان الشئ لا يقطع باللائحة والامتنان وجعل كان
 في الظاهر الا ان الشئ اذا شئت ان يجمع (م) فيه الام بدلالة عن قوله ان لا يقطع
 ويا زيد ان ان قيل العلم اذا شئت ان يجمع (م) فيه الام بدلالة عن قوله ان لا يقطع
 نفيك ليعلم هذا ان الشئ لا ان اجيب بان لفظه باناً في مقام اللام رخصه في لفظه
 بالاشتغال في لآل الحقيق لا دعوى المقدر لضعفه بالافتقار دلالة على انه مقصود
 هذه الدلالة لا بد ان يكون الامر بعينه وبذلك الامر المقصود به يكون ان يكون استثناء
 او في او ترميداً الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة حاله النداء الا ان احد الثلاثة لفظاً
 يتبين بالاستثناء ان الشئ لا يعلق بما يعلق بالام المستثناة له قد يستعمل المستثناة له عن
 نحو بالله من الم المزان وهو متعلق بما دل عليه قبل من الطلام ان استثنى باللام من الم المزان
 لان على بناءه ان كان قلت قول الجار على غير المضاف لا يوجب ضرورة نفي يوجب
 اعراب المضاف جيباً على بناءه في عاتية الضم والبناء بدخول اللام حيزاً ليعبر عنها
 مدار الشئ وهو ياء خارج عن الافراد ونسب الى الدليل يعني مع بعده وان الافراد
 في معانيه الاصله لاني معانيه التركيب ولا يبعد بان كذا بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا
 كانت العبارة للام لمر بآل في تنازع النفيين واجيب بان كذا بان قول من لا يبعد
 ان من تيمم الفاعلة وقد يجاب عن لام الترميد بانها قبل واللام قال الخليل لان
 اللام يدل على الزيادة في آخر المستثناة فلا يخفى ان الزيادة في زيادة المفعول او في
 او ياء او ياء طاعا جيلاديا فانه ان لم يعتبر اعني ده على توصوفه بعد لم يقع عليه وان لم يكن
 مضافاً الى المضاف لانه توصوفه بمفرد اللام الا ان يفرق بين المفعول المفعول والمفعول
 يعني شئاً وهو ان كان طاعا جيلاديا ان يكون شئاً وانما يوصف بالموصوفه فليكن يعلم ان يكون
 موصوفه مرة اللام الا ان يقال ان الوصف لا يقع موقوع الموصوف لم يمتنع قصده في نفسه
 هذا التوقيت لضم جيلاديا ان يقال ان الوصف لا يقع موقوع الموصوف لم يمتنع قصده في نفسه
 رجلاً معين مثل يا حسا وجهه طرقتا قال قد سكره في الثانية اى في قوله طرقتا ليقول نصاً في قوله

الم في مستثنى

هذا مصدر مضاف الى تقديره

اجتمع

في قوله جيلاديا

جيلاديا

295

ليتمقق سان

Thos

تشیہ

الشبهة بالاربع في كون الشرح كل عارضا مطروحا ولم يترك هذا الشبهة للمعادى لظلال الابداء
 الطرأ انقدر مثل ما تقي وهو لا فان صحتها لتدبرية من وضعت كما ذهب اليه الشيخ الاخيه
 الاظهر ان يقال ان لهؤلاء ضحا على لان من لا معرفة مع ما لو وقع موقعه لضم ك ان له
 لضم على لان مضاعف لو وقع موقعه لظان منصوبا في المعطوف المتين وحول يا عليه
 يعنى ان الام للسود والى روي ودر متعلق بقوله خيار مع يجوز ان نصب لان المراد
 بالاخير الى بالا لونية لان حرف آخر لظان ابو جعفر والما جانب النقطه ونظر الحليل
 الجانب للبحر واستغلا لم يحفل منوعا يتبينها على الاستقلال ان قلته ينبغي ان خيار الرفع
 اذ كان المبجوز المقصود لعمى هذا الوجه اجيب بان اراد الشبهة على الاستقلال
 به رعاية الانتبايح المعطوف لا تنصير ذلك الا اذا كان المتبوع منصوبا ان كان
 كالمسئله الشبهة ارفع كلام المبرد لا يول على ما نصب اليه لانه قال ان كانت الام في العلم
 اخترت نذهب للحليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان الترتيب بل يلحق اجماعا
 الوصفية الاصلية فقط من جرح عنها وان كانت اللام في الجنس اخترت نذهب الى عمرو
 لان اللام اذن يفيد الترتيب فليس الاسم كالمجذباتى والى ان يكون ان يراى بقوله كالمسئله
 ما يشبه حتى لو على ذالام لكن كلامه في شره يابى عنه اذ شره كالمسئله ارجح من كالمسئله
 كالمسئله كالمسئله في جوارى نزع اللام عنه على كان او جرح لم نحل فيه الرجل وخرج على الصفة
 اذ اردت تحقيقا الى في صحة نزع اللام عن العلم واعتد على ما علم ان العلم ان لم يكن
 وضوعا على اللام مع دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالمسئله فلهذا كان الفصل
 وذلك على الوصفية وقصد مخرج او ذم بما لك غير نظر اذ لا يصح ان يقال في جرح على كالمسئله
 ولذا ان كان اسماء منه حتى يقصد مخرج او ذم كما لك والمطلب لا خفاء في جوارى نزع اللام
 عن ملك العلم وان كان موضوعا على اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها لبعض حروف الطلوع وهو
 منها ما يكون الاصل للجنس ثم كثر استعماله بواحد ففعله مختصة من بين ذلك الجنس وجب ان يكون هو اللام
 او صفاته لبعض الاختصاص وهو العلم القابل للاتفاق في فائدة القسم يتصور له معنى حتى لا يتعذر
 ثبوت المعنى العلم ومنها لا يتصور له مع كالمسئله لان العلم انما هو المقصود كالمسئله فلهذا كان الفصل

بمافروید

هذه هي اسبق من كلام الشيخ الرضي وهو ان يرد في حيزه من غير ان يرد
علامه يخرج عنه اذ ليس هو الاستقلال لمعلق الغير فان على من يثبت المعنى فانما اذا
الرب لم ينفى على ان لا يقال في المعنى غير ان على المعنى صورة لا لا نقول برجله من كل شئ
نقلوه في الذر الذي لا يعبر عنه المعنى في السلب على ان يكون فيه سلب ضروري لا يمكن
ما هو هذا القيد بل هو ان لا يقال في المعنى بالضرورة في سلبه لان الرضا انما
يقول في المردود او بالاردم ولو بواسطه ان اذا توالى اسماء متبوعه بقدره نحو هذا
علامه فربما ان لا يثبت زيدا اهتد احاد ضربت علامه والاشهور لا يتغير سلب الفعل
المعاني للزم جوت الشيخ الرضي في هذا القسم بتقدير نصب الفعل مع تقدير مفعوله فتقول زيدا
ضربت علامه ان التقدير ضربت مفعوله زيدا ضربت علامه فيكون الفعل الظاهر لمعلق التقدير والفعل
الظاهر لمعلق التقدير وكذا جوت تقدير الى ورة مع المعلق في تقدير ضربت بعلامه وجوت ايضا
في قاعدة الصورة الاولى بتقدير الفعل المكسبة وتنبه بفعل نفسه بالبعد لا بالفساد
التي بعضها لا يخفى ان قاعدة الصورة الاولى يجوز ان يرد في غير الاسم كقوله زيدا ضربت بعلامه
بان يقال انما سادة في فعل صالحة لان نصبها في قوله ما يخفى جازية وانما لا يثبت
ان الصورة الاولى في المثال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعوله واحد بمفعولين بالاصالة فتعلق
بأحد بطريق البقية بان احدى بدل من الآخر فان كان المفعول الاول لزم تعلق
الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبعد منه في لزم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدل من الثاني لزم
تقدم الثاني على الاول مع لزوم الفصل بالجملة في مكان الاضمار قد سكره في المثال ان
في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شرطه التفسير وان لم يكن في الواقع
ويجوز ان يرد ان سلافة من تعلق بتقدير عامل بلا ابتداء بالابوابم ان يرد
فعل كذا ان يرد ان سلافة من تعلق بتقدير عامل بلا ابتداء بالابوابم ان يرد
بترتيب تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرضي او ان لا يثبت الرتبة
بالجملة لا بالترتبة التي بوجوده في مثل زيدا ضربت ولا ببقاء الترتيب المطلق يستلزم وجوب
الرضي لا اختياره ثم لو جعلت خبر قوله عند عدم قرينة حتمية راجعا الى اختيار الرضي انما لا يثبت

على
لان قيد السلب لا يخرج الا عن
و قد يرد ان المثال لا يدخل الا في
وفيه ما يدل على عدم

على
ويشعر به
في جملة
منه
لنفسه

قوله

هذا

قوله سلافة من تعلق بالرؤية الاولى ان كانت على تقدير الرتبة البعدي لم يكن حكمة اصل
وهو كون الجملة قلما بسببه ان ذلك يمكن وقوة الجملة خبرا هو ان من حذر ان يثبت من السند
والفردية وفيه انه يلزم من خروج مثل زيدا ضربت مفعوله هذا الصيغة والذراية الصيغة
ان يثبت كما قال الشيخ الرضي فربما ان ينفى الرتبة انما ينفى الرتبة النصب يكون انما يثبت ان
فقط على ذكره وان اذا اللام في مع غير الطالب فيقول مع الخبر مع انه اخبر لكثرة الى
انما على وجه اختيار النصب الاول ان يقول ايضا مع عطف الجملة التي على بعدها
على مفعوله او مع كونها جوابا بالجملة استثنائية فعليه نحو ان زيدا ضربت مفعوله في جواب اكرم
لان الرتبة التي يقول جانب النصب هي التاسب والتطابق المذكور كالامر والنهي وولد
فقه الطالب لا لانها اذا كانت مع خبرها كما استقام سلكا لم يكن من هذا الوجه لانتفاء السلب
على اسم فان الرتبة يقتضي اوان جملة الطلبة لما يكون اسما لا اختصاصا بها الطالب لفعل
الامر لا انقضاء حروف الطل كلف الاستقام والعرض والتحقيق والابحار فيه السلافة
من جملة الحروف للثمة وتوسع في كلامهم فامراد بلزوم التسمية للمراد اودوم الآية
في خبر هذه المواضع لو ردد النصب بها بسبب عطف جملة ولو لم يكن بل على جملة
فعلية حقيقة او على نحو رتبة برجل صا رب عمرا وهذا يعقل فان اسم الفاعل على
شبهه بالفعل في حكمه استثنائية عن الجملة الفعلية الجملة الفعلية نحو احسن زيد وعمرو
يعرب لكون فعل التبع بجموده ومجوده عن المفعول لا حقا بالاسماء والاطال ان الجملة
الثانية في المثال المفروضة اعراضا عن الاطالة والالزام عطف الجملة على اهتد وفيه
ولا يتغير معناه في عدم تقدير مفعول لما بحث لانه يمكن ان ينفى الرتبة في اسم الاستقام اذا
كان هو الاسم المحمودة وانما اذا كان الاسم المحمودة بغيره كقوله زيدا ضربت كان حكمه حكم
مخرج به الشيخ الرضي فتقول او بعد كلمة الاستقامية لان استعماله في لوقال اوعى الاستقام
في ما ذكره قد سكره فلا يمكن ان ينفى فيه تقدير الفعل مع جواز السلب به ولا سيما ذلك
على ما ذكره ان اهل طلبة الفعل فان لم يجد فعلا سلك على ما زيدا ضربت واذا وجد
فعلنا ذكرنا النجبة القديمة فلا يرضى الا بان تعاقبه ولهذا الوجه اهل زيدا ضربت واذا الترتيب

بط

ع

كذلك انما يستحق حكاما الكونيين فانهم ذهبوا الى ان حكماء حكاما ذوي قوت
العلم بعد ما اعلنا للبرهان ذهب الى ان حكماء حكاما ذوي قوت في روم وحكاما على
الغنائم والارث على حيازات الكرام حاصره عن ان يكونا ذوي قوت حكاما على حصر
الوجود بل قطع الحصول وحيث دون حيثما كان حكماء حكاما ذوي قوت في روم
فيه ان لا يثبت احد في جواز نقل رافع فيقال اذا زير يفتلك اذا حكي زير يفتلك
ويكفي ان يقال ان لا يكونا مطابقة المعنى في روافد ذلك وعنده حروف ليس في
عطف على حروف الامراض التي يلفظ الحرف للفرق بينا يفتلك اللبس وتوهمه فان رافع القول
وان لا يكونا عطف من الاحتمال ورفعه واجب وانما عطف رافع ان العطف ورفعه
عنا لما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا اراد بيان كونه خبره وصفة كان الا ذلك ان
يحل على الخبر ما فيه من الوجود القام وهو حركات اللفظ فان الشيخ اوضح ما حاصله
يرجع الى ان لا يكونا بيان كونه خبرا او كونه صفة لان مراد بالشيء انما هو لا المطلق
الشيء لانه متناول للملكات المحدودة فاذا اراد بالشيء كل شيء وجعل حركاته
كان الحق كل فلو بالتقدير فيه نظر لان اللفظ متناول للشيء المحدود لا لخصاصه بالوجود كما ذهب
اليه اهل السنة والجماعة فتناول المحدود جاز ان يخصص بالوجود لا بالشيء وعلى القولين
لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته وتبين من كونه بالشيء متناول للشيء كل
فكفي بالتقدير بل الحق كل فلو بالتقدير وكونه في ان اللفظ انما هو كل فلو بالتقدير
الواقع عند معتزلة لم يجعل حركاته صفة لم يحصل المقصود ويستوي الاخران في الاجابة
قوله ان معارضة بقر المطلق عليه ان الشكل من حروف القول معارضة بالتوب لا يقال بقر
عدم حروف العابد مرجح للرفع لا نقول ليقول المثال من باب حذف العابد بل من باب الاحتياط على
التركيب على ما على بان المراد لا بد من عابد اذا كان فخر منه من هذا المثال ودينه بسببه
في ذلك لا يتبين جملة اسمية الصدر فليكن العبد على او على خبرها فليكن هذا بغير عيني
اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل الفعل خبرا او خبره استاده الى الحصة الذي هو في حكمه
فان فيهم من يعرف كانه المسمى بغير عيني الذي هو بغير

قوله

قوله انما لا يشترط جواز الحذف في التفتيش لوجوب دخولهم على الفعل قال الشيخ الرضا
لان التفتيش في الرضا والافتقار والفتن والشرط والفتن على ان يفتن بالفعل فطابقا
لنفسه اقتضاه حروفها بالافعال الا ان بعضا يفتن على ذلك الاصل حروف التفتيش
وبعضا اختصت بالجملة كليت والعل وبعضا استعملت في التفتيش مع اوليها بالافعال
لحرف الاستنهام وما والا للفتن وبعضا اختصت في اختصاصها بالافتقار وكذا ان الشرط
فان المرفوع في الامر اهلك يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ فان كان مبتدأ عليه
اه قال الشيخ الرضا ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مستقلا عنه بغيره لان معنى الفعل
عند بالفتن عن نفسه لفتن الغير والضمير بهما ورفوع المسمى يجوز لفتن بغيره لان معنى الفعل
ذهب الى المقدر فمدلول عليه بالفعل يقع ويجب ان يكون المقدر الذي يليه متعلقا بالفعل
قوله لا يشترط زيدا بل لا يشترط الا ان يكونا في اللفظ ان يكونا في اللفظ بل لا يشترط
المتعلق بملكه الصفة للموصوف انما هي ملكية بقاء الصفة لموصوفها في الخاصة
اليه قال الشيخ الرضا ان الذي قد راعاه في شرط التفتيش يقع من عالمه بوجه التفتيش
من المعنى لا من اللفظ الواحد واقع من انجبال المقدر مقام الضمير من انجبال المقدر
ان زيدا خبرية واقع في خبرية المقدر موقع الضمير من انجبال المقدر وان التفتيش في ان زيدا
لم يقع الا هو ان ما لم يسم بغير الا هو لا انتفاء التفتيش بالاولى ان زيدا لم يقرب الاياه
ان يقرب زيدا لم يقرب الاياه ولا يخفى ان نسبة زيدا الى بل لا يشترط الاياه
الذي ذهب اليه لانه مستداليه وشمع مقبول واجب بالابتداء كذا ذكره ائمه وفيه انه يجوز
الاعتناء برفوعا بذهب المقدر رعاية الاستنهام وبوالتفتيش في ذكرها في شرحه المنفصل وكذا خبر
وبعد ان في قوله لكان صغرا وكبر مستطرا بطو شين بحيث لا يقدرون ان لا يترك شيئا
والاصغرة والظاهرة لا يمنع التفتيش كسب التفتيش في هذا القبيل لان ما بعد ما قد قيل فيها يكون
وكذلك خبره في عطف هو عيسى بن عمرو وهو الزانية والزانية الواو والمفتن على كل شيء فقلوه
وكذا الزانية والرائي وقوله التفتيش في الشرط تعليل جملة ومعطوف على الاول واما المعطوف على قوله وكذا كل شيء فقلوه وجملة قوله التفتيش

كبره
قوله
فقلوه

فقلوه التفتيش
قوله التفتيش
قوله التفتيش

قوله من قبله الشرط قبله الباء صلة ويجوز ان يكون النسبة قال عند الجذر قبل
 حذف لعل المندرج الاظهر انه حرف للنسبة بين المبدأ والى بواقي قولنا ان
 الذين عند الله السلام كمثل هذه الغاء اما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة
 او غير واقعة موقعا لغيره كما في قوله فاما اليهم فلا تعجز جاز ان يعمل ما بعد ما قبلها
 فلهذا الزاوية توجيه الميراث في من هذا الوجه لعدم احتياجه الى اخرى وهذا قوله
 المم لك في ان يفرم ان يكون الاشياء خيرا متبدا بحروف الصفات او خيرا كذا في التفسير
 هذا حكم الزاوية الزمنية كما يقال في الفصل والجملة ان ثبت زمانها شرعا وذاك
 باربعة شهور او بالافراد وتقبل زائدة وما بعدا بغير كلام ولا يقض الى القول
 بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد او للتفسير لان جملته والاياب
 يتفرض للوجوب الذي هو الحكم وجزء الى ان يكون الالف اختيارا للصبغة ان
 الشرطية لا قبل من استثنى من استثنى فيه يقتضى التاكيد ثبت يقتضى المقدم وهو ما ذكر
 اليه الميراث في اي جملة على ذلك ولو لم يحل عليه لكان معناه اختيارا للصبغة
 على بعض المتأخرين كونه جردا في اصطلاحه فان السخ لا يبعد به لصيق الوقت في كلام
 التفسير ضيق وقت وهو اضعف في القسم الثاني منه وهذا لا يترك الا الى قوله
 ان اسم على فيه نصب بخاربه الى ان اطلاق المفعول على اللفظ باعتبار انه على الامر
 العمل بتقدير انما نصب بالفتحة ان يقال بالفتحة وان التفسير كذا
 ما بعد هذا القسم الذي هو المندرج الى امر او مفعول او لفظ لا يبي الا انما قال
 الى طب والمضمر لا يبي في الاعلى لا يبي طب وقدي منطوق نحو اياك والشر وسبوة
 بتقدير يبي لا حذر وعجزه بتدريج خذ خطا بالاول او كذا ذكره في قوله
 او ذكر في قوله هذا القسم يكون ظاهره او مفعول او لفظ لا يبي الا انما قال
 او لا المضمر منطوق او يبي طب او عابيا على صفة التي لو قال الشيخ في قوله
 او ذكر في قوله تفرقا وذكر مصدر في عطفه على قوله مفعول بعد من جند في قوله
 الا ان يقدري في الاول مضاف الى هو مفعول مفعول ونه نظر ايضا لان التفسير من الغايات

ان ما بعد التفسير والبيان
 اذا كانت الفاء واقعة موقعا
 لا يعمل فيما قبلها

والذكر

الذكر لينة وفي حقه النسخ او ذكر بصيغة المجرى والى قوله لان ادبها انما كانت
 الى ليت اقربا بينه فيبين ان يبين معنى المذكور قبل المذكور قبل المندرج الى جملته
 واني جازت الى لغة اذا كانت اقربا بينه واختار قد سكره الا احتمال الاخر وهو
 المشقة المتسوية الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله مفعول في قوله مذكور من غير دليل
 جعله معطوفا على فعل تقديره فان اليه الفهم حذر او ذكر ويجوز ان يكون الالف اختيارا
 الاول ويجعل معطوفا على قوله تقديره التقدير الجنب او يجعل مفعولا للتعديل ومعنى
 على ان تقدير القادون عجزه من الافعال للتحذير لان التقدير لاجل التحذير لان
 التقدير لعدم العرف ولا دخل للتعديل في التحذير لانه لو ذكر جعل التحذير او يجعل
 معطوفا على قوله مفعول ويجعل الاصل من باب جرح قطيعة لا يقال العطف بنا
 في الموضع واني يصح اذا كان صدر المندرج واللفظ بيان للوجه شرعا الى
 قيم الحدود واليسر منها ولا لهما لان نقول لما كان التقابل بين معطوفا
 باختيار التقدير كان التقدير هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبين قوله مفعول متسا ولا
 للضمين متسا نعم او يمكن بتقدير العايد والتقدير او ذكر في قوله من توجيه
 بتسا في قوله وجعل المندرج متسا لانه قال مثل اياك والاسم في الشئ الرافع
 قال الم الم الاصل الفعل ثم لم يبق اياك في الفعل والمفعول الواحد جاءه بالفتحة
 مضاف الى الالف فقال لو انما نفس في حذو النسب لعدم الاحتياج الى رفع
 الفاء والمجوز ان يكون متصلا لان عايد تقديره نفسا متصلا ثم قال دارى المندرج
 هذا الذي ارتكبه طوبى مستغن عنه والاول ان يقال هو تقدير اياك بعد ما حذر
 العمل وجازا جنى في غير الفعل والمفعول الواحد اذا كان احدهما متصلا
 والآخر لا يلقى الا قوله عز صحيح يمكن ان يتفرض في التقابل بين التقدير ويكون التقدير
 الصريح بعد انفس ولا يخفى ان في تقدير التقابل مع تضييق مع التقدير تاكيد البسوة
 في تقدير بعد لانه لا يقال انما التقدير اياك لان مع التقابل بين التقدير
 لا يقال يمكن الا يقال اراد تقدير احد التقديرين فان المعنى على تقدير ما يوجب

لصوبا

خط القصص في

حیات

على ان في قول على الطريقة الحقيقية ليس كل فرد من نفوس لا منه
 من جملة كان اوده واما القوم على ان البرهم من الزمان ما
 لم يغيره وزيادته كالماضي والمجد واما عبرية واما كاليوم والليل
 والشمس والسنه وطرف المظان ان كان مطلقا جيل القمر اجزا
 الى المظان والالو جب ان يقول ان كانت وما كانت اضافة الظروف
 الى المظان ببيان لم ينجح الخبة الواقعة خبرا المعايير لان عابد الجاهل عابد
 الجاهل ونسب البرهم بالبيان النسب هذا الكثر المتقديان واما تفسيرهم
 فمنهم من قال ان البرهم من المظان هو النكرة والعين منه هو المعرفة وفيه
 اللفظ ان حلق معرفة مع انه منصوب انما ويجوز دفع بانه مضاف بالنكرة
 لان بانه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندس في الاشياء ومن ان
 الجاهل الست لا ينصرف بالاضافة ولا لا ينصرف بالاضافة منها ومنهم من
 فسرهما كقولنا نسب البرهم والعين من الزمان ويدخل في البرهم الجاهل
 الست وعذو يدرك وسط وبين ابلغا وبسبب كل جنس عندهم جائز ان
 لان جانب بل وما جعلا من جهة ووجهه عليها واليف دورس لا يقال
 فيا مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او لا جانبته ولذا حارجه
 ودخل في الوصل ايضا كل معنى يجوز ان يندرج في المعادير المحسوسة كالنفس
 والمحل منصوبة وحمل عليه ينبغي ان يندرج في المعادير المحسوسة ايضا منصوبة
 اثنان قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل اثنان الست لانه لا في الانشغال فان
 تعين ابتداء الفرض مثلا لا يخص موضوعا دون موضوع بل يتناول ابتداءه لم يتناول
 حلقه قد اما واليمين شيئا لا ولفظ مطلق سبب شرط ان يكون في عالمه مع الانشغال
 فلا يقال كتب الله محققا مطلقا قال الشيخ الرضي اسم المظان الذي في اول رسم
 زائدة ان كان مشتقا من حيث حدث بمعنى الاشتغال والكون ينتصب بالاولى على ذلك
 وبما ينتصب المظان المحقق وهو دخل واستقر وتركت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب المظان المحقق

قول وما بعد وحلت وكذا اسكنت وتركت وانكسر ان معنى القول
 لانهم يفتون في صلة كذا ان من صلة لغيره الذي هو المخرج استدل الشيخ
 على ان القول لازم لمزوم كلمة في غير المطلق ويكون القول مقولا
 لغيره من المصادر اللازمة حالها ويكون مصدر المخرج وهو لازم ولا يخفى
 ان ما ذكره يدل على نفي توكيد بلا واسطة والتفصيل فيه ان ما قلناه من ان
 يكون يوم الجمعة سرت فيه ومثال لسبب الغيبة لصفة كل يوم مما في الضيق
 وما يستوي فيه الامر ان يكون بدنا وديوم الجمعة سرت فيه انما
 وما يجب فيه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه ما فعل لاجله فقلنا هو
 حال من العاقل الفعل وهو مقدم ما يجب التصور او يجب الحقيقة
 الا ان يراد بذكره بعد ان لا يقال يخرج القول له المخرج وكما
 جئت للسعي لان العاقل في المخرج هو الذي لان التحقيق ان العاقل في
 الفعل ما من المنسوب كذا انما يخرج له الرحمة والتعريف قالوا
 وديب انما يجعل بالقرب انما كيف يحصل التاء ديب بالقرب وترتب
 عليه مع اتحادها بحسب الذات قلنا اراد ترتيب ما يتصفه التاء وديب
 انما التاء وديب قال الشيخ انما الرفع التاء وديب وانما نصب التاء وديب
 لتعريف التاء الحقيقة وتلك التاء في العاقل والرحمة ولو
 خرجت بالتاء الحقيقة لم يتصف بتعريفه عند النية وقد عرفت من قوله
 جنب قبل لو قال وحازته سبعا لكان احسن من احسن بغير
 المازعة للزجاج واطلار الجلاء ويحتمل ان يقال فيه لغيره عليه
 على عدم الاكتمال كشيء بظاهر الامر والقائل هو القول
 يكون القول له مستقلا هو المعنوم من الكلام كما ان حلا في قول
 الزجاج قال حلا في الزجاج وحلا في الذي فانه عنده حال فيلزم التفسير
 فانه عنده مصدر لما راي في قوله مفعول عامل القول له تفصيلا وبياناً له

كما في ضرب

علا الفصل

كما في ضرب تاديبا فان معناه اذبت بالقرب تاديبا وجنبت القوة
 من المراقب جنباً فيه ان القوة معاير بالذات للعين فانه مقدم على
 القوة بحسب التحقيق وكيف يقع ان يكون مصدرها معاير اللفظ فقلنا
 الاجم الا ان يراد بالعين امر اللبقة القائمة بالنفس وهو القوة عن
 الحرب كما يراد بالشجاعة الامر المربى على اللبقة النفسانية وهو
 الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة لما وجه آخر ومربى ضرب
 تاديب وقد عرفت نفوس جيل الظم ان المصدر حقيقة
 هو المحذورة لا المذكور واطلاقاً عليه لنيابة عن الحقيقة
 كما جرت سوط انما ضرب من ان ضرب سوط ما لقول
 بانه على هذا التقدير مصدر في غير لفظه فقلنا لا يخفى عن شيء
 ورد قول الزجاج ورده المص ابعث بان معنى ضرب
 تاديبا ضربته للتاء ديبا اتفاقا وقولك للتاء ديب
 ليس بمفعول المطلق فكذا تاديب الذي معناه ولم
 يلق بارجاع الضم القاع قبل انما وضع المظهر موضع
 المضمرة رة لا اتحاد الذات والتقدير وقد يقرأ بينهما
 بالالتقاء ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو
 الترك في اللفظ مع الابقاء والنية انما في فعل
 وانما على عاقله قال الرفع بعينه النية لا يشترط ذلك
 وهو الذي يقول في طبع وان كان الاعلى هو الاول الذي على الجواز
 قول امير المؤمنين على رضى الله عنه في نهج البلاغة ما عطاء

في حاشية حواشي

والله انظر استحقاق السخط واستحقاق العطف للسخر هو
 الله ولا يجوز ان يكون حاله كاستلزام عطف حال الفاعل على
 الاسم على حال المفعول وهو الاتي ومعارضا اجاز ابو
 علي عدم المعارضة في الزمان لقول تعالى في القراءة السخوة هو
 هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب ان المصدر مفعول في
 الدنيا ولا يخفى مما تدل ايضا على ان اى والفاعل لا بشرط
 ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط يعطهم لانه قد يقع
 معرفة كمن القالب فيه التثنية كما كان التثنية القالب
 في المجرور التثنية او يكون زمان وجود احداهما بان يكون آخره
 اول الحديث او بالعكس او بغير ذلك لانه بهذه الشرط فان الله
 انما اشترط ذلك لان على الافعال كذا ما يجي جازمه للشرطية فخصوا
 على العام المفعول
 فانه عليه مفعول

مفعول المفعول

قوله وفي بعض النسخ ان هذه الاية شريفة جدا لم يزل ما هو في الغادة
 فاما مقام الفاعل فكل واحد من تظلف اعتبارا من ارجح المصدر الفاعل
 ومن جعل المصدر ثابتا متاب الفاعل في غير مقصده **قوله** وقد جعل
 بين العطف والنزول ان قال قد سكره في المشية الغير حمار الوضوء
 والاهل والنزول ان الوضوء ومنه قد سكر في نفس الوضوء **قوله**
قوله كما كان ذلك المفعول فاعلا شرط يعطهم كون المفعول فاعلا
 نظرا لان الاية في قولك ضربت زيد امعروا معطوف الفاعل لا مفعول به
 وينبغي ما قاله في حكيه وزيدا فان الطاء في الفاعل مفعول اذ المعنى
 بلفظ **قوله** نحو استولى الماء والحيثية ان تساوى الماء والحيثية في
 العلم والاصل الماء لا الحيثية فليست الرفع في الاية في حيثية بها مقياس
 تعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته **قوله** والمراد عصبته مفعول
 اه فلا يجوز في ذلك ظهور الشك في ذنب اليب الا حقت ويجوز
 خبره بسند لا لا يتوهم فان قلت سير والنيل فان الماء لا يستربل
 بحر ويعلن ان يقال المراد بالسير يعنى في ذلك من السير والجري **قوله**
قوله او مطان واحده من يور الا لثقا، بوحدة الزمان
 لو تلت الفاعلة وفصلها لضعها قال قد سكره في المشية ففصل
 به خبر ان كان كرده رضع المصير خبر حوزر وكودك **قوله** اعلم ان
 مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بتلخيص
 الواو وفيه ان الاو رعاية اصل الواو في كونه غير عامله ولو نصب
 بغيره مطلقا لنصب في كل رجل وفيه وقال الاخفش منصوب
 لقب الطواف لانها قامت مقام مع كمن لما كانت في الاصل حرفا
 اعطى النصب فاجعل **قوله** اصلها والاعطف ولهذا لا يجوز
 تقديم المفعول على ما عمل في مصاحبة التوافق والاعلى مصاحبة حلانا

من النسخ

اليمين التي قال الشيخ الرضا لا ادرى منكم. تقرم الغفول مع على عامل
 او انما قرع على الصاحبة كما جاز تقرم المعطوف على عامل اذا ما قرع
 عن المعطوف عليه **قوله** فتاسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتناب
قوله ان وجد جعل كان بانه فتقول العطف يتميز او حال ويحمل ان
 يكون ناقصة والاول اول ان يكون **قوله** لو جوب العطف انما وجب العطف به
 لان الاصل في هذه المواضع العطف وانما يكون عن نص المراءى والعطف
 في المثال المذكور لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب
 العطف الذي هو الاصل اظهر من ذلك فان مررنا المثال المذكور ليس
 معنوا لانه وطلبا متعينة فلا حاجة الى القول بحجب يخرج ذلك لان الظلام
 بها لا يقتضي به واللام يعمل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف فيه
 عتق ذنب المهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا
 فيها ان النصب محذور **قوله** حيث لا يعمل على عمل العامل المعنوي فلا حاجة الى
 الشيخ الرضا الى جهة تامة ومع التخصيص على المصاحبة ولهذا جوز القول
 بالنصب مع اختيار العطف قال لا ادرى ان يقال ان قصر النصب على المصاحبة
 وجب النصب والاعمال **قوله** لان العطف على المفعول وقال الرضا المفعول
 يكون في السعة واليكون للضرورة وانما في السعة فيكون
 ينطلقه وذلك باضاح حرف اجمع انه لا يعمل معذور قال الا ان كان في العطف
 على صنف النصب على في المصاحبة وهو اول ما قال هم لو
 اودع في القرآن لقوله تعالى سئلون في الاحكام بالبر في زادة فقرة
قوله وانما حكمه معنوية **قوله** الفعل الشرع بالمعنى الفعل المتعين
 والاولى كلمة الاستفهام وحرف التعليلان للفعل وفي القرآن ايضا
 سئلان كلمة الاستفهام سئلان الذي بمعنى الفعل والصيغة فالاستفهام على
 الفعلية هذه الامثلة قول المعاصر الاخرين فوهذا كواب وقوفنا

ونحو ما انت وزيد فان الشعار فيمنه ضيف الفاعل معانده حرف الاستفهام
 من المثال الاول ونحو ما انت الاستفهام بامر اخر انما سئل الخ
 والميم يرفق بين الامثلة في الميم والشيخ الرضا في الميم بين الاولين
 والاخرين وبين الآخرين **قوله** لان الميم ما يصنع وما يماثله متعلق
 بالمفعول الظلام ايضا كما ان اليمين قد سره يقول وانما حكمه
 وذلك لان قول من قال ما اريد وعرف خبره وان لم يرد فليس ما اريد
 وعرف ان العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما اريد وعرف
 ونفس عليه حال المثالين الآخرين وكل قضية متعينة في فذلك العطف
 متعينة لاحكام على حكمه عينون العامل في تلك الامثلة
 الى من حال الشيء الغلب وانما في هذا القسم بها لانه لا
 في الغالب على ما كان فالتبين هيئة الفاعل الرئيس في الاصل
 حال الظاهرة للشيء كذا في الغالب والراد منها كماله وهو اعلم
 من ان يكون كسب متعينة وعلى الحال الحقيقة او كسب تقديرها وعلى القيد
 قوله تعالى انما دخلوها من ابدع من مقرر من القول ونحو هذا
 في الغالب فليس هو قوله تعالى وسيرته باستحقاقها تقديره بشيئة او
 به اعم ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل او المفعول او باعتبار
 حال فلا يرد **قوله** لقصي زيد وابوه قائم لمن يرد نقص
 بقولك انك وزيد قائم وشب الى صاحب الفصل في دفع
 ان قال في بعض حواشي ان زيد قائم بين بين **قوله** لازم الفاعل او
 المفعول به اعني فان الاتيان وقد استمر في كلامهم التغيير المردوم
 باللازم فظان هيئة المردوم وذلك لعدم لان قيامه في نفسه
 هيئة لان الاتيان زيد الاتيان وويل وان فان الاتيان في كان
 مباحا معارفا الزمان الاتيان الفاعل فاعل الاتيان ويحذف

باب العطف
 كذا

الحال
 بينه

انما هو اذ اجمع وجعلت فتر ازيد الحظ لظان الحق ليست اتي
 راجع وهو تقدير ليس الحق على ذلك بل معناه عتبت اني وان كان
 لا تقدير ارجع **مورد** وكان له اسد سهل ويزيد كبره في ثباته ويزيد
 اسر ضاهلا كبره اذ اذ الشبهة **مورد** لان التكررة قيل والال الى الال
 جواز كسيف والاسم بناء على المعاني وفيه ان المقبول له جواز
 للمع ان يجمع ان يكون معلوما الى الال ان العلوم باعتبار جواز ان
 يكون في قول لا باعتبار آخر **مورد** موصوفة لو قيل فموصوفة بل
 موصوفة فيقول الموصوف بالاصناف لظان احسن **مورد** لا يشرقا
 ويومها بنفسها او بوقوعها في غير ذلك او في غير **مورد**
 ان حدثت اذ اذ لا استر به الا انه ليس نصا في الشرح بل هو
 ان يكون موصوبا على الاخصاص اذ على الال في ضمير الفاعل في
 انزلنا الى الارض اذ **مورد** في ضمير مفعول له لا يجمع انك لو جلبت
 حالا وكذا في ضمير نصا في الموصوف جواز ان يكون حالا في
 انه موصوف بالاصناف او بال **مورد** او انما في خبر
 الاستفهام لا في التثنية **مورد** الواقعة في خبر التثنية في كونها غير
 موجب او بعد الانقضاء **مورد** قد سكره في صورة
 التثنية عبارة التثنية حيث قال لا يكون صاحب الى الال لا التكررة
 موصوفة او معينة عناء المنة لا سكر اذ في خبر الاستفهام او
 بعد الانقضاء للتثنية او موقفا عليه الى الال انما قال سكره في قوله
 بعد الانقضاء لا يمكن الاصل عنه الا ان يقول ان بين قوله بعد
 الا وبين قوله موقفا عليه تنازع في قوله انما في حال الحق ان
 فعل المضاف هو ضمير الى الال او ضمير على المذهبين لا في التثنية
 لا يجمع ان لا **مورد** اعتبارا بديهي وتوقع الطريقة موصوفة في قوله

لو صنف

ولم يغير

تركة والتقدير بعد الا الى الال عنها ثم قال لو قال او قيل الا لظان ملك
 عن التثنية لا يجمع ان لا قال له لو جيب ان يقول او قيل
 الا لاداه على الى الال فيقول الظاهر لعله قال ذلك دون ان يخصص
 وانما قال نقصا لان الى الال لا تقع **مورد** الا بعد الا ان
 يكون الاستثناء المزعج لا يكون الا نادرا قال الله انما حسن التثنية
 لان الا يقطع ما بعدها فيلزم ان لا يجمع ان الى الال صفة لا لا لقطعها
 عنها وبه نظر جواز وتوقع الصفة بعد الامور **مورد** قول او مقدما
 عليها الى الال انما حسن التثنية لان التقديم يؤمن الالباس
 بالصفة **مورد** جعل قوله وصاحبها موصوفة في قوله على الباقي
 للتثنية بان المبدأ الى الال او يجمع ففعل مستفاد في قوله موصوفة
 انما ينفرد على الباقي **مورد** ولم يزد بها قال قد سكره في التثنية الزيادة النفع
 الاستثناء في التثنية والتثنية بالصاد والمادة والعين المية للتثنية
 في الال في نقص الرجل نقصا من لم يتم واده التثنية في الطرح **مورد** في
 يام نارسيون وسيران ناشد لا سكر **مورد** والاقبال في خبر
 في ان حرمه **مورد** ثم يرد العطف قال قد سكره في التثنية
 العطف ما حول الموصوف ويبين من مبادي الالب واليرك
 ليخرج في خبر حان سكره ابا يني **مورد** ودرت به وحده قال قد
 سكره في التثنية الوجه مصدر وحده ليقال وحده وحده
 لو عد بعد وعد او عدة المصحح التثنية قال التثنية الرض وحده
 لازم الا اذا ذكر والاضافة الى الضم ولان النصيب الا
 في مواضع موصوفة فيكون ان يقال ان اصله التثنية ثم خذ
 بقيام المضاف اليه معاملة في قبل في اقام الصلوة **مورد** في
 مثل فطنة جهلك بصيغة **مورد** انما قال قد سكره في التثنية

فت

ولعله بيان

مورد

في نسخة على نقص الال

في نسخة

واحدة وبع اذا كان صا جها موقوعا الى مؤخر عن العاقل قوله
 سواء كان له ورايا لا صفة مستترة اذا كان الصافي جزءا الصافي
 او جاز قبا الصافي الى معاد فانه يجوز التقديم لكن على فلكه كونه
 شيئا بديا وبع حيقا الى ابراهيم لان المال تابع له قبل لا بد عليه
 والباقي جاز لا لان العاقل حيث انه مستند اليه قبل الفعل وان
 الفاعل يعارضه الاتساق بالمتبادر قبل وجهه من تقديرها على صا جها موقوعا
 انه كثر المال ولم يسمع من الفاعل تقديرها فلو جاز لوقع جعل فائدة
 حاله الطائفة والمغنى ما ارسل الى الاما فاعالها سس عا غيرهم الى
 قلت انه صلى الله عليه وسلم ارسل الى اهل مكة في يوم الخميس فقاموا
 لا حقيقة كما اذا جعلت حاله الناس لا يصلح اليه مبعوثا
 الشغل ان قلت الى قيد للعقل فيلزم ان يكون العاقل في وقت
 الارسل وليس كذلك لانه متعلق الى مقدرة والتقدير لا يلزم
 ان يكون من صاحب المال كما في الاشارة اليه والى الباقية
 كما في الفينة والاشارة اليه وهو ان المال في الحقيقة موقوف
 وبقول مفعول ان ارسله كافي اس ملة وتقدم
 بجعل مصدره اس كلف كفاء وجملة حال مقدرة والمطل تعلق
 وتنف لان كافة كفاطية لازمة الى الية غير صفة كارجح بالخير
 الرضى ولا يخفى ان البناء رتبة هذا المغنى سواء كان الراسل
 او جامدا قال الشيخ الرضى من الاحوال الغير الشقة قياسا الى
 الموطنة وبع اسم جامد موصوف بصفة وهي الى الية في الحقيقة
 الاسم الجامد وكما الطائفة لما هو حال في الحقيقة فلو تعلق
 (انما عينا وكذا زيد رجلا بريا ومنها ما يقصر به التشبيه فاجا
 زيد اس اس اس اس شيئا ومنها الى الية في كونه في الشاة
 ودرهما

طائفة ما ارسل
 6

ودرهما وصا بطله وان قصد التسليم يجعل لطل جزءا
 الى ان يقطب انك القطع على الى ان يقطع بعد جزءا
 فيكون القطع او كثر فيكون بعت اليه بغير من بدرهم
 بقي فيه خمسة الا طر من ان يقطع فيه نوع موقوفه قال في المصنف
 بغير عور وخر ما اول عا بد او من الفل طبعه ثم حلال بالحق ثم
 يبيع بالحق بغير عور ثم بغير عور وهو ما فيه خلاوة ولكن
 لا حاجة الى ان يبيع البس بغير عور اذا كان شاة الى
 التمر كما هو الظاهر في هذا بالتقيد وبع التمر وبع التمر
 لانه اذا تعلق شيء واحد في تفصيل كذا في ذل الى
 ويتو جمله قال الشيخ الرضى قد يبيع في الية معا
 فيعوب جزء الاول منها اعراب الى الية ويلتزم تسليمه لقاء مقام
 في الية وانه انما يشاء فيكونه اليد بيد يد ان النقد بالنقد
 ويؤخذ بعت الشاة بغير درهم والاصل كل شاة بدرهم ولذا
 سمى قولهم بعت الشاة بغير درهم والواو بمعنى كذا في كل رجل
 وحينئذ ان شاة ودرهم مؤنثان فيصوب بها الواو لان لقبها
 الاعراب قال في المصنف يجوز ان يبيع به على الاصل كونه بعت الشاة
 بدرهم وبعه بدرهم لان المال بمنزلة الفة ولا
 ان الى بغير تعلق العقل بالفاعل او المفعول بوقت وقوع
 مفعولها ولا يقصد من الاتساق وقوع مفعولها وهو الفة والواو
 لما كانت جملة الى الية فصلة احتاجت الى زيادة رابط وهذه الية
 الواو رابط في الية الواقعة خبرا او وصفا اذا حصل لهما
 الانفصال وذلك بوقوعهما بعد الاكو حاجتيك الى الية
 قبل وما جاء في رجل الا وهو بغير مال سبعة وفي حيا الجملة مصدره ليس

قد روي

اذا اراد بها المعنى الحقيقي وهي العدم والكيل والوزن لا يستدبر تحيزا
 واعا يستدعي اذا اراد بها العدم والكيل والوزن كما سيجي وهو
 فيكون المطلق مستوفى الى الكمال حتى مما ذكره الشيخ الرضا من
 ان لفظ المستوفى لا يدل الا على التام المطلق وعلى ان يدفع اليه
 بان التام قد يقال في مقابلة المعدم وقد يقال في مقابلة الماكمل
 وهو اوجه هو الثاني لكنه غير مستوفى كسب الوضع ولهذا يكون حقيقة
 في كل من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوصه من حصة منه
 طار واما بقوله الاخر من اوصاف الهيئات فيلحق ان
 يقال ان التوابع كلها حارة لانه ما فيها من بعد لا يقال في لاجابة الا ان
 المستوفى لا ان صفة المشترك قد خرجت بذلك لا نقول يجوز ان يقال
 ان كل مستوفى لا يخرج القرائن الاخر المعينة لما مراد في المشترك ولا
 ابراهم في هذا المبروم ان قلت هذا يقتضي ان يلحق التميز باسم الأثرية
 ان كثيرا من اسماء هي في ان مكانا في قوله تعالى فاذا اراد الله به شيئا
 تخير عن ذلك الحال عنه وكذا الحال في رجلين في جنة ارجلا فلما فعلوا
 من على ارادة ببرهم في اسم الأثرية كما في ربه رجلا ونعم رجلا ولا ابراهم
 فيه الا ان حيث ذاء فيه ساهلة اذا ذاءت الرجل بالجمع المذكور هو
 الصحيح ولا ابراهم فيها في اعا ابراهم فيما يوضح ان ما استدل الله به
 في اسم الله قدس سره والامن حيث وصفه هذا بالمتبع راجع
 الى الوزن كما ان الاول داخلة باطنية لا الموضوع فانه في قوة قوله
 طاب ثوابه منسوب لا زيد قال الشيخ الرضا في الجدة اوصاف لا
 ما انتصب عنه اوصاف صفاته التميز اليه كما في طاب ثوابه او على اوصاف
 ما انتصب اليه اذ لم يلحق صفاته التميز اليه فيقول في ثواب زيد رجلا
 او شريفا في ثواب زيد على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له

قال

قال الحق الشيخ الرضا قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين
 اليه صفات لا لانك اذا قلت ثواب زيد كان هناك اسم في ان
 الطائفة من زيد فاذا اهور رجولية او شراوة واذا قلت ارجلا او شريفا
 كان المعنى ثواب رجولية او شراوة يرفع عن مود جعل عن صفة
 لرفع ما ليس في الغرض وقال الشيخ الرضا ان معنى ثوابه بغير بعد
 مصدر مسبب قبلها كما قال فقلت في ارجل قال في صاخر عن
 التوابع المجرى لا ابراهم سبب له او عن نسبة في الجمل ان النسبة سبب
 لانك تبسبب الاشياء في الظواهر والنسب اليه في الحقيقة غيره
 بغير نسبة النسبة فذلك النسبة اذن سبب لذلك التميز لا لا سبب
 لا اعتبار فاستدعي التميز كذا في قوله بعد ان كان اسما ويصح
 جعله ما انتصب عنه ان الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه لم يترك
 في طاب زيد ثواب لانك لو لا انك استندت طاب اليه لم يكن يوجب
 ثوابه كان يرفع اذ هو الاصل فاعل ان طاب نفس زيد زيد
 هو سبب الانتصاب ثوابه وكذا في قوله ثوابه ينتصب عن تمام الكلام
 وعن تمام الاسم يعني ان تمام ما سبب الانتصاب التميز بتبسيها
 له بالمفعول الذي ياتي بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال اليه
 الا عن هذه هو اضعف من ثوابه في قوله تعالى طبقا عن طبها
 او لم وهو ما قد رتب الشيء وذلك ان ثوابه في ثوابه رتب
 لذلك لقوله تعالى فلا الارض ذهبها وهلاكها قد راجع الى الشيء
 وقوله عند من زيد رجلا وافرانت وسواك رجلا فيقول
 على فلك الضدية وفي كل واحد رجلا ويعرضه اوصافا ومنه ان
 سمى ثمانية من بالخصر اضعف من المعنى بالتدريج وهو التتويج
 لفظا او تقديره لما في خمسة عشر رجلا ولم رجلا او القول سواء

ان

قال في هذا الموضع
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

ع

كان في السنة ١٠٠ سنة إلى خمسة عشر لان نون المفعول هو جها
 لان التميز فيه يكون ذات قدرة لان المضاف اليه لا يضاف في ثانيا
 لان الاسم لا يضاف الى الاحكام بدون عطف وان اضيفت مع حذف
 المضاف اليه لم يترك خلاف المفعول فاذا تم الاسم بهذا التثنية قال الشيخ
 الرضي قد تم الاسم بنفيه فينصب عنه التميز وذلك في الشئين احدهما الضمير
 وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة او التبعي فونعم الرجل ابا الهيثم
 فقد والله رده رجلا اذا كان الضمير فيها وتأتي كما اسم شاره في قوله
 نعم فاذا اراد الله بهذا اسما والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس
 الضمير والاسم المشارة عند الرقود حلا راقوه ونوع اديسجانه ونحوه
 اوصف في رانده وقال في الاسك ط كيان معروف لاهل مصر ما هذا ربة
 عشرين صاعا فيقدر الى قوله ويجمع ضمير الضمير راجع الى التميز غير
 لعدم بعينه الاحالة وذلك لان هذا الي لا يترك في العدد مثلا تميز
 عشرين مائة سوا كان جنبا ولا وسطا قصده الانواع ولا قال
 الشيخ الرضي اذا قصده الانواع وجب بجره التميز في التاء في عشرين مائة
 واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء وهو فانت به اجزاء
 البيت ال اجزاء في اسم السائل ان كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الالبوة جند
 مع انه ليس لها اجزاء ويحتمل ان يجاب عنه كان جواب قدس سره بنسب
 على الترتيل والافالظ ان الملية بفتح التاء او لم يفتح من باب التثنية
 فان الجنس ما هو الا من عن التاء كالجوس ولو قصد تقديره ازيد الجوس
 منه لم يفتح التثنية ولا عند عدل كوني عدل تنكر باره وما شذذه او كونه
 ان وجه التميز هنا الاحتمال مناسب لسابق بنون الي اراه شبه
 نون الي لان لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان
 قولان تميز الطان في يوم لم يكن غيرا احتمل ان يكون اللفظ انه علم ان التاني
 ليلا

ليس الا على تقدير ان لا يكون على
 وهو كل من حصل له بالتعريف اسم خاص لم يقدر على التميز
 اطلاق ذلك الاصل عليه كوحاتم حديدا وهو ينصب عنه التميز وانما التميز
 الذي حصل له اسم خاص فلا يكون التميزا فابلية التميز في قطعة ذهب
 والمقصود من هذا ان طلب طلب التميز اذا قصر عن طلبه لم يثبت
 التميز الذي يكون للتفصيل على التميز فان عليه ان يثبت ما هو
 طالب للتمييز لما كان الظاهر ان يقول لان الاسم الذي يستحق التمييز
 الذي الذات المقدرة التي هي الطرف النسبة لكن ما كان ذلك الا بهام فكل
 لنوع ايهام في النسبة حسب احتمالات الطرف ورفع ايهامها التبعي لتمام
 ما رفع ايهام الطرف هي قوله عن نسبة ولكنه فيه التبعي على ان مقابلة هذا
 القسم لنفسه سابق باعتبار هناك نسبة لذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات
 بها وذكر في آية بقا الا ترى ان لفظ رجلا مندرج في القسم الاول مع
 ان الضمير غير مذكور وهذا حاصل كلام قدس سره او مقصود جعله
 الشيخ الرضي واحتمل في شبه الجند وهذا قال لاحاجة لا قوله او في اضافة
 لكن المقصود لم يجعل من هذا القسم وهذا التامة وليس الاضافة كذلك كونه
 فكل ليد ان يفتيك زيد فظانه قال طالب زيد ايهامه ان كان مثل
 بفعل او شبه فعل متاعا في نف ويا وكذا انما عطف اعني ابو الهيثم
 والدر في الاصل البين قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدري انما
 ينزل من الفرع من البين ومن البين من المطر وهو بهما كونه في الجمود
 الصادر عنه وانما نسب فعله اليه لان قصد التبع منه لانه التبع
 مشي اليه فكل شئ عظيم يرتون البع منه ينسب اليه فاعني
 اليه فاعني المفعول ما عطفه ثم ان كان اسما يضاف اليه قوله الا
 فاعني فاعني هذه العبارة نسبة مشهورة وهل لفظ في الشريعة الاولى

ط يبيد صلح

ط لم يحل لا تعبد
 التفسير

قال ادق اضافة ولفظ اراه بغيره كما يشاء

الضمير بولد
 المطر بجزلة

كتاب زبد نف فان نف اسم به جعله لا انتصب عنه ولا يقع ان يكون
 لمتعلقه واما قد سره بتقديره بقوله المتعدي ما يكون انما يكون لمتعلقه انتصب
 عنه ولا يقدر مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا يتحقق جعل زبد نف واما
 الفاضل الزبد بان نف لا يقع ان يكون لا انتصب عنه بان يكون معناه فلا زبد
 من حيث ان له نف لعلته به واسكن هذا جواب فقال انه حسن يدعي
 وفيه اما اوله فظان لغيره معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة
 الحيوانية والنقص ليس الا بالحق الاول ولا يقع انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا
 فكان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اوله نقض الشرطية بكون زبد رجلا لا
 هذا الجواب فيه الامم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة او
 يعني به بها الطامس في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقص
 لو كانت هذا المثال كان له جواب ذلك ولو كانت المثال الاول فلهذا لو اراد
 بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطعاً وهو لا يرد
 بها الدائم لم يقع ان يكون غير اذ الذي في حيث ان ليس بها الطامس ان قلت
 اراد جملة الشخص مع جميع صفاتها فلهذا كان في رجلا في المثال عند قوله
 صلاحية التميز فلهذا المراد وبلونه لا انتصب عنه في الجملة والقول بان
 هو هذا ولا يقع صفة بان استرأبه الفاضل الزبد والمراد بكونه لمتعلقه
 في الاصطلاح اليه ولا يقع في اصنافه النفس الزبد وبعضه ان رجلا جواب
 آخر وهو تقدير معطوف في تقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح
 جعله لا انتصب عنه والمتعلق جاز ان يكون له والمتعلقه واسكن فلهذا بوجاه
 احداهما زوم اني مقدم والآخر وقد يدعي بتقديره المقدم بكونه قبل جملة غير
 وتقديره ان يكون له بعد جملة غير وانما ينادى عدم صحة الشرطية الثانية لان تقدم
 الشرطية الثانية في تقدم الشرطية الاولى وهو ذلك من ارباب المتعلقه
 بانها احد المميزين او بانها كليهما فيلزم ان يكون التميز اذ كان لا انتصب عنه
 فقط

هذا المثال كان له جواب ذلك ولو كانت المثال الاول فلهذا لو اراد
 بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطعاً وهو لا يرد

فقط كان لمتعلقه واذ لم يكن شيء متعلقا كان للمتعلق وبدرج الآخر بان
 هذا الشا غير وافي الاول بتقدير معطوف في تارة هذه الشرطية والنقد
 والآخر لمتعلقه اوله ولا يقع سماحه هذا الجواب
 طلاقه عليه جعل الشيء الرضى صفات الشيء كما يعلم في قيل بانهم جعلوا
 لا انتصب عنه بان يكون غير ارباب الامام عنه فلهذا وفيه ان
 القدرة اعني الشيء المنسوب لا زبد كما ذكرناه الوادع في معنى وهي
 تقديره ذلك فاجد ما يجزط ان حيث انه فاعل مع وفيه فاقاله
 الشيء الرضى وهو ان المنسوب في عبارة النفاة في قولهم شر هذا زانا
 ان شر هذا فاعل مع غير عن النسبة تقديره ان شر هذا زانا
 بقدره لفظا فاعل مع غير عن النسبة تقديره ان شر هذا زانا لفظا يعني
 لفظا بقدره واما في معناه فاعلا ومنه كثر في كلامهم لان من تراء
 في التميز في قسم الاول مطلقا وفي قسم الثاني اذ كان لا انتصب عنه وقيل
 مطلقا هكذا قال الشيخ الرضى وقال في القيس لعله دره من فارس ولا يوافق
 عند عشرون درهم والنزاع ان الاول لا يجعل الى من يخصص التميز
 لكونه من حيث اللفظ فاعلا ونحوه الرضى في التميز وهو البيان بعد الاجمال
 ليلول او وقع كمن البيان عن البيانية لا يقع من التقدير كقوله تعالى ففتنهم
 من اليم ما عيشهم اذ جعلته لازما يتحقق لانه مطاوع له فظان التميز
 باعتبار انفسهم بالفتح ولذا الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتحقق في الفعل
 وجر ما الارض عيوننا اعماليه بالفتح لان الشيء منسوب الى الفاعل عذب وبيع
 وغير ذلك او لا فاعلا وجر ذلك لان حنظلا قصد بغيره دالة على ان
 الطير من الطير وجر ذلك لانه من الطير وجر ذلك لانه من الطير وجر ذلك
 في اربعة غير زبد بقوله تعالى رجت في رجم قال حلفا لا اري
 اسنادا غيره ويحذر الاحتشاه نظر القوة العسل قال سبويه كلام العرب
 تميز

هذا المثال كان له جواب ذلك ولو كانت المثال الاول فلهذا لو اراد
 بالنفس القوة المدركة والقوة الحيوانية كان للمتعلق قطعاً وهو لا يرد

التميز كجمل المال من كجمل

استقراء القياس قول السامع وهو من غير الشراء
 قبل الرواية التي وحاطت نفس بلا شك بالقرآن وفي الرواية بالرواية
 وما قيل قبل كقول السامع ان يكون للطلب المثلث لمفسر للطلب المثلث
 نف غير فادج في التمسك اذ بناه على التمسك الذي يقبله الطلب السليم
 المستثنى الاستثناء من الشيء وهو المصروف والتمسك في هذا القسم من
 المنصوب بذلك لان المصطلح يطلب من نفسه من حكم ان منعه عن الرجوع في نفسه
 لكن عر عنه بالمصروف فكيف معنى المنع ونظيره البقير عن منع وتوقع المؤمنين في الكفر
 بالاخراج في الاباء الكريمة الله والذين آمنوا بغيرهم من القائل لا النور
 كافي في تقيمه وفي الحكم عليه ايضاً ولو نوقش في انما غير كافي في الحكم عليه
 اجيب بان تعريفهم من تعريف في كافي ايضاً اليه قدس سره هذا هو الذي كان
 المصطلح قال ان المستثنى مشترك لفظاً بين المتصل والمنفصل لا فائدة من هذا
 فان احد احوالهم والآخر غير مرجح ولا عليل جميع شئيين مختلفين في تعريف
 واحد يجب معنى وفيه يجوز ان يثبت قدر مشترك بين المتصلين فيكون قابل
 للتعريف واحد كالمعروف والمال في مشترك بين الانسان والفرس
 فكذا ايها تقول ان المستثنى هو المذكور بعد الاشارة الى ان لا قبلها نفيها
 واثباتها انما يشغل عليه عند مطلق المنصوب وتقسيم القسمين ورجع الفهم
 في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيجاء في دفعه لا تطلق عمومها في احوال
 حال المدلول على الدال والاعتقاد يجعل الفهم في قوله الاتي لا يفي في احوال
 للمستثنى ويعبر عنه قال المستثنى المنقطع في زينة في هذه القوم على ان احوال
 الاستثناء في زينة لا ان لفظ المستثنى في زينة لا عليل احوالها عليه في نفسه
 الا بعد معرفة خصوصه فالمصطلح العا في التفسير هو في مرجع سواء كان
 احوالها في او اكثر منه او لا وبالله ايها اشتغال مشهور وهو ان زينة في جانب
 القوم الا زينة الا احوال في القوم او خارج عنه ولا على التمسك بل ان يكون
 لها ورجا

نظر

مطلب

من جلال احوال شئ فرع وجوه ويلزم ايضا في لغة الاجماع الفعل
 الفعل البعري فالتك لو قلت له على دينار الا اذا كان الواقعة احوال في
 الدينار وعلى الاول يلزم التافق البعري فليكن وقع في كلامهم وكلامهم
 كلام الفعل واجب عنه بوجه ١٩ اختار الشيخ الرضا ما اختار الاكثر
 وقال هو البعري وحاصله ان التافق انما يلزم اذا تقدمت نسبة هي
 على استثناء كقولها ما خرة عنه لان النسبة اليه هو المجموع المركب من النسبة
 منه والمستثنى النسبة ما خرة عن النسبة اليه قطعاً لانها ما خرة عن
 النسبة والنسبة اليه في جانب القوم لا زينة القوم المرجح منهم زيد لا
 لقوم المطلق حتى يلزم التافق وفيه ان هذا المجموع لا يمتنع في بعض
 ادوات الاستثناء كاحلها وعادتها وانما طرفان في ان النسبة فيلزم
 معاً خرساً عما نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء ما خرة عن النسبة
 متقدم على الحكم فلا يمتنع وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم
 فقررت اولاً ان لا القوم على احتمال ان يكون على طريقه الايجاب
 بالقياس لا الظل الا الايجاب بالقياس على البعض والسبب في القياس
 لا البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب والسبب بعد تمام الظلام
 فاذ قلت الا زينة متصلاً بالقوم تقرر السبب في القياس لا زينة والايجاب
 بالقياس لا يمتنع وليس معنى الاخراج الا الى لغة في الحكم بعد التبريد
 النسبة والممكن في المنقطع مشترك لم يكن هناك اخراج في مقتضى
 الوجود وكثرة بالاخر الصفة بيان للمواقع لئلا يزدل
 واخواتها اذ بها كانت محفوظة لا ما هو معناه مطلقاً حتى يلزم
 البتة جاء القوم في مرجع منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك
 الاصطلاح لا لا مستثنى فيه نعم لو اوصى ان تلك الظلمة محفوظة هذا
 على الاقضية الاستقلال لم يلزم ذلك وانما في ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضا

رت

في دفع شبهة الاستثناء ١٩ حذر به في نحو جاء في القوم آه قيل لا يكتفى بالآية
عبارة اخرى جاء بهذا يستعمل في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان يقول
جاء زيد لا يؤمر وما جاء غير ذلك زيد ان بعد الاو حوالا لا يقع المنقطع
الا بعد الاو غير وبيد ان ليس بنوعه الموجب والمثبت اصطلاحا فاذ
وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا فليعلم ١٩ حذر به عما اذا وقع في كلام
غير موجب اعم وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان
بدلا والبدل يكرر الفعل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمنسب واما
في غير موجب فلا يلزم ذلك بل وان اعتبر تكرير اصل الفعل يترك النفي العار
ولان الجدل منه في حكم التثنية فيلزم في حكم التثنية وهو في الايجاب عطف
المعنى وفيها نظر اعم في الاول فلان معنى تكرير الفعل ليس الا اعتبار ذات الفعل
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب لهذا جاء زيد لا يؤمر في العطف بانه
في قوة تكرير الفعل واما في الثاني فلان الجدل منه ليس مطروحا واما بالطلبية
فمع تقدير نفي النفي وقرنا بينا نفس الشيء واما في حكمه وهو ان يلو الكلام
الموجب تاما الطام التام اصطلاحا في الاستثناء فافهم بقوله بالآية
آه والطام التام اصطلاحا في هذا التام فليعلم بتصويبه على
الطريقة لا على الاستثناء لعل معترض ان ارد بذلك انه في قول المرفوع فيبقى ان
يكون داحلا في الآلة والعامل في نصب المستثنى قال الرافعي قال الله
في شرح الفصل العامل فيه المستثنى بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون
هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيد احوك وللمبرية ان يقول ان
في افوة مع تعليلها وهو انك بالافوة ثم قال لو
لم يكن في الجملة معنى الفعل لكان ان ينصب المستثنى ١٩ وقد عطف على
قوله بعد الا هذا هو اللفظ الا فم لم ينجح ان انصافه شرط يكون
بعد الا وفي ذلك غير فهموم من العبارة وكذا الحال في قوله ١٩ منقطعاً وعلى ان يكون

على قوله

على قوله في كلام موجب حتى ينجح ذلك وهو خبراً شرطاً او حال ١٩
المستثنى منقبة اليه ١٥ ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينصب بما قبله الاس
الطام لما انصب المنقطع به الى ان ما بعد الا فردسوا كان متصلاً او
منقطعاً والافى المنقطع وان لم يكن حرف عطف فكل من العاطفة في وقوعه
بعد ما والماء خرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انما جئت بنفسه انصب
لكن المشبهة بالفعل وخبرها في وقت في الا على نحو جائز القوم الاحرار
ان لكن المحارم في قالوا او قدي خبرها طاهر اخو قوله تعالى القوم يوم
نسوا ما امنوا المنقطع قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سور وفيه
ان سور ليس للاستدراك والاهم لتقدير الاستدراك لانه في قوله
الحا طوبى وحول ما بعدها في حكم ما قبلها في الا لانه متعلقاً بعبارة
الحا طوبى بل لبقاء الايجاب ١٩ حذر به في ١٩ ان ينجح آه وفي
بعض شروح الفصل ان بنو تميم ١٥ في نفيهم يبدلون المنقطع لا المنقطع
بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التعليل قال ابن السراج منقطع
عائده المنقطع لانك اذا قلت ما فيها احد الا حاراً فنعاد ما فيها احد
ولا ما يتبعه الاحرار وما علم بكونه الا انصب لانه ليس من جنس النعنة
بحسب اللفظ اسم به حذفه متقدداً كان او غير متقدمة نحو ما جاء زيد
الاخر ١٩ لقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله
كثيراً الى ان الاستثناء متصل ففهم من قال ان عاصم بمعنى معصون لو انما
بمعنى المرفوع ومنهم قال ان عاصم بمعنى عصى ومنهم من قال ان
لله ارحم مني الراحم او مطان في رحم وهو الله تعالى ومنهم من قال
بتقدير مصافي والتقدير ارحم مني رحم او مطان في رحم والمعنى لا عاصم
اليوم من الطوفان الا مطان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السيفنة
وذلك انه ما جعل الجبل عاصماً من الماء قال له لا يصحك اليوم معكم في الجبل

١٩

وسكونه سوس نعتم واحد وهو طان ٢. وجرهم الله ونجا هم يعني السيفنة
 الى ٣١ ام القيا لا ياتو صنوعة الاستثناء واما عداها ليس بوضوعة
 له بل بوضوعة لعلها لان آخر من القارة والقرائية والجازية واللاو والنفق
 وغير ذلك استعملت في الاستثناء بغير ٢. المتأصلة او الاسم الفاعل
 منه دلالة الفعل على صاحبه او لا يعين مطلقا كاذب اليه سيوبه و
 ك لان الطل يستعمل على ابعاضه فذكر في معنى الطل واما لم يجعل راجعا
 لا الطل لان صيغة الفعل موزون واما قال مطلقا لا ابعاض لان في وزنه
 يعين المعاني فزبد كاستعماله ولا يدل العبارة عليها قليل قد يستعمل
 البعض بمعنى الطل وازيد منه هذا المعنى والتقدير جاء في القوم
 عداه اذا قيل عداه كذا كان معناه انتفى عنه كذا فاذا قلت جاء في
 القوم عداه لم يزد ان كان معناه انتفى لحي عنه وضاقت عداه الى ان
 زبد او يعقروا زبد ان كان معناه انتفى الى ان ١. البعض عن زبد يعني
 انه ليس زبد جانيا او بعضا واذا قيل ملامته كان معناه انتفى عنه فاذا
 قيل جاء القوم ملاما زبد ان كان معناه انتفى لحي من زبد او انتفى لاني
 او البعض من زبد ان سلب عنه وقت خلوصهم ان حلو جاني منهم
 او يعقروا ولا يلو لا يستعمل في موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن
 وهو ضمير راجع للاسم الفاعل اه قال اللوفيون جاء القوم ليس
 زيدا ولا يلو زيدا معناه ليس بفعل زبد ولا يلو فعلا زبد
 فيما بعد الاحال من الضمير وور قيل يدل منه وتوجيه الشرح اول لان المقصود
 بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لطلان المبدل منه في علم التبعين ثم قيل
 ليس بضم النسخ لفظه فيه و ٢. يلو قوله فيما بعد الاستثناء ويجوز ان يكون
 على سبيل التنازع لا يعني ان هذه النسخ احسن ليعبر كل من الغلمان كما هو
 المناسب ان يجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخ الاول متعلقا بقوله
 بخار

و ٢. يلو قوله في كلام غير موجب متعلقا بطل من الغلمان على سبيل
 التنازع او بالاخير فقط لان جواز التنبه في المستثنى هو الاصل واما
 الحاجة لا الاستثناء اختيار الرفع ولم يستعمل ط لئلا يبدل من شرط ان
 المستثنى متراجعا عن مستثنى منه اذ لو كان متراجعا لكان جازما
 حين كنت جازا الا زيدا لم يبدل من المبدل لانه ان لا يكون ردا لطلان
 بقى الاستثناء نحو قام القوم الا زيدا في جواب من قال قام القوم
 الا زيدا قال انصب بها او لا يطابق الجواب السؤال على البدلية
 اذ بدل البعض ٢. الطل واما في ذلك في التنازع في المبدل منه في
 لان الاستثناء المتصل بغير عنه الفير لانه يعبر ان المستثنى بغير من مستثنى
 منه لا بالصفة ان ينعى على ان ينعى على حب القوم
 ان على قدرها اعترض عليه بان المراد افاضل المستثنى او عامل
 المستثنى منه فان اريد الثاني يرمي نحو حارث الابن بدانه فرب يعاطه
 المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقديره الى بقوله اذا كان المستثنى
 من غير تدوير اذا المستثنى ابراهيم على حسب عاقله ويمكن ان يخار
 ان المراد بالفاعل عامل المستثنى منه ويقال ان زيدا جبر النطقا و
 نقبا مليا وعامل جبره هو البناء اليه كانت ماحلة في المستثنى منه
 عامل نفسه وهو حارث بوسطة تلك البناء وهو الفاعل في التصريح
 لا ريبه ١. اذا كان المستثنى منه غير مذكورة قال الشيخ ان
 اما عرج ٢. المستثنى منه لان النسب اليه هو في المرب
 من المستثنى منه والمستثنى ١. اعرب المستثنى بما يقتضيه النسب لان ابراهيم
 الاول والمستثنى صارا بعده في خبر الفاعل فاعرب النصب بغير فاذا
 حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في خبر الفاعل فاعطى ما حقه في الا
 لانتفاء ابراهيم الاول لتقديره في خبره ان النحور بين بين دلالة الرثبات المعتبرة

لا يلو

على أصل المعنى صوابا لم يبق الا ان جاء كل احد الا ان يفتنى اليك
 جاء الا ان يفتنى ان يقال اراد باعادة النية لان الكلام على المردود
 متحقق في غير موجب غير متحقق في موجب اما الاول فلان الاشتاء المتفصل قرينة
 والى على ارادة العام وذلك لانه يقتضي مقدره او لم يسل قرينة خصوص
 حمل على العام وليس معارضة فتعين المراد اما الثاني فلان الاشتاء وان كان
 قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادة تعورفت بذلك فانهما
 المراد فم ان استقام المعنى في بقى قرينة العام بلا معارضة ولهذا قال الا ان يستقيم
 المعنى وهو اشتاء به مفهوم الكلام ان لا يرب على حسب العواضل في وقت
 من الاوقات الا وقت استقامة المعنى ان تارة ج يتعين المراد او يقع فاما
 ثبت الاظهر ان يقال ثبت صاعدا لكن الدليل لا يغير الا ان يقال ان نية النية
 يفيد صام الاشتاء في اعادة جئت لان نية النية اثبات ان مستلزم للثبات
 لانه عينه فان تصور نية النية يتوقف على تصور النية وتصور الثبات
 لا يتوقف عليه فهو ليس عينه فاجاء في من احد لو مثل بالياء المزيرة لانه
 الكيد غير موجب فهو ليس زبد بشي وهل زبد بشي استيعاء للتصور الاربع الى
 تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لظان اوله فمرو على ان يكون ان يكون بلا
 2- الفهم السلي في فهمه ونقصه على الاشتاء لكنه ضعيف او يتوهم انه يدل على
 على لفظه واضعف منه في النصب لقب لانه الا انه لان الفعل فيه وهو خبر
 لا خبر فاما قبل الاشتاء او بعده وكذا في لافتي الاعلى قبل اى وصلة
 لو لم يوصف به لغيره لانه ان يرد او بالتقوية والتحقيق لان 2- الاستغناء
 انما يفسر بها لان من صحت تكون زائدة في موجب عند الاحتمال اذا لم يكن
 استغناء فيه لانما لا كيد النية ان نفي ج ودها سواء بالنية او لا
 حكمه فاجاء في من اجل امره لا يقدرا ان ان لم يمان على ما
 غير او حال او مفعول فان يتبين معنى جعل لانما على النية معنى

حكما

حكما على لسان وان جزاء العلة وعلى التقديرين بانقضاء تنق العلة
 فهو مرفوع على انه آه التوابع اذا دلت على انتهاء وانقضاء علقها
 اذا كان الفعل حرفا لضعفه ثم اذا كان الفعل حرفا لا يغير مع جاز
 اعتبار ذلك كالمقدور بلا ضرورة كونه وان زيد ما لم وعرو وان غير المعنى فلا
 يغير ذلك كالمقدور الا اذا اضطررنا الى ما نحن فيه ينطق معنى النية ان
 يقاضه في مصدر فيقول وهو العطفية وذلك لان معنى ليس الاصل
 ما كان بدليل طوع علاقا الافعال عليه نحو ليست وليست ثم سلب
 الدلالة على الزمان مما في حكمها حكم ما كان وان لم يبيح فيه مع اللون
 وهو قد يتبين فينبى ولا يبقى عمله نحو ما كان زيد الا انما يبعث مع اللون
 بعد الابع لسر السب او فيها قال الشيخ الرضا لسبب مع القسم و
 نيتها مع لذة مشهورتان لانه حرف خبر اليه ذهب سيويه والدليل
 على حرفيتها قولهم حاشا ج دون نون الوصل فانية واصناف وقو
 صلة لا المصدرية مطرودا ودخول ما عليها او لقب لهم بعد ما شئت عند
 واجازة بغيرهم النصب او بدليل حاشيتا زيدا او حاشيتا قيل
 بحمل ان يكون بمعنى فلت حاشا نحو لا ليت ان فلت لا لا ولو ليست
 ان فلت لولا وعند حميد انه تارة حرف وتارة فعل واذا واليتس الام
 نفي نفيته قال الشيخ الرضا الا انه مع الام اسم لم يفتى حاشا
 في بعض الروايات انه بمعنى تنفيرا لله او ما على حذف التنوين في حاشا ك
 كسرا هم التنوين في علب عليه تجر يده فلما لاجل الاضافة لما قال بغيرهم
 في سجال من عليه ان ترك تنوينه لا يدل على علمه لانه لاجل ابعائه على صفة
 المضاف لما علب استعماله مضافا ومعناه تنفريه استثنى اذا استعمل
 حاشا في اشتاء وفي غيره فمناه تنفريه الام الزل بعده ج سودة كمر
 ورجا ارا 1- تنفريه شخص من سوء فيبدو ان تنفريه اليه جانه في الشوا ينزلون

٢٢

علا

من اراد ان يتقرب من الله على ما افترسه على ان لا يظهر في كماله شيئا
فيلو ان يطلع انقل اعراب اليه فلا عراب حقيقة لما اضيف اليه وهذا
جاز العطف على كماله فوجاهته غير زبد وعرويا رافع لان الحق فاجاهته الا
زيد قيل لما كان اعرابه بينه اعراب المستن بالان كان الاحسن ان يقول
واعراب غير اعرا المستن بالابرون الطاف والحق عالم بها وانما لم يبين
غيره انه يحق حرف لان ذلك يكون فيه عارضا وغير صفة غير مبالاة وانما
بغيرها خبر ان لم باعتبار قيام مع الحقيقة بما سواه كما كان كسب الزيادة
او كسب الوصف لكن قال الشيخ الرافعي ان استعمال الغير بالاعتبار والاعتبار
في ذلك لا يشرأكل كل خبرها اذ يعني انه استعمل في الاستعمال كل خبرها
في المقابلة فان خبر البديل على مقابلة خبر ورهال موصوفها وانما او وصفا والاب
على مقابلة ما بعد ما قبلها في كل خبر استعمال كل منزهة مع الاخر بعلامة
المشبهة فذكر ان اعرا شرط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة نحو
فاحسن رجلا ان الازيد قال الشيخ الرافعي لا يجوز فيها الاستثناء المستلزم لان كل
عليه اثنان اثنان في هذا الخبر ليس زيد اثنان في هذا واذا قلنا ان
هذه الزيادة لغير شبهة وهي افاضت على حمل الاعلى الصفة بقدر الاستثناء
وما ذكره من الصابطة لا توجب التقدير والتقاء ولا يوجب عدم التقدير
فلا يكون الصابطة بظردا لا تنكف فوجب ان يقول ان يحق خبر مطلقا وتادله
المتن ولا عذر وقد يتطرق بان المراد بغير خصوص غير العلوم المستلزم فيها
عالمها فالان في الآية انه صفة قال سيبويه لا يكون بها الا الوصف بعلم
بغير البديل لانه لا يكون الا بغير هو جيب قال الله ولا يعبر انني استقام لولا
النبي المصطفى ليس كما للفظ الا في على وامل والا ومفارقة وخرج بذلك الخبر
الشيخ الرافعي والخبر البديل لا يكون الا حيث يكون الاستثناء يجب ان لا يتقدم الامة
ان يجب ان لا يكون الا ان الله لان التقدير يستلزم المقابلة والمقابلة يستلزم الف

وانتقاء الام

وانتقاء الام مستلزم لانتقاء الموصوف كما ان اثنان الموصوف مستلزم
لاثنان لوازنه كمالا ان يبتدأ على خبر فخيرها قال الشيخ الرافعي
فاحسنه ان سور في الاصل صفة طرف مطان وهو مطان قال
الشيخ مطان سور ان مستويا ثم حذف الموصوف واقسم الصفة
معاد مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار يعني مطان فقط
استعمل استعمال لفظ مطان في اعادة معنى البديل نقول ان هذا مطان
غير اني بدلان البديل كائن مطان البديل منه ثم استعمل بمعنى البديل
في الاستثناء لانك اذا قلت جائت القوم بديل بذا فان زيد المبالاة
ثم جزم عن معنى البديل لفظا الاستثناء فسور في الاصل مطان مستوي
ثم صار معنى مطان ثم معنى البديل ثم معنى الاستثناء وظاهر هذا الحقيقة
انه طرف بحيث الاصل غير طرف بحيث الحق المراد بالغير لكونه نظرا
المعناه الاصل اذ القوم في اعراب صفات الظروف بعد حذف
نوصفها ثم ذلك وتقصده النصب والكوفونون نظر لا معنى
المراد فيقولوا حكم الغير ومرارا بعبارة المنداه اراه باسمها
وخبرها ما يصير اسمها وخبرها و الاظهر في العبارة ان يقال اراه
بعينه المستلزم خولها ان يكون اسما واما بعد خولها
فان اسما الواقع بين اجزاء خبر لا يقال وكذا الاستثناء الواقع بين
خبر والاسم بناء على اننا نوحل الجملة الاسمية لان نقول ذلك الاسماء قد
غير خبر خولها كما مر خبر خبره اني اني قال الشيخ الرافعي فاحسنه
ان خبره قد خلت ببعض الاحكام منها ان خبرها ان لا يكون فاصلا عن
ابن مرسوبه وانما عند المجرور فيقيم ان يكون فاصلا الا في نظرية او
قدرة وكذا انما لو اني اصبحت واسمي واسمي وظل وبنا وكذا ينبغي ان يعتقوا
بغير زيد لقوله احواله والاول كما ذهب اليه ابن مالك تجوز وقوع خبرها

٢٥

ما ضا بلاقه فلا يقدّر به قولك وان كان فيصير قد وضع ابن مالك
وهو في معنى جزمه صار وليس في ام كل حال كان ما ضا في قولك وان
ولا زال و مراد من انما اصدار فلكونه في الظاهر في الانتقال في الزمان لا
لا حالة سيرة وان جاز في العربة ان لا يتم الى المستقل اليها وانما
ما زال واخواتها فلا يكون مفعول الاستمرار وما يصح الاستمرار به هو لا
والصفة والمضارع لانه مضارع اسم الفاعل وما دام مكانه فمفعول
عليه فلهذا قلب الماضي لا معنى الاستقبال عاليا وانما ليس في معنى مطلقا
وهو مذهب سيبويه والمستقبل الاطلاق هو الى حد والصفة والمضارع
وكذا اذا انتقل الاعراب احاد في بعض النسخ في قولك
وكانت تلك دعواهم ان تلك جزم فعل فكيف معنى على ان الحذف في تعيين
طال في كونك دعوى وهو كان يعني ان اطلاقه ليس كغيره
في مثل الناس قال الشيخ الرافعي حذف كان مع اسمها بعد لو ان
كان اسمها ضمير فاعلم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصدق
ان ولو كان العلم بالصدق وبعد بكونه واحدا فيكون رأيك كونها
كونك كانت فاعلم ان في بعد اسم وجاز تقديره في قوله
ونحو ذلك كان المحذوف واذ لم يجز تعيين النصب نحو سيبويه
رايها فاعلم وان رجلا فاعلم ان كنت رايا فاعلم ان كنت
ما جلا فاعلم ان رجلا اربعة اوجه قال الشيخ الرافعي في نون الاول
صنف رجلا جزمه فاعلم ان لا يبعد ما يراه ان صح رجوعه في
كان للقول لا مصدر فاعلم بكونه جزمه في قوله تعالى يقول بما
سبحا فسبحا ان كان قبله سبعا ففعل السبع سبعا وسبعا وكل
عن يونس درت برجل اصاب ان لا يصاب في ان يكون
المررت بصل في ما لم يربطها ونحوها يجوز ان لا يقدّر الفعل
لا يبق

لا يبق نحو جزمه جزءا ورفعهما قال الشيخ الرافعي في ربيع الاول
صنف مفعول ولفظي اما الاول فلا في المثل ان يبق في ربيع الاول
كان في قوله او بعد جزمه الا في قوله او بعد جزمه فلا في ربيع الاول
في جزمه الذي هو في صورة الفعل حذف شيئا كثيرا اذا كان الى جاز او
بدرجاء حذف في اسم الذي هو كذا في السجدة اذا كان في ربيع الاول
فان قلت ثم لم لا يقدّر لم لا يقدّر الرافعي كان في قوله قلت لست بغيرها
استعماله والا يكون للتحقيق الاكثر استعماله والكون الشهرة والى على هذا
فظان جزاءه جزمه افعال في حيز الفاعل لانه يقدّر والفعل في نون
لا بد له في الفاعل فاصلا وان كنت لان لست قال الكوفيون ان ان
الفتوحة يعني ان النسبة الشبهة وما عوض من الفعل الى قوله في الشيء
الرفعي ولا اذن قولهم في بعيدا في الصواب بمساعدة اللفظ والى ان المعنى
فما استقامه التعليق وانما المعنى اللفظي في قوله في قوله يا حراسه
ان انت ذا الغفران قولك لم يا حراسه الضمير ولا يجوز ان يكون اصله لان
كنت ذا الغفران مفعول بقوله لم يا حراسه او يتعقّب بتقديم ما بعد الفاعل على الاية
في الشبهة فلا بد من تقدير فعل هنا عند البريد من قوله في وسبغ ثم قال
الاولى ان ان الشبهة ليزيد استعماله في قوله في حذف شرطها
لم يغير عن صورته وانما حذف وجوبه في نفسه ان زيد كان في قوله وان
حذف شرطها بلا مفسر وجب بغير صواب من السر الى الفاعل ولا بد اذن من ما
ليكون كذا لان عن نقصانها عن الشرط ثم لا يجر حالها عند ذلك من ان يكون
فيها كان في سبغها وجزئها او يفرق وحدها فان كان الاول وجب في اجزائها الفاعل
نحو ان زيد فسطح ان تكبرني بوجوه ما زيد فسطح فكاكيد ان في قوله
جزءه عام الشبهة وان كان ذلك في الفاعل لازم بل يجوز حذفها وانما
الضمير بلاقه لست بالنسبة من غير تبعية فلا بد من كذا اعلام رجل علما حسن في انه منبسط بلاقه لم يبق

ان لفظ صفة الجنس لا ينفى ما اجر عليه لما عرفت من نفي البعد
 او الدخول لا ينفى ان لا حاجة في اخر اجبه عن التعريف المنسوب بل الى هذا اللفظ
 يخرج بقوله لا ينفى انما هي جهة الله في تعريف اسم ما ولفظ قال ذلك ليخرج قوله
 وهذا القول كاف في احداها وقيل في اخر اجبه هو الذي استدل به جزمها
 وعليها فافهم مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدل به بقوله
 وهذا القول كاف فيه الا ان يرفع بعد ما عرفت كانت او كذا لا يسمي اسما لا
 فالعرف غير مانع الاسم الا ان لا يدخل عليه العمل فيه او شبيهها او شبهة
 ان قيل فالتعريف في قوله لا ينفى ان لا ينفى عن العمل اليوم ان لا ينفى عن العمل ولا
 عام اليوم من ان الله فان حرف الجر صلة لان المصدر والفاعل والوجه لا ينفى
 بدون صلة فاعلم ان شريطة بالصفة مع انهما جنسان على الفاعل اجيب
 عن الاول بان لا ياتي الاول مع جوده في اليوم طرف لفظه او بالفتحة عن الثاني
 بان قوله اليوم ان لا ينفى عام اليوم ومن ان الله متعلق بما جعل
 عليه للاحكام ينفى لا ينفى الا لخاص من امر الله لا جزمه كما جعل في الصورة الا
 جزم الا حرف جر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل عن ذلك المصدر شيئا كما لا
 نفيا ولا ينفى بقدر ما يتعلق به الى روي ولفظ هذا المصدر واما حرف جر
 الذي هو صلة الاسم الفاعل لم يجر ان يجعل جزم عن اسم الفاعل كما يقول بداره
 على ان لا يجر عن راي المستدل به بقوله لا ينفى ان يجر فان راجع الله لا لا ينفى
 كما يتوهم والاسم لا ينفى صفة كما قيل لان ذلك اظهر والسبب في قوله
 السلام حلالات لا زينة فانه يبينه على الفصحى بلا تنوين لانه وان لم يكن للفظ
 منبهة له فمع من الدخول على عينه ومنهم من يبينه على الاسم مع التنوين قياسا
 على اسما على نظر الا ان التنوين للمقابلة والياء منهم من قال ان هذا الياء
 من اعراب المشي وفي حكم المعطوف والمعلوف عليه الذي جعل اسما واحدا وظهر
 في عطف الذاء انه نصارى للمصنف لانه جواز ولا نه في الاستدراك والفتي

بدون

بدون من الاستدراك لا ينفى التخصيص للبري ان ما جاء به رجل
 لا ينفى الاستدراك ولا جاز بل رجلا ان او رجلا كما جاء به من
 اجل لان الاضافة الى الاسم الفصحى لا يكون جنبا
 الاسمية فان المضاف الى الاسم الفصحى لا يكون جنبا لان الاسم الفصحى لا يكون جنبا
 وكفه والتكرير ولو اوجب التكرير في الكلمة المتصلة بلا اذا
 لفت عليها لان التكرير على اربعة نفي بنفسه فبهم او بتأويله وقد
 انشأ فلا بد من التكرير للبيان عليها لكن مطلقا لا ينفى عن اربعة
 تكرير النوع لا تكرير الشخص ليلو مطلقا اعاد السوال فمرا
 اضم بين تكرار اللفظ نعم او لا لا شبهة لفظية ام انشأكم
 على ويقول هذا الذي يدل على ان نزع الاسم واجب على التكرير
 سواء كانت الاسم في الهم نفع او فيما اضيف اليه الا في عبد الله
 وفي عبد الرحمن اذ الله ورحمن لا يطفأ على غيره فذكر في حق تقدير
 تكميله بها اما النزع في الصورة الاولى لرعاية اللفظ واما
 في الثانية والادراج في كان النزع على الثاني واما كما يدل عليه قوله
 لان اللفظ ان تنوينه للتفسير جعله مقويا للابيل الثاني وفي مثل الامور
 الاقوية ان لا حول عن الحقيقة ولا في تنوينه في الطائفة فان لا يجب
 التوجيه بزيادة عليها لانك اذا فتحها جعل ان يكون لاني الموصوفين لفظي
 وان يكون الاول لفظي الجنس وفي الثانية زائدة وان لا ينفى
 رفعها كما جعل اربعة اوجه احدها ان يكون لاني الموصوفين لفظي
 لغة عن العمل وتاثيرها ان تكون في الموصوفين جميعا وان لا يكون
 الاولى على ليس والثانية زائدة واما ان يكون الاولى للتكرير والثانية
 زائدة واما تحت الاول ورفعت الثانية فجعل ان يكون اللفظ على لا على
 موضع اسم ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعت على انه اسم ان يكون

٧

للبيرة طاعت وان رفعت الاول تحت الشئ يحتمل ان يكون اولى بحجة البير
 يكون للبيرة خبر بغيره فواحد من نوع بلا احوال والبيرة وانما جاز
 فذلك مع انهما على انهما في حكم واحد كما ان زيد او ان
 عمرو او بجان ان لا حول ولا قوة بوجوده والا فله وجوده قوله
 ويجوز ان يقدرا جازوا واحد عن سببه كان لا علة عند غيره في التبع
 والتابع انما عن سببه فلا يجوز تقدير جز واحد لان لا عن سببه اسم المبتدأ
 والمعلول منصوب بلا فرفع المبتدأ فلا يجوز ان يكون في تقدير لطل فترجى
 فلان لا زائدة قال الرافعي يكون ان يجعل لا غير زائدة بل للشيء
 لكن يتبعها عن الفعل جواز العزلة اذا كان اسما فله غير مفعول بشرط
 التكرير سواء الغيت الاول والثانية او كليهما والثاني معطوف
 على المحل الاول والقياس في ذلك مع المبتدأ ان وضعهم الشيخ
 الرافعي لا يجوز ان يكون ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم
 يرد الا لكون الاسم بعد ما من نوعا والمخصوص في ذلك هو الابراج ولا
 مستوح نطقوا انما على عمل ليس والمفاد انما للبيرة لكونها معلقة
 للمزورة وان ادخلت المزورة دون المرافعة اذا جعلت
 كفت بامال وعضيت من لاشي ورجا فتح نظرا لا لفظا لا ما يبنى على
 الزائدة بظن اللفظها انما استفهام ط عبارة هم المفعول في الثالثة
 لكن لا يخفى بها جواز ان يقع التقدير التقدير والانتظار والتوبيخ فالاول
 يفرق العبارة عن المقتضى لانه هم الكلمة بالذكر لظان بكتاب فاما
 السير في لا تكون في الاستفهام وقال سبويه لا يجوز حمل التابع على
 الموضوع في صورة النسخ اذا التبع يفسر عن جهر فيصير اسما مفعولا
 لا اعلام اني الكلام وقال الاندلسي نجا نقله الشارح قدس سره
 وانما قوله الارجل يعني ان القياس الارجل بالبناء آخره بدل على

فصل

فصل في بيت الفصل المرأة التي تحصل تراب المدل بيتا للمديت نقل كذا
 لظان الا انما هو ان لبيت الا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لارجل طريف اركنت
 ليس فانك قلت لا طريف وعرب رفعا ونصبا بعد ان لو
 والقول بانه منصوب بغيره الى فصح ضعيف سمعي الا ان وان
 ويجعل رفعا فترى ان القياس مع الخبر لكن ينبغي ان يكون حكما
 توابع المادى لا يفتى ان ذلك يقتضيه وجوب البناء في البدل اذ كان
 نونا فتركه والمفعول في كلام الشيخ الرافعي جواز البناء والبناء كيد
 اللفظ يجب بناؤه وانما المفعول فلا يكون في التركة وعطف البناء
 حكمه حكم البدل عند الشيخ الرافعي واجرى على ذلك الاسم احطام
 الاضافة وذلك الاسم ممتنع وجميع المذكر السالم والهاء السنة الاو
 فانه لا يقطع هذا عند المصنف وانما عند الشيخ الرافعي بالاول والاب وال
 اجزاء الاحطام المقتضى عليه انما زاد ذلك ليلا يتوهم ان
 منصوب بالمتبته باللفظ اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له يكون
 لاحسان وجهه ولم يخف النون في الاعلاني انما رتبة اسم
 لا حين يضاف يعني الصورة هذا التركيب صورة الاضافة باللا
 وهو حلا اعتبار الاضافة بوجود اللام في ترك المضاف مقدر فيه
 اللام هذا هو القى الاول واما الثاني فلا يغير فيه انه صورة المضاف
 وانما بهذا الاعتبار ترك له وهو الاختصاص جعل الاضافة
 اصل من الاضافة لا غير من الترفيع والمعاني الاخر قد يكون
 لفظ القى قال المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرافعي والتكرير وفيه ان
 الصورة غيرت ليلابزم ذلك قالوا الى اصل على هذا التفسير فصار
 النصب من غير تكرير لا حقيقة وهذا لا يستريح المعرفة ولا يخدم الابع وهو الخبر

عبان

خ

م

[illegible]

اسکی گوی بیگم کو بوز قرقی بشی

عبد النور محمد بن عبد الله

لا کومش
نمورا کیل رویدہ کیلے کیلے کومش

عالمی کونست اسلم السماعی کونست عابلی کونست

۲
۲

کوش آفیلد وید جایی ملاقات کوش

٨ رجب نبي يوم من عشرين وال معمل
 المشد ٨ رجب نبي ٨ يوم من نور على معمل سي بر كوش
 مشد ٨ رجب نبي ٨ يوم من عبد النبي الهام قال
 كوشك مولد نبي يوم من نور على الهام قال كوشك
 ٨ رجب نبي ٨ يوم من النبي على الهام قال كوشك
 ولكن ملك يوري اكي و بلم المشد
 جانبك حاجي بكري كوشك قال كوشك
 يد كوشك حاجي و بلم كوشك طوفر كوشك اول
 و كوشك كوشك و كوشك كوشك حاجي عمر كوشك كوشك

علا الاصل
 قوله

بل كيشة كونه مصنف اليه كما في بيان اقسام الاعراض
 بدل على علم المصنف اليه على علم الاصل لانه قصد ان ياء فذ لا
 كلامه اخي قوله والمصنف اليه كل اسم او حرف سبقه به ان هو وبتبين
 لكن المشكك على علمه اعم منه بوانه ان يقع على علمه الشيء بدون
 ذلك الشيء والمصنف اليه انما بطل لانه موقع الغير للتصديق على
 هم احوال الاحتمال انه اراد بالمصنف اليه ما غير المصنف اليه المذكور
 او لا بان يكون اعم من مصنف المصنف اليه حقيقة وما يشبهه كونه في باله
 بكان المصنف اليه المذكور بها فانه قد يقع بالمصنف اليه حقيقة
 للقول فان كان انما ان قوله لفظا جاز لكان حقروا وجاه تقدير كان
 تيسر في كونه وقوعه ولا حقا في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في
 وجاز ان يكون حاله حرف لا قصصا بالاصناف والاعراض والوظيفة
 من معنى التوسط والتوسط وفيه ان المصدر لا يقع حالا الاسما
 واجاز المصنف اذا كان المصدر من اقسام تدلول العاقل كونه
 انما سرعة ويطو والقول بان اللفظ والتقدير من اقسام
 التوسط لا تخلو من محل وهو بيان للواقع في طرقتا
 العنوان حتى يبين ان قوله لا يميز بالان في قوله
 باعتبار انهم اخذوا في تعريفه ما يتوقف على كل اسم الذر ان منسج عنه
 يعني ان التوجيه معنى الاصطلاح فلا حاجة لا تقوم بالقلب وان مع طرقتا
 الامم عن التثوين تثوينه او قاع مقام اعترض عليه بان الحق
 الوجه لم يميز تثوينه ولا قاع مقام للاصناف واجيب عنه بان اصل
 التثوين على ان الوجه ما على حسن وان على الشيء بغيره جزية والغير
 الذي الصنف اليه انما على قاع مقام تثوينه فمن قاع مقام التثوين من قاع
 على الشيء بغيره جزية من ذلك الشيء فلم يميز بقوله من قول التثنية

كيسهم

ط لان الاستدلال

ط الجرد

في كل ما ليس له حقيقة الوجود في العالم الخارجي
 في كل ما ليس له حقيقة الوجود في العالم الخارجي

والطرف والمصدر سواء كانا بمعنى حرفي او افعال او استقبالي او استمراري او
 انزوي هو سبب محو زبد صلا و بطله و هو د ب حذانه لا انا لم يكن سببا في محو
 برجل قايما في داره عمر و مقرب على يد بكر و بطلان في عزه كانه المقبول
 و غيره او انا كان معنى الى الوجود او استقبالي او استمراري و قد يقال ان المقبول
 و المقبول فيه نقطة على الاولين وعلى الثالث كجتي و القوة و قد يقال ان المقبول
 باسم العالم و المقبول الاستمراري هو القوة لفظية كباول القيد بالقيود الغير
 كجتي باسم العين و ضمها و يكون الموحدة بالغاير نحو مصارع البلاء نحو
 الى الله في طر السمو و الارض فانه معنى الى ص حقيقه و نحو مالك يوم الدين اذا
 جعل بمنزلة الماخض ليقول و قوله او اعتبر مع الامام كافي صاحب المال فلم
 يعتبر ان يوم الدين طرف او مقبول به اتساعا على اعتبار بعضهم و بطله الاضافة
 بهذا الاعتبار لفظية و لا تعتبر الا حقيقة في اللفظ اس الاضافة في اللفظ
 مرجح بقوله في اللفظ لكثرة الوجود التسمية او التسمية بالمالية و لا حذر ان
 عن حقيقة في المعنى كما استر الى قد سكره و اضيف القام اليه بعد جعله
 مشبها بالمعقول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الراجح من الصفا
 نعت المرفوع بخلاف الناصب فلا يصح النصب فاعوا في الاضافة اللفظية من
 روي في الاضافة المعنوية من انتاج اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
 نوع المعنوية و المراد ان الشرايين اذ لا يخفى ان احوال المركب
 من اشياء يجوز ان يكون مستقرا لام و لم يكن نظير لكل واحد من تلك الاشياء
 هو كل واحد من تلك الاشياء لان هذه العبارة و انما لا يقال ليعا حن
 على سابق او استدلال باللاحق على السابق و لا يخفى ان ذلك يقع بالقبول
 الا انتفاء التخصيص لا يجعل قوله من استرة الا التخصيص و انتفاء التوقيف او
 تركيب في المايقال فلا لا قبل تلك القبيلة مع انه ليس الا قبل بعقود
 وعلى هذا كان الانسب لان اصله قد كور مرعا بخلاف اصل الغرض ان يقبل فانه

ضمنا

92

منه خلافا لغوا ان كان هذا القول خلافا لغوا و اجابهم
 واجبه بعضهم بان الاضافة صائفة بقاء و ان كان مغيرة ابتداء فبطلان
 الامام عدم بقاءها و الرجوع الى النصب الذي هو الاصل لان ما عرفت الا
 لاهله و لا يخفى ان فيه شوب مصداقة على المصطفى لان الشبب المقبول
 يتوقف على ابطال دليل الحق و ابطاله يتوقف على اثبات المطلب
 ان يقال لا يخفى بعده لان البقاء في الحقيقة لا يستلزم الوجود في العالم
 اذ لا يتم فيه على البرهان لان رواية البرهان و هي كانه في الوجود لا
 يستلزم فيه الوجود الواحد هو مشترك بيني كما للفعل و فيه
 الآخر ان آه ان الرخ يفسد على الصفة عن القيد و اما النصب فبطله على حيث
 جعل القاع مشبها بالمعقول فنصب بغير سبب و اتساع يقع فيه جماعة
 في ان حيا حيث فسر و الامام هم هكذا يمتد بناء على نقل في سبب
 هو ان الرخ في القاع بل لكن المشهور في مذهبه انه لا يكون فيه الا النصب
 فبأس على المظهر و لا المسمى الشيخ الرخ في اسبويه الا ان هو المشهور
 في مذهبه و استمر القول بالجو ان الاواني والمير في احد قوله و اجاز
 انه حملا حملا اس طرية او طرية له بناء على جعله مقول له للفعل
 الموزون ان جو و احمل و لم يجعلها الصار بغيره ام و بقي على هذا
 التقدير دون التقدير البعاشي و هو انهم لم يجعلوا الصار بغيره على ما
 لا عملوا الصار بغيره على صاريك و اما قلنا دون التقدير البعاشي و حاصله
 ان حذف التوقيف في باب صاريك ليس الاضافة بل لان اتصال الفهم لان التوقيف
 و اتصال الفهم في باب صاريك لان الاتصال بالضم لان التوقيف
 الفهم لا يلزم لم يبالوا بانقضاء التوقيف في الصاريك لانه لظهور بطلان ما
 فيه فظهر ان التوقيف في باب صاريك لان الاتصال بالضم لان التوقيف
 التوقيف بغير التوقيف فلهذا لم يرد هذا القول و ان كان التوقيف في باب صاريك لان الاتصال بالضم لان التوقيف

فقد لا يخفى عليك انه لو قيل ان
 عدم القافية في الحقيقة
 عن هذا الشوب فبطلان
 قوله لا يخفى عليك انه لو قيل ان
 عدم القافية في الحقيقة
 عن هذا الشوب فبطلان
 قوله لا يخفى عليك انه لو قيل ان
 عدم القافية في الحقيقة
 عن هذا الشوب فبطلان

فقد لا يخفى عليك انه لو قيل ان عدم القافية في الحقيقة عن هذا الشوب فبطلان قوله لا يخفى عليك انه لو قيل ان عدم القافية في الحقيقة عن هذا الشوب فبطلان

قوله او المطلق به معنى الاتي بالجميع كون اعرابه بالماضي كما يصح في الابدان
 الابدان باب لن حقيقة فيما اذا كانت في صورة الظلام وكلما بقي اذ لم يكن
 في الصورة فانما لا تستقلها في حكم الابدان بها فان كان آخره يعني اللام
 بلسان الامم صحيحة فاما فان كان اهـ فانه كلمة ياء المتكلم اعلم انهم
 لما راوا ان يلزم قبل الياء للتسبب في الصيغ والمطلق ووراء الا حرف
 المدح جنس كونه جعلوا القاء قبل الياء كما نفع قبلها فصوروها الياء لئلا يكون
 الكسر قبله ولا تغلب الف التثنية قبله لان الواجب على هذا ان يغلب
 الواو الياء للمالكين واجيب بان اصل الالف عدم الغلب قبل الياء فقامت
 والفاء جواز هذا قبل الغلب لا تستحق لا يوجب الغلب عند الجميع كجواز الواو
 في قسمي فانه لا يوجب الغلب عند الجميع وهو اجتمع في الواو والياء وسكنوا
 اولها ولا يتصل الا في المطر واللام لا تيسر في بعض المواضع
 ويوجب بقاء الف في الالف لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها فتمت بغير
 الواو قال الشيخ ان في قلب الف تيسر بعد قلب الواو ويا وواجب اذ لم
 يبدؤا بالياء اذ ادت الياء وزن فانت مخير في اعتبارها او قبلها
 كسرة نحو في جميع الولا اذ يشبه فعل يفعل ونحو الياء المتكلم
 في الصور الثلاث فاجاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة طائفة من الناس
 وعلى افعال اجزاء الوصل من الوقف اولان الالف السبعة من الحروف
 زو تقوم مقام الحركة من جهة هي الا عطف عليها ومع هذا فهو عند النحويين
 يبين ضعيف لذكره الشيخ ان في قال فانه في العلم تقدم الالف والاب
 ليوفق قوله في يوم يفرهم من اجتهادهم وبيد واما تقدم الالف على
 الالف في الآية فكمالية استوى المرتضى فاما في واجوابه فيقال
 في افعالهم بغير الالف المتكلم حتى وامي وعلى هذا يكون عطف قوله واما جاز
 وعطف قوله وتقول حتى عليه عطف فعلية واعلى الالف توجب الشدة

فان يلقوا

توجيه الشدة فيكون عطف فعلية على اسمية وبيد الواو بدل الواو في الالف
 وامي ما كان بصيغة المثنى فاما في قوله في الالف في الالف في الالف
 ذواتها اسم وقد ارجع كتب على قوله وقد ارجع من مضى فذلك هو الذي
 اكم سوف عن معنى ارجع من مضى فذلك هو الذي
 مع انه يمتنع فاما يصح انما من مضى فذلك هو الذي
 جمع اب ماضية اي من مضى فذلك هو الذي
 فيمنع انما خرج بالواو من مضى فذلك هو الذي
 فكان روي في المضى من مضى فذلك هو الذي
 غير صحيح لانه لا يصح الا في المضى فذلك هو الذي
 صيغة تقول للعاينة فانه في الاعتراف بل لا تطلق قبل اخر واجواب
 وهم وهم ونتم اعلم لام الاربعة الاول او بدل ليل اخوان واليوب
 ومول ونهوان والثلاثة الاولى مفتوحة العين لمعها على افعال
 كجاء واجاء واجاء لان قياسها على فعل صحيح العين افعال طيل
 واجبال واجاهن فلم يسم في الالف حتى يستعمل به على كل عين
 بوجهه منه لا يدل كقول عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا ولكن لما
 حذف اللام فتح العين لان فاقبل ما والياء ثبت لا بد من فتحها كذا في الالف
 في السهو لانه يمكن الاكثرات واللام الحاصلة هنا عينها واو بدل ليل
 افواه وعينها ساكنة لانها لا دليل على الحركة والاصل السكون
 والابدل صيغة هنا على حركة غيرها لان فعل ساكن العين مغنابا على
 فاعمال واحوا في واو اعوض الميم عن الواو ولئلا يوردوا الالف
 اسم الفعل على حرف عند جريان الاعراض عليه وتوحيده وجمع الشرح
 بين البديل والمبدل منه قال في ما بقيا في في من فوسما ونظما بغيرهم
 بان الميم بدل من الواو وهي اللام قدمت على العين بالماضي كالتثنية

٩٩

الى تقديره وحملها على المعنى اللغوي على الارض في الطبيعة المستقيمة ومنهم من
 قال وهو المسمى له في النجوم ان المال داهية في ما قيل بهذا القدر وكان مستقرا
 هذا النجوم جمع الناج على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لا يخرج النجوم الكبر
 مثل جواهر النجوم ظاهرا فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشك في تقديره بان
 النسبة ولا يخفى انه ينبغي ان يدل على معنى زير على وعطف اليه ان مثل جاء زيد
 صديق العطف على المعنى زيد وعلم ان اعتبار تقديره في التوفيق لا يخرج
 وهو ان يكون مذكور الدلالة على ذلك فلا يخرج تلك الامور يخرج النجوم الكبر
 الاطلاق لا يخرج غير ضروري وان تدرية ليس من وطبيعة النجوم
 وقد يكون في الشك او قد يكون للتقدير نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون
 للخرج نحو ان زيد الفقير قد يكون للشك في كونه الى الطويل والحق في الحقيقة
 والوقت بين الصفة الطائفة والمؤلفة الا الاولى نوحية بغيره والثانية نوحية
 والوقت بين الصفة الطائفة والمؤلفة ان المؤلفة تؤلف بغيره من
 الموصوف كالماضي الدار ونحوه واحدة والطائفة بغيره بحام الماهية
 لم يذكرها الخالق لا بالضرورة ومن حيث هو ان طلائع الطويل والحق في الحقيقة
 نفت وبطلانها في كاشف وليس تعالى ان قلت كل من تلك الامور الثلاثة
 صالحة لكونه كاشفا لانه في عند جمهور الناس علة فلما كانت واحدة
 في ان التظلم بغير الكاشف لا يخرج عن كونه على ان هذا الجواب لا يخرج
 مثل الانسان الحيوان الذي طلق في الاظهر في الجواب ان يقال ان يكون في
 واحدة الا ان اعراضه على اجرائه كادرات الكتاب جردا وادابيت
 سقفا وهو جردا ان ولا كان غالب الصفة او حاصل كلامهم في
 شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جملة المارة شرطا في الوصف الاستغناء
 فذلك استغنفا سيوية كخبرت برجل اسود وصفه ولم يستغنفا بغيره
 وفي الفرق نظر رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد الا ان يكون نقدا
 باعتبار

في النجوم
 في النجوم

باعتبار انه في قوة الشك ولا فصل بين ان يكون شكا او غيره الط
 ان يقول وغيره بالواد لان بين لا يضاف الى الشك او لا احد الاربع طلع
 جعل او جمع الواد وانما الخ برادون الواد لشر الاستعمال كل من الشك
 والى قد يكون في غير حاجة الى رد الى الاستغناء وذلك لان الوصف يقع
 بين المتقابلين اذ كان وصفه متعلقا بقوله غير شكا والوصف يقع
 الوصف النوني الشامل للوصف النوني الذي في الجمل في كونه كخبرت برجل
 اربع بناء على ان اسم العدد في العدد وجزا كخبرت برجل ان رجل بناء
 على ان استغناء استغناء للظاهر الباطن غاية الحال في مدح او ذم كما
 انه يقول الحال بحيث يكما في الاسوال عنه لغز المعنى المراد بالمعنى
 الخالية التي هي الدلالة واللام للاجل والفرق في النص على ان اللام ليست
 صلة للوصف فان المعنى او كذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او
 تقديرا كخبرت برجل ان رجل هذه تكون وصفا لفرقة او مصداق
 الا فهو مصداق ويقر بطل وجوه وصف تلوس بغيره لا في مائة كانت
 او فرقة ويكون مصداق الا فعل يتبعها لفظا او معنى فيقال انت ارجل طل
 الرجل ان انه اجمع فيه في حال الجز فانه في جميع الرجل وجد الرجل ان كان ما
 سوال هذا وصف الرجل ان كان مما سوال باطل وهذا الرجل يقع به
 اسم الجنس الى ما يلفظ الاسم الشدة دون غيره كخبرت برجل برجل
 الشيخ الرضي ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الطامع في الرجولية ليس وصفيا
 ثم قال ان قيل لم يذكر ان يوصف بشئ الجنس باقيا لعلها على ما وصفه كسائر
 الجنس كما يوصف بها اسما او كذا فيقال بررت بشيخ رجل وبيع كذا لغير
 بهذا الرجل قلت بغير الوصف فيكون في يد زائدة على ما كان يحصل في
 الاصل كقولهم بغير صفات او كذا فيقول برجل بغير الشخصية او بغير
 السابقة فلا رجل طويل لان الطويل قد يكون في غير الرجل وهذا في الموصوف

97

والاعلى اذا كان في مرتبة ذاته عليه كالمعرفة والحق في الارض والشيء الحق
هذه ارجل بل هو صفة ثابتة جعل الموصوف حاضرا ويزيد به في الشئ الذي
اسم الشئ في نفسه وصفا للعلم والصفات الاصح والاعلى والاسم الشئ ذاته لانه
اخره او بواحد او اخر هذه المواضع فلا يقع صفة وفي المواضع الاخر التي
لا تدل ان لا يقصد به لانه هذا المعنى لا المنة الاوصاف بلام كثير كما لا يراه
يعينه لان ترفيعه لفظي الى معنى حكم الشئ لعدم الشئ في المعلوماتية بقوله
فكنا لست نكرة لانها المعرفة في اسم الشئ والاسم وتقول في حكم الشئ
الاقول ان الشئ هو انما المتعلق تعريفيا وتكثيرا مع لان الجملة قد يكون متعلقا
وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالصفة المعروفة او توجيهه بان الجملة
في تاء وويل النكرة لما كان الشئ الرض من ان قام رجل ذهب ابو هـ في تاء وويل
ذهب ابو هـ و ابو ازيد في تاء وويل كما بين ابو هـ زيدا لان الدلالة على
معنى اوه قد سوس الشئ الرض بين المتعلق والمؤد والمؤد والشيء هو ان المؤد
اصل فعل وجهه الاله الى الاصل من الاعراض انما يكون في تاء وويل المؤد
لان التثنية لا يقع صفة لان الصفة محبة ان تكون مفعولا معلوما
فطلب للتح طلب قبل ذكرها حتى يكون ثابتا بواحد من يعرف الى طلب هو مفعول
مبهم بما كان معلوما وانما التثنية لا يكون مفعولا معلوما الى طلب قبل ذكرها
وكذلك الصفة الالهاء وويل يعبر وذلك في الطولية الخلية بقوله في تاء وويل
جاووا مجدي هل رايت الذي قط اس مجدي مفعول عنده هذا القول لا يكون
في الحال والمفعول الكثرة في ما علمت مثل وحدت الناس اخبر نفسك
واذا لم يكن في الخبر الرابطة يكون اجنبية ان لم يكن حال النفس الموصوف ولا
متعلقة وفي الملازمة صفة في تاء وويل حصول بعض الربط بغير الخبر
في خبر مبتدأ وويل وصف بحال الوصف الجار وجر مفعول لم يسم فاعله
وبحال متعلقة المتعلق اسم في ان يكون ماله نسبة واصفاته اليه كالا والاعلام
اوله

او عليه ربط الى حال تلك النسبة كقولك قام رجل صاب اياه زيدا
يعني بصفة اعتبارية انما يقع الوصف بها لانها بمنزلة حال باعتبارية
في حصول الفائدة في عشرة امور انما يقع في تلك الاشياء كونه اياه
في المعنى مع عدم استقلاله بغيره في الترتيب والتكثير اجازة بعض الكوفاين
وصف النكرة بالمعرفة في معنى فاعله مخرج او لم يستلوا بقوله تعالى وويل لطل
احمره لمرة النكر جمع مالا واليه هو على انه بدل او لفت مقطوع رفعا ونقبا
واجاز الاقتصار النكرة الموصوفة بالمعرفة والافراد في التثنية وجمع
وقد وصف المؤد بالحق اذا كان ذلك المؤد مجموعا من اجزاء لو وصف النقطه
بالالف في تاء وويل كونه في شيئا فكل واحد من اشيائه او قيل لا غير ذلك
كاسم التفصيل المستعمل في التثنية بصفة في التثنية الاولى لانه
فما ذكره في الجمل يقول في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعبر
به في الموصوف كقام رجل حسن وجهه بالرفع او جري بطايع الموصوف
في المعرفة فلما علم ان الجار عنه بانه من قبيل وصف الشئ بحال نفسه كمال
وقد لا يقع التثنية بالمفعول محلا او بربطه للرفع لما قبله ان يكون الغير
فاعلا محلا لانه بمنزلة يقع دون على انه لكن ضعف فاعله على انه
اقل من ضعف فهو يقع دون على انه لان الالف والواو في الفعل فاعله
في الاعلى كالف الالف والواو في الصفة فانها علامان قطعا
وحمل على ضمير الغائب اجازة الكسرة وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو
الغريب في العلم واليه هو يحلون صفة على المبدل لانه ليس في الخبر معنى
الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التظلم والخطا والغبية وفيه
ان الغير ارجح باسم الفاعل او مفعول الى على معنى الوصفية لم جهة يمكن
الابتنع بالادراك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوضيح والا
الابتنع في التثنية ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او بوا

92

واجب بان المراد منه ان بدل العطف عنه اقسام احدها انك
عطف عطفك بالبدل منه يجب الواقع سبق اللفظ وانما انك نواسم
على لفظه نحو هذا المبرر شمس وانما انك نسبت البدل فذكرت المبدل منه
وغير سبق اللفظ انك تذكر اللفظ والشيء في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليست
توطئة فبدل بدل في حد العطف بولم يكن قوله متوسطا على ما فيه
وتدريج ايضا بان المراد بكون المعطوف والمقطوع عليه مقصودين بالنسبة
ان يكونا مقصودين باصل النسبة المذكورة على ترتيب واحد من اقسام الا
دارت اعني الى الورد وورد غير ذلك سواء بقي المقصودان او لا باعتبار
اصل النسبة وحل المعطوف بها ولكن لا تشارك المعطوفان برهما في سابقهما
في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا او سلبا وباعتبار كونهما على ترتيب
واحد من الادراك وحل فيه المعطوف با واما وان النسبة في حل من
المعطوف عليه والمقطوع بها على ترتيب واحد وهو الورد وورد غير ذلك
وذكر فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصدا ابتداء ثم بدله فاعرض عنه ببل
وقصر التابيع والما تم الى ما ذكره آه يحل المعطوف احدهما ان قوله ببل
حكم خارج عن الترتيب واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وورد ولا نس
بوجوب زيادة توفيق تكلمه فطانه من تسمية الترتيب اولانه قصدا على حكم
ايضا وانما يترجم انه اذا حل في الترتيب كما في باب الفهم وورد به تاخير
المثال لكن ليس له دخل في اللفظ ووجه طاهر في نظر ذلك في تعريف الاستمرار بكون
هو بينه الا ان كل جملة فظان فيه تجزئها واذا عطف اس اربا العطف
الذي لا يعاد اللفظ كما يعاد اللفظ لان اللفظ من الاعادة لانه قد طال
الظلام وطول الظلام قد بينه على ما هو الواجب نحو حصر الفاضل اراة والى
فظوا عورة بالنصب واعلم ان تذهب البصريين الى انه فالفاء
تقبلتين لانه واجب التاكيد حيث قال انك ان قلت يجوز ان لا يربطه الوجوب

الاسف

الاسف ان قلنا باية ذلك ما ذكره في بحث المفعول منه ان اذ لم يكن العطف
تقابلا نحو جيتا وزيدا حرفا كان او سحاقا لشيء الرضا لا يفي بالمال
الاسم الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانما جلب لهذا الوجه كذا في فانه
لا يتصور الا ببيان اثنين فان البتس نحو علكا علكا وعلما زيدا وانت زيدا علكا
واحد المجرى الا اذا قام ترتيبه دالة على المقصود بدليل قولهم بين
وبينك اذ بين لايضا لا الا المقصود فلما يتصور عطف المعطوف وفي
مرتبة بكونه زيدا وان امكن ان يكون الباء الثانية بمعنى اذ يمكن استيعاب
معنى الى ان يكون سبب التبعين فيكون لكانا اجتنابه في جمل باب بيان
كان اللفظ ان يكون حكمه في بيان كما في اللفظ بكونه ان ليس باقل من مجرد
الزيادة مستدلين بالاشعار وبقوله انك سيئون به والارحام
بالجاء فراه حرة واجيب عنه بوجوه احدى اهما تقدير الباء وفيه ان حرف
جر المقدر لا يعمل في الاختيار الا نحو اليه لا تعلق وثانية اياه معطوف على
مقدور والتقدير ولا يوجب ولا رهام وثالثة بان الواو اللفظ وفيه انه قسم
السؤال لان ما قبله وانقوله الذي تثنى لكون وقسم السؤال لا يكون
الابع الباء وما كان القسم اعيا بكونه لا يرد فاهو المقطوع في الظلام
لم يبح حرف القسم في قوله كما تثنى لكون لان المقصود الاخر بالاناء ورا
بما ان حرة لونه والكوفيون جازوا اترل اعادة الى رونه ان هذا اعيا
بمعنى اذ لم يكن القارة السبع لتواتره وقوس والظن وبقوى
كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تا مل لان المثال
دا حكاية في فاعلمه الا كذلك لقصد عدم التبعين بقاء على الاصل
لعمد الذنوب او محمول آه اعلم انهم جعلوا حمل على نظارة الضمير
جوابا و الشدة وجوبا آخر واعترض عليه بان الضمير اعيا بكونه ذكره اذ لم
يكن الضمير جمع كضمير رجلان ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك بينه على ما ذهب اليه الشيخ الرضا

٩٩

من ان الفاعل الاجرة الا انكدة اذا لم يكن تلك خفصة كما عند فانت كرات
او تولى او خفصة او لا يجوز ان يكون معطوف على فاعل او معطوف
على زوجه يكون من باب العطف على فاعل واحد لا فاعل على فاعل فاعل
فتبين ان الفاعل على ان يكون فاعل واحد او معطوف على فاعل واحد
الا حتم لان في قوة العقلية فيظهر خبره عطف الفعلية على الانية
بالان يكون معطوف بها السببية لا العطف كما في اذا القيت قاربه او يكون معطوف
السببية مع العطف فالقاربه القاربه للمعطوف كذا جعل في الجاهل
وذلك لا اتصال بينهما بالسببية اذ الشئ الرضوخا حاصلا ان الجملة التي
يزولها الفاعل لا الصلة والصفة وجزء الجزاء اذا عطف على جملة اخرى متعلقة
بها بان كان فاعله لا يكون معطوف الا بالاول مترا خيرا عنه او لا او يعرفه كذا جاز
بحر واحد من اعم الفاعل القاربه باخها وذلك لان في ذلك التعلق يجعل
في جملة ازا واحد افعول الذي جاء فاقرب الشئ لان المعطوف الذي
يعقب بمعية وعزوب الشئ زول الى ان في جملة افعالها او في الجملة
المعطوف لم يجر ذلك في الا اذا ساعدت العزبة على التعلق كان فاعله
الذكر قام وتعدت هذا في تلك الحال زول واكثر الشئ راجع على ان
التي على معطوف على فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد
فان من طعدم جواز تعدد الفاعل لا تعدد المعطوف ولذا جاز العطف
على معطوف على فاعل واحد فهذا هو العطف وان كان يجب ان يكون
اه لانه ان شرب الادوية فاعل في هذا المقام ان ان في قوله اذا
عطف على فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد
الافه تقتضي التعلق بلفظ لم يجر من ان في المقام وان لفظ اذا وضيقة
لم يجر العطف على فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد
الافه تقتضي التعلق بلفظ لم يجر من ان في المقام وان لفظ اذا وضيقة
عن الصواب

عن الصواب. المبالغة في الاستاء نطان قال ان ذلك العطف ان كان
بحر واحد من اعم الفاعل القاربه باخها وذلك لان في ذلك التعلق يجعل
في جملة ازا واحد افعول الذي جاء فاقرب الشئ لان المعطوف الذي
يعقب بمعية وعزوب الشئ زول الى ان في جملة افعالها او في الجملة
المعطوف لم يجر ذلك في الا اذا ساعدت العزبة على التعلق كان فاعله
الذكر قام وتعدت هذا في تلك الحال زول واكثر الشئ راجع على ان
التي على معطوف على فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد
فان من طعدم جواز تعدد الفاعل لا تعدد المعطوف ولذا جاز العطف
على معطوف على فاعل واحد فهذا هو العطف وان كان يجب ان يكون
اه لانه ان شرب الادوية فاعل في هذا المقام ان ان في قوله اذا
عطف على فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد
الافه تقتضي التعلق بلفظ لم يجر من ان في المقام وان لفظ اذا وضيقة
لم يجر العطف على فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد فاعل واحد
الافه تقتضي التعلق بلفظ لم يجر من ان في المقام وان لفظ اذا وضيقة
عن الصواب

الماء كيد جاء بالبرقة والواو عطف العطف لان العطف وهو
والواو قد تكرر في الماء كيد العطف لما يقال والشم والشم والشم
كلاسوت تملون ثم كلاسوت تملون وتقولوا ولا تحسبن الذين
يخرجون بما اتوا او كذبوا ان يجدوا الجاهل يفعلوا فلما تحسبن بمقار
ان حاله وشأنه فقولوا او المتبوع في النسبة او الشمول
لقولك شئت العلو او ان في باب العلو اعظم من ان يوصفوا او كذا
ان في باب القوتيل في النسبة يميز عن الذات المذكورة او مقدره وانما
اراد ان يميز بلسان المعنى عن الذات المذكورة اذ كان الامر معي الشئ
او عن الذات المقدره اذ كان معي الشئ ان يجعل حاله ان الحالة
المقنونة منه بطريق من طريق الدلالة كما ان لغة في جاء زيد نفع
فهوم من زيد كما ان الاحاطة مقنونة من جاء القوم كلام لانك شئت
بالقوم الاجماعه معية فنبوه حقيقة في مجموعهم الا في كونه
بشوباء الله والذات اطلاق النسبة وقد ادخلت في تكميل اللفظ
لا يميز المعنى فانه غير مانع لا قصدي من معنى الفعل او من معنى الفعل
فانك اقلت قرب زيد نفعه من جاطن انك اردت قربا من وتكلمت
نفسه بيا على ان المذكور ربح وفس عليه الصورة الاولى بذكر ظم
واجمع اذ قال الشيخ الرضا اعلم انهم اذا ارادوا الواحدة والنسبة
والاجماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الا لفظ الدالة على هذه المعاني
على ما ذكره رجل واحد ورجلان اثنين ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة لقول
لغة والربعة اعز من ذلك اما في ايرادها باعتبار نسبة الفعل اضافوا اللفظ
الدالة عليها الا بلفظ الجمع لان اللفظ قطع عن الاضافه وهذا الذي في اعتبار
هذا المعنى على ما مضى لم يرد الا منصوصا على حال وهو وجه فقط ومفهومها
لم يرد الا باعتبار النسبة لوكيد هو كل من كذا وصغيره واخوانه ولا يرد الا

بالواو

بواو مضافه في التقدير على راس الجمل وربما نصب جمعا وجمع على حالين على
فله وقد يضاف اجمع مضافه ظاهرة بنوعه كونه كمن بناء واكثره نحو جاءني
القوم باجمعهم خلاف عينه فانه يوكد ما يقع الياء ويدون ما يقع على واو هو اجمع
اجمعون او يستعمل على احد ثلثة او جهه اما تقطوعا عن الاصله حال او
مضاف غيرنا وكيد عليه الفعل فهو مرتب بجميع القوم واما مضافا بكيد او هو
ان نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة بكيد او مرة حال او ذلك
في الثلثة وما فوقها تقول جاء القوم ثلثهم ولا يولد بثلاثة واخوانه الا
بعد ان يعرف اني طلب كية الوصف قبل ذكر الكيد واللام على كيد اطلاقه
الوصف في جاءني رجال ثلث اما البدر والعطف او كمن في افرام
بدر الطل اجتمع لا عين وهو ان البدر منه في حكم النجوم فلا يمكن ان يكون
تغيره مقصودا في نفسه وانما ذكرنا لوضوحه بنوعه على انه كذا يقع
ان يقال به وانما الكشف والتوكيد مثل نفعه واحده وعلى ان يقال
في الثلثة انما حارجه بقوله في النسبة او الشمول لانما لا تفرام المتبوع
لاني النسبة لاني الشمول وهو اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الفرق
قال المصنف في اخراج الصفة الموصولة مثل نفعه واحده وان امره بنوعه
لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا يدل على معنى النفع
اذ لا دلالة في على النفع اصلا او بصرا وان واحدة لا يرفع نسبة وتكون
ثم اعترض بان واحدة يدل على معنى الواحدة التي هي مدلوله للنفع وانما
بان الواحدة مستفادة من النفع فمما لا يقتضيه النفع اعترض الشيخ الرضا
على هذا الجواب بان المدلول اعم من ان يجمعون في قوله جاء الرجال اجمعون
يعبر بمدلول الرجال تفهنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في نفعي وعينه
لا يثبت منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معن باللام المتأخر بها
لما رجحنا تفهنا لا المدلول الفعل الظاهر وقد مر في بان اجمعون يدل على الاحاطة وهو مفهوم

بالواو

دون كونهم متفقين بالفعل في حالة واحدة خلافه لا جازح والمرد كان لا في
 قولهم في الملكية كلهم اجمعون الكلام والاحاطة واهمهم ان
 الشئ حاله واحدة وهو لفظي ومعنوي لا يكون ان يكون كذا الفكرة بالمال واليد
 اللفظي الا اذا كانت تلك الفكرة مخلوقة باليد واليد باللفظي لفظي عند الغير
 ان الكون يكون نجو واللفظي بطل واجمع دون نفسه او عينه او كانت الفكرة
 معلوم المقدار كورهم ويوم وشهد قال الشيخ الرضا ذلك ليس بغيره ان
 اللفظ الاول او حاشية لفظ الاول قبل جاز ان يكون الفهم في قوله وهو لفظي واجمع
 لا اللفظ المصدر لللفظ ليربط لفظ الاستحسان وحقه لغيره اعترافه عليه بان صاحب المفصل
 ذهب الى ان زيد اني قولك يا زيد جاز ان يكون بدل اللفظ صديق هذا المذهب
 عند بلان زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر لما هو اللفظ وحيث يكون له لفظا ويجوز ان
 يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم يدل ان يقصد دون غيره فراه ثانيا
 بهذا الطريق وحيث يكون زيد باللفظ لا جاز ان يكون شئ واحد مقصودا وغيره
 حيث يتبين او على بذل الاراد ان اعترف عليه بان التقى واحواة را
 لا جاز فيكون له لفظا على انه عدل من المعنوي واجيب عنه بما لا يتم المراد منه
 او كونهما جميعا لا يستلزم المراد على ان يكون ذلك طاريا بعد فهم الجمع للاراد
 يست الاجب الوصف والى اسم مراد في طاعة انما له لفظا لجمع بل هي تامة كغير
 لما الذي اجمع وانما قولهم والى واحواة ابتداء لجمع ليس بعاد انما يكون له
 بل عاده انما ابتداء الاستعمال لا يستعمل به ونما لفظا مع جمعيته فربما
 ويكون في اللفظ كلفها اعلم ان المؤكد انما يستعمل يجوز الابتداء به والوقف
 عليه وغير مستقل فغير مستقل ان كان على حرف واحد تكرر تارة في العدة
 كحبيب وقرين قرين وان لم يكن على حرف واحد ولا واجبا الاتصال جاز
 تكرر وحده كقولهم ان زيد ياتيهم وقد جوزه في تكرر الفهم الفصل الرابع في
 التامير باللفظي الفصل الخامس في تكرر الفهم في تكرر الفهم في تكرر الفهم

وهو

وهو اما مستقل فهو تكرر به فليس نحو زيد زيد مع الفصل في تكرر الفهم
 بالاحاطة علم كاذون قبل لا معنى لهذه الكلمات في المنهج او من المنهج
 الفصل على من احدها ان يفيد اللفظ دون ما يترجم الى ان يكون بجواز
 مع الفهم من المراتب الاجز وبسبب ابتداءه هو على نفسه اقرب لانه اما ان
 ان يكون الشيء ظاهره كونه في ذلك او لا يكون له مع اصلا بل في الاول
 لتربيع لفظا وتقوية من وان لم يكن له في حاله الا اذا كان نحو قولك حسن
 بسبب او يكون له في بطلان جازح كونه حيث حيث من حيث الشئ انما
 قولهم التعمول يصحون يتبعون قبل من القسم الثاني ان لا معنى له في
 وتبين في الثالث وذكر استغناء عما ذكره الشئ قد سكره وتبين
 ما سبب آه ان التمام فلان العوم هو تمام الا اذا زاد الاجزاء وان
 كذا في فلان تمام الشئ وقد عرفت ان العوم هو التمام وان السيلان فلان
 يستمر شيئا طويلا وشعلا لا العلم مستطاع الشئ بل انما الطول فلان التمام
 والتمام امتداد وجوده وعن عن بعض الربانف والاول والى
 وكذا التمام اجماع شيئا حيث تارة لفظا لفظا ومن با خلكان
 الفهم في كل ذلك في اجماعه او على عجزه المذكور انما لا يكون
 وجميع في جمع المؤنث او ما يكون هو ٥٥ وهو ما سوس مع المذكور
 فلان لا اندك فانه يكون اذا كان فلكا ولا حاجة لتكرار الا اذا
 قيل اراد بقوله واحد اجزاء ذو مقصد يقع بطريق عوم هي زينة ولي
 الاجزاء والاذا لان الطلي عالم لخطه ازا حده مجمعة ولو كان
 حكم على كل واحد من ازا حده كما في عالم البيضا والدين الصن كما جاز
 على كونك ايضا وهو يوضح حكم على كل فرد ان يحلوم على ٣٣ مجموع
 لقولك زيد انسان وكل انسان ان يحلوم حيوان كذا ذكره المحقق
 في التامير باللفظي الفصل الخامس في تكرر الفهم في تكرر الفهم

يجاز ان يلاحظ افراده على مجموعها

يجوز ان يكون كذا باربعه بعد اذ كان نكرة مبدلة من معرفة **قوله** فالنفس والاشياء
 ليس كذلك على اطلاقه بل هو بدل المطلق فعمل عن اية على انه قال ويجوز ان تكون النكبة
 اذ استغنى المبدل بالشيء المبدل منه لقوله تعالى باله ادى القدس طوى ان كان
قوله ليل يكون المقف انفسه فعمل عن اية انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل المطلق
 واما توصيف بدل البعوض والاشياء فقد قال لانها لا بد فيها من غير مرجع الى البعوض
 لبعوضه بغيره او مكاسبه بل هو كان متصلا لظان معرفة ولو كان نقصا لالطاف
 موصوفا به **قوله** ومفرد من خواص يكون لغيرهم اياهم قال الشيخ الرضا انما يقع
 به ان يكون بدلا اذ تقدم لفظا الزيدون واحتمل ان يكون في مورد دون في هذا
 المقام يجوز بغيره اياه وهو ان لا يقطع رجوعها الى شيء واحد وقد اتفقوا
 في مثل السكون انه وزوجك لينة ان انت نساء كبر فلهذا انت استرني حاصل
 كلامه ان المبدل يقيده بالايقيد الاول وعادة من حمل لا يقيده الا لا
 يقيده الاول تلقا ان المبدل يقيده بها ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا
 زيد الى استرني اليه فلهذا ما يزيد **قوله** لا لا يحسن حفظه واما طب آه
 قيل ولانه يلزم ان يكون شيء عابثا ومحي طبا ونظما وفيه كذا او يلزم انه يكون
 يجوز ان يكون المبدل من الفخرين في الاسم **قوله** مع كونه مذكورا في احد اقسامه
 على ما يقيده المبدل منه وفيه ان يكون من بين متعارفين الاعانة ما في الباب انما هي
 كجس الذات **قوله** قال الماتع فيها فنفقه فيقيده بالايقيد المبدل منه **قوله** وان على
 نامة وبرا، جفا، لقياء، الدبراء، بشت ريش الجضاء، لا غروا، نقباء، سوه
 شده باي **قوله** ان كان في خبر اي كذب بجان بجان فاجرة
 ان كاذب **قوله** ان جعل من جفت المصير اي من في من جعل
قوله لانه ذكر من جعله لا يصلح جاز ان يكون اليه الماء فوضف
 التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي يريد نسبة لانا نقول لا اختار
 به ان جعله انما هو صحيح الاخر من علم تعريفه بانه تعريفه

بنفسه

من بيا

بنفسه ان الـ في كذا ان اللفظ حقيقة في شيء في غير مطلقا رتبة
 لا يكون له كذا في كذا **قوله** والامر بغير الامر والمطلوب امر المطلب لا هو
 المستور لان امر المطلب اذا كان في الامر كان معبرا **قوله** والامر بالمعاني
 المنقبة في تعريف المطلب وهي كفاية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
قوله ولقد فصل بين امره اذ يقول ما سبب بين الاصل وما سببه بغيره
 تفصيلها في ذره صاحب الفصل لكن بشرط ان لا يمارضها جهة حقيقة
 لا سيما في صانده ان الموصولة وبرزها الحقيقة التي هي ثابتة عليه وانه
 لا يجوز ان يبرأ مطلقا مطلقا للشيء الموصولة بطلانه والاشياء موصولة
 للبناء كالكلام الدور لا انما سببه قوته كاستلزامه التعريف بالي بول ان القوة
 مراتب ولا يبرأ بها معنى شمل جميع المراتب **قوله** ان تضمن اللفظ معنى المصلحة
 حقيقة لا توهي لما يلزم بناء التثنية لان تضمنها بول العطف وهي لا حقيقة
قوله فكلما او هي لمنه الخ لا لشك فلا ينافي التعريف ان قيل في ان هذا
 يدور على ان في قولهم عاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار
 قصد المالك في كونه لا لكونه غير مركب وهو ما ينظم به الصياغة لا لكونه
 الغراب في صوته لانه ليس كونه فلا يكون معبرا ولا يفت **قوله** والامر بغير
 عن حركات البناء وبالغالب دون الا نواع لعدم اختلافها
 ان الغالب البناء في حيث حركات او حرة وسكونها او الغالب البناء في حيث
 من المبنى في حيث علانية يعني الغالب حركات او حرة وسكونها او الغالب
 علانية البناء التي هي حركات وسكون والعم والعم والوقف واما حصة
 بالحيات لان المبنى قد يكون في الالف والباء مثل باريدان والارجلين ولا يطلق
 على العم والعم حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاقات في كلام المتقدمين
 قال الشيخ الرضا ان اطلاقات الرفع والنصب على الحركات الاعرابية حقيقة على ان
 الاعرابية سميتم للماضي بسم المتو **قوله** من وني وكسر وقع في الهم فلهذا يسمي التثنية
 في اربعة

في كذا ان الـ في كذا ان اللفظ حقيقة في شيء في غير مطلقا رتبة
 لا يكون له كذا في كذا **قوله** والامر بغير الامر والمطلوب امر المطلب لا هو
 المستور لان امر المطلب اذا كان في الامر كان معبرا **قوله** والامر بالمعاني
 المنقبة في تعريف المطلب وهي كفاية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات
قوله ولقد فصل بين امره اذ يقول ما سبب بين الاصل وما سببه بغيره
 تفصيلها في ذره صاحب الفصل لكن بشرط ان لا يمارضها جهة حقيقة
 لا سيما في صانده ان الموصولة وبرزها الحقيقة التي هي ثابتة عليه وانه
 لا يجوز ان يبرأ مطلقا مطلقا للشيء الموصولة بطلانه والاشياء موصولة
 للبناء كالكلام الدور لا انما سببه قوته كاستلزامه التعريف بالي بول ان القوة
 مراتب ولا يبرأ بها معنى شمل جميع المراتب **قوله** ان تضمن اللفظ معنى المصلحة
 حقيقة لا توهي لما يلزم بناء التثنية لان تضمنها بول العطف وهي لا حقيقة
قوله فكلما او هي لمنه الخ لا لشك فلا ينافي التعريف ان قيل في ان هذا
 يدور على ان في قولهم عاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار
 قصد المالك في كونه لا لكونه غير مركب وهو ما ينظم به الصياغة لا لكونه
 الغراب في صوته لانه ليس كونه فلا يكون معبرا ولا يفت **قوله** والامر بغير
 عن حركات البناء وبالغالب دون الا نواع لعدم اختلافها
 ان الغالب البناء في حيث حركات او حرة وسكونها او الغالب البناء في حيث
 من المبنى في حيث علانية يعني الغالب حركات او حرة وسكونها او الغالب
 علانية البناء التي هي حركات وسكون والعم والعم والوقف واما حصة
 بالحيات لان المبنى قد يكون في الالف والباء مثل باريدان والارجلين ولا يطلق
 على العم والعم حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاقات في كلام المتقدمين
 قال الشيخ الرضا ان اطلاقات الرفع والنصب على الحركات الاعرابية حقيقة على ان
 الاعرابية سميتم للماضي بسم المتو **قوله** من وني وكسر وقع في الهم فلهذا يسمي التثنية
 في اربعة

الافعال الغيبة في شذوذهما الفصحى والعامية

جعلنا ما كتب اليه من قبله من هذا لام التاكيد على ان لا يكون الالف
وتقدم قبل الجاء في جملة حروف التثنية البنية اذا كانت جئت
عليه اسخ المبتدأ فان جاز يجوز ان يكون فعلية لقولك فان لا تاتي الا بفتحة
ولا يبعد هذا وجه لغيره فغير عايب لان المراد به ان لا يفتحة وهو
مفرد عايب بغيره ثم لم يفتحة ولا ذكره وحى في شذوذهما قال الشيخ
الافعال غيبة هذه الفصحى وان لم يتحقق اجماعهم فيكون قياسا لان
ذلك باعتبار الحقيقة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله في شذوذهما
والقصة بغيره لا يفتحة لا يفتحة لقولك فغير عايب نعم قوله
بغيره فقال بالان كان مبتدأ وبان كان عامل حرفا واسم فاعرف
الافعال ذلك اما جوازها فيكون على صورة الفصل المتكسر
قالوا ونسب ان مجرد كونه على صورة الفصل لا يوجب حذف بل
لا بد له من ترتيبه وجاز ان يقال قد تقوم الترتيب عاقل
وعاقله حروفه الحذف اما على الحذف فلهذا في قوله
ان من الشذوذ ان سر عاقله يوم القيمة مصدر وانما عاقله
الحذف لان حذف اسم حروف التثنية بالفعل اذا لم يكن غير
الان لا يجر حذفه الا في الشعر على معنى ان قلت فينبغي ان لا يكون
حذفه متبعيا فلما نك الترتيب لا يفتحة المراد يجوز ان يكون الجاء الواقعة
بعد ما في ما روي في قوله اسم له وجبرها حروف التثنية وان هذه
القصة مطابقة للعامة لان كلامه مستقل بغيره قال الشيخ الفصحى
وحسب ان استعلاء الجاء في شذوذهما الترتيب كما في قوله ان لا يبدل
الكسبة يوم ما آه وذلك لان الجاء في قوله اسم التثنية لا يبدل
على كل حال انما انما يجوز ان يكون هذه في حروف التثنية فقلت ذلك بغير عاقله
ثم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الترتيب قال في شذوذهما ان الكسبة بغير الشذوذ
اجاز جمع جود وهو الالف التثنية

اد اسماء ما وضع كل واحد من الافعال لان المتعدي اليه هو
الجموع ووضعه الجوهري في اجزاء اسما في شذوذهما
اصلا في الجمل وفي بعض عاقله لان الامتداد وهو لا يكون الا في
في شذوذهما فلا يرد في عاقله ولا يرد في هذا الترتيب
بما في شذوذهما في شذوذهما لان الموقوف على شذوذهما
الافعال بل ذلك او بكون الاصناف مع اصطلاح اسما في شذوذهما
المعروف به واحدا في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
حروفه الموقوف في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
على الجوهري في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
عليه وفي شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
فقال بعض اللغويين بانه قولهم في شذوذهما في شذوذهما
والجاء في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
خبر بغيره في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
لذلك ويزعم على هذا ان شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
بالقول في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
منها في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
انهم من شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
على شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
لشذوذهما في شذوذهما في شذوذهما
فقال بعض المحققين قالوا في شذوذهما في شذوذهما
علوم في شذوذهما في شذوذهما في شذوذهما

الافعال الغيبة في شذوذهما الفصحى والعامية

الاسماء

٢
بعد الاستقامة ثلثه اولاً
ولم يجر البصريون الا اذا
بشرط كونها

ار عطية لا تعرف من عفاك ويا والامر عظيم لا يوت من عطية واوفيه من
 ما ان قرباني ولا غير ما ان قال كل من الاثر في نفسه ولا صفة الا اعتبار
 على ما انه يجوز كون اثره غير موصوفه وبني عند التوفيق في هذا اية عفو
 بواو الاثرون من اعدوا الى الاثرون عدوا ولا عند البير من
 صوته الى اسنان معروفه اجاب الشيخ في الرضا اعلم ان من وجوبها
 لزوم العلم ولا يعرف الا لا يعلم ويقع على ما لا يعلم سكتا ولكنه موصوفه وتمام
 من عيشي على كماله ومن ثم من كماله على اربعه وقد نزل في قوله تعالى
 لغير اجمع الاطرافية فقلت العلماء في الضم ثم نزل على هذا التفسير
 من عيشي على كماله ومن عيشي على اربعه فاما الذي لم يعلم فوجاه
 في العالم فليدروا يستعملوا في العالم في صفات العالم كقوله في قوله
 في صفته والجلو عالم مثلا وسقط يستعمل في صفته استعملها كانت او غيره
 في اني بولافيه وحقيقه في هذا ايضا الحقيقة التي هي في واما نسبة
 الى ما والمايه معلومة المهمة بها والاصول التي او تقول انك متوهم
 اما هو على تقدير جد الطلبي كطريق وقول وقول وقول رب العالمين
 يجوز ان يلحقوا الا عن الوصف ولهذا قال في قوله رب السموات
 ويجوز سؤال الاله الخاتمة لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف
 دولايان الخاتمة بينا لنعون على الاله لا يوت الا بالصفات وما به
 غير معلومة للبشر والموصوفه الاله الذي اجاز الاخص لكوني اثره
 موصوفه لانه المترم فيها الاضافة الى الموصوفه واما تقدير البير
 الاضافة الى البير في النفس على اجمال فانه قد يتصور ما بعدكم الجزية وقد
 الاضافة بقول المخرجه المخرجه في النفس باو افي اني لا املكه ان لا املكه

ط
وذكر انه تعالى في حقهم وال
راجع الى كل واحد من هؤلاء
في الضمير ثم قال هذا الله
فقال من غش على بطنه ومن
على اربعة في جميع

مخدبة ابي المصطفى الشافعي رضي الله عنه

ط
نفاذ و تيقن و در خفا
نفاذ و تيقن و در خفا
نفاذ و تيقن و در خفا

كتاب أبي عبد الله محمد بن أبي بصير عن أبيه عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن الحسن بن علي بن فضال

في شهر ربيع الاول في يوم الثالث و عتوفت الصلي في قرية او

فرقہ اولہ ص ۷

بیر کل محمد افندی رحمۃ اللہ علیہ

با هر که انا عطا سویر سین بختو کره بر قرین
 الحاقه ارفه سو دل کشید و در سه عاشقند
 دل و دیوانه اول که کی شوند بر آن در ساعت
 قرار علی خبر بد

الظلام سواء كان دلالة عليه تنبيه كما في قوله تعالى جاك من ابوك او كانت بما جاء من
من ادق تقدم عليه كقوله ازيد فاقم فان زيدا مبتداء وال علم معنى الانقضاء في قوله ازيد فاقم
الانقضاء المتقدمة عليه او مرنا فخر عنه كقوله جاك فان غلام مبتداء وال علم معنى
الانقضاء بما جاء من الانقضاء منية المتأخر عنه فانظفرت القاعدة على جميع صورها بانها
الثلث ثم لما كان في قوله علم معنى وجوب صدور الكلام نوع باعتبار ان ذلك المعنى وجوب
صدور الكلام هو معنى الانقضاء الذي دل عليه المبتداء في بعض الصور وفي بعضها بما مر في
مقدم ادق فاقم وبذلك المعنى صدور الكلام بل لذلك المعنى صدور حال الظلام علم ذلك
العلم كقوله ازيد فاقم او صدر نفس الظلام كقوله جاك وظلام جادال استار
الفاضل المحقق انه قد يقال ان صدر نفس الظلام كقوله جاك وظلام جادال استار
بوجوب صدور الظلام ان ذلك المعنى وجوب صدور حال الظلام علم ذلك المعنى كقوله ازيد
فاقم او صدر نفس الظلام كقوله جادال من ابوك فوجي مسامحة تليق بالمراد
بالساعة والساعة بالمراد بالساعة المشهورة بين ارباب الجارية بخرى
الظلام تليق بالمراد بالساعة المشهورة بين ارباب الجارية بخرى
الحقيقة في وصف اللفظ بصيغة المعنى ووصف المعنى بصيغة اللفظ ضرورة لقطع التباس
قدس كره والله اعلم بالصواب واليه المرجع

قوله يجمع مقصود بالنسبة السند اللفظ المقصود انما هو الجارية الاولى من ج الى المتعلق لان النسبة مقصود
 بالنسبة ولو قدر ان المضاف لا يستند لغيره لكانت النسبة لا يجمع بينه الى مقدره هي الاصل والفعل المعلوم باسم الفاعل
 الى ما هو حقيقة والافضل يجوز ان ذلك الفعل المعلوم باسم المفعول فلا فاعل له الماهول حقيقة وهو ما وقع عليه في غيره يجوز
 في سنده المقصود الى ان يروى في المذکور يجوز لانه غير ماهول وهو ليس بها النسبة نقول ان نسبة الماشي او نسبة شيء اليه
 اشارة الى ما هو الا انما استند اليه لفظ المقصود الجارية الجارية لان النسبة الجارية بالمال بعد تمام المالك وتمامه بالنسبة اليه
 الى الجارية الجارية فاما نقول بالنسبة متعلق ح ليس متعلق بالمقصود لان النسبة الجارية بالمال بعد تمام المالك وتمامه بالنسبة اليه
 وهو بها لفظ بالنسبة قلب هو متعلق بالمقصود بل هو متعلق بالنسبة المتعلق الى ما هو وهو الذي هو في لفظ المقصود
 والوجه ان اذا قيل ان النسبة فطلب الجمع ما يتعلق بالنسبة في نفس الامر وهو قصد النسبة كما يدل
 او نسبة شيء اليه منها هو البان الا ان يبين ان النسبة كما هو في ان حقت عند على
 الامام الجارية على الانعام حافظ الكائنون

١١٨

وذكر في المجلد الثاني من تاريخه ما كان عليه حاله في ذلك الوقت بقدر ما يفي بالواقع والاول اول الاستزام الذي ذكرنا تصفاً بمر كل عر جلي

[illegible]

119

[illegible][illegible]

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد
باركك على إبراهيم ربنا انك حميد مجيد

والله اعلم بالمشهور في القنوة

اللهم

اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونستجير بك ونؤمن بك
ونتوكل عليك ونشرك عليك ونشرك عليك
نشر لا نلذت فقلع ونشرك من بغيرك اللهم
نفسك وكل نفسك ونشرك من بغيرك ونشرك من بغيرك
برحمتك ونشرك من بغيرك ان عذابك باللعن

ومن لا يلقى القنوة يقول
ربنا انت يا ذا الجلال والإكرام
في الآخرة حسنة وقبلا عذابا

اللهم اغفر لي ذنوبي

ربنا آمنا بما افترقنا واسمع الرسول فاستمع ان لم يهتد

ربنا آمنا مع امر

اللعن

عالم الاغلب هذا التوجيه فانه كره الالفاظ الالهية
فذكره في سورة المنفل كما يشترطه التفسير للآية في سورة الطه
يخو يا عليم الجوع والجماد والحق مطلق وعطف البيان كذا في العنق
وعطف البيان في العالم ان يكون باللام او بدون كونه زيدا فيكون الموصوف
العارضة الطهر في العنق ان كان رفعه مطلقا او العنق ان
الان كان رفعه مقدر كونه باقيا في العالم او الموصوف كونه لا الكرام فان
قبل العنق في العالم الاخر ليس بموصوف الموصوف الموصوف الموصوف
باعتبار ان كونه موصوف في الاصل لفظا كان موصوف وجاز ان يكون موصوف
الموصوف كونه موصوف باعتبار ان كونه موصوف من ضرب هذا الرجل فانظر
الوجه باعتبار كونه موصوف اليه والوجه هو كونه موصوف من حيث المصداق
ولم يذبح في رتبة الرتبة والوجه من ضرب الرجل العالم بالرفع الموصوف
او ما يتوهم منه وهو الالف والوجه هو او في المصداق والوجه
المصداق في رتبة الرتبة قبل هذا التفسير فيقول ان الالف في الرتبة في رتبة
التوابع المذكور في رتبة الرتبة كونه موصوف في رتبة الرتبة في رتبة
في الرتبة الموصوف في رتبة الرتبة الموصوف في رتبة الرتبة الموصوف في رتبة
وذكر ان كان موصوف في رتبة الرتبة الموصوف في رتبة الرتبة الموصوف في رتبة
لانه جعل على العالم المصداق بالاصالة الحقيقة الحقيقية الحقيقية الحقيقية
المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة
على حكم المصداق اما المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة
بالاصالة المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة المصداق بالاصالة
اذ اوقفت مائة من الخشب فمضت اذ اوقفت مائة من الخشب فمضت اذ اوقفت مائة من الخشب فمضت

ويعرض ما قيل في قوله تعالى او انتم كنتم اولي الا بالقرآن لا تثبت
لما قيل في قوله تعالى او انتم كنتم اولي الا بالقرآن لا تثبت
ولا يستحق ان يقال ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
فان بعض الناس قد ادعى ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
المقرر وانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
القرآن من بعده او من قبله او من بعده او من قبله
ان من ادعى ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
الان عبدك العاصي اقيم عبدك مقام انما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
لظلم وانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
ايضا ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
انما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
جاء مقتضاها المفعول على نزع الى فض او الى غير ذلك من غير ان يثبت
لا ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
لانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
نفسك ان العبد يتكلم على ما يراه لا على ما يسمع
بعض انواع النوع الا ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
الا لا يثبت ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
لا يثبت ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
ثبت الا ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
ثم انما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
الا انما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت

منه
ج

والاخذ ويذكر بهذه الحجة في يوم الجمعة مثلا من شدة يوم الجمعة
فانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
ويعرض ما قيل في قوله تعالى او انتم كنتم اولي الا بالقرآن لا تثبت
على تقدير اعتبار الحجة في يوم الجمعة مثلا من شدة يوم الجمعة
مثلا من شدة يوم الجمعة مثلا من شدة يوم الجمعة
يوم طيب بعيد الحجة الا ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
ما هي بان يذكر جميع ذنوبه وما يعجز عنه ما هي بان يذكر جميع ذنوبه
الا انما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
مبس على ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
كان او ثمة في يوم الجمعة مثلا من شدة يوم الجمعة
ليوم وليمة وشدة سنة لان الجهر من يوم الجمعة مثلا من شدة يوم الجمعة
جاء مقتضاها المفعول على نزع الى فض او الى غير ذلك من غير ان يثبت
لانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
لانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
هو ما استدل عليه من ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
والا انما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
بما هي بان يذكر جميع ذنوبه وما يعجز عنه ما هي بان يذكر جميع ذنوبه
الا انما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
لانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
فانما هو ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت
ليس بغيره وحيث ان الاستدلال بالقرآن لا يثبت

ان على احد وجهي الله وويل والافضل تقدير كونه متصلا بالافعال مخوفة
 ليست هذه الافعال انفسها بل هي القوة بذاتها لا هو الا الى الجملية المخوفة
 انما معارف موضوعه موضوع الكبرياء فيمنع التكرار في ذلك اذا لا
 الاجود ان كان للمعد الكمال في ذاته او في القوة لا قبل ولم يكن الحال كذلك في غيره وبيان
 من حيث احسن رتبة فيكون جليل ويزيد في الكبرياء في انه لم يجب بها تقديرها عليه
 كما ان الرضا في عدا امتن في تقدير كبر وقدرها كان الى المصنوع اقل احد
 ان لا على احد وجهي الله ان لا على كل منزه ان لا على كل حقيقة في تقدير احد وجهي الله
 المصنوع وبيان هذا في المثال المذكور فان الى الوجود من التبيين وهو يدل على حد من
 حدث المشبه وحدث المستبين لان التبيين نسبة يستدعي طرفين والقيام تعلق
 المشبه بغير الالهيته وهو زيد والقوة تعلق بحدث المشبه فيجوز الالهيته وهو غير
 ان يخلو في ذاته ان كان المصنوع او شبيهه يعني في تقدير الغير ان يتصور في الطرف
 طرف المصنوع الى ان يكون لا المصنوع لا يتقدم الى على المصنوع انما في ذاتها
 ان كان الى المصنوع الى المصنوع كما كان طرفا في تقديره عليه ان كان في جملته المصنوع
 في الضعف عند الاغترش يستلزم تقدم المبدأ احواف يسوي ويحصل الازدواج في نفس الطرف
 ويكون المصنوع الى ان لا يتقدم على المصنوع في كل من الطرفين وان كان في سبيل يكون
 الى ان لا على القاطن ان لا يتقدم على المصنوع بهذا المصنوع في كل من الطرفين احواف المصنوع
 وان كان في الطرفين ان لا يتقدم على المصنوع فلا يجوز الازدواج في طرف على الى ان هو بحد
 بيان على في المصنوع والمصنوع اذا كان في احواف المصنوع لا يكون في المثال بل
 يتفكر الازدواج في نفس الطرفين ان لا يتقدم الى على المصنوع في كل من الطرفين في تقدم على
 المصنوع الذي هو الطرف في نفسه او من جهة الازدواج في التبيين ان التبيين في نفسه حال او طرف
 في التبيين انما ان كان المصنوع في غير طرف في انه لا يتقدم الى عليه استاخر في ذلك ان يبرهان

قوله لانه تابع ووجه ذلك كونه في حكم المصنوع ولعل النقص في ان
 كسب الى المصنوع في تقديره الى المصنوع صاحب المصنوع في ان المصنوع في ذاتها
 الى المصنوع في تقديره في المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 هو ان تقديره في المصنوع ان المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 لذن الى ان تقديره في المصنوع ان المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 ارسل الى المصنوع ان ما في المصنوع من المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 والمصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 التي ذكرها لا يطابق هذا المصنوع ايضا ان المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 فلا يكون مصدر او لا في المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 الرضا وهو الحق لان الحال هو المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 في المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 قوله وهذه الحقيقة وان لم تكن معبرة الا بعد اتمامه في اطلب جوابه
 وهو ان يقال ان حقيقة كونه متصلا ان يعتبر بعد اتمامه في اطلب جوابه
 في اطلب وتقدير المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 حكمه فيجب ان لا يحكم من حيث انه حال من احوال الحكم عليه في نفس الامر
 لذن الاما هو مضموم اجزائه من الان في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 من حيث ان التسمية لا خارج لما في يلقو حال من احوال الحكم عليه في نفس الامر
 في استقلال الحكم وجهه الى الحكم من حيث ان حكمه بالامانة والاحتمية
 من حيث ان مستقلة باعتبار الاجزاء في المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 الامانة في التسمية على كنهه في المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته
 في التسمية على كنهه في المصنوع في ذاته كونه المصنوع في ذاته في المصنوع في ذاته

ج

لذن

ان المراد بكونه اصلا للصفات الا يكون في ذاته كمالا من الصفات ولا يخفى ان
 كونه اصلا بهذا المعنى غير مستوطا في الاصلية والبيان ان لا يكون
 اصلا في الموصوف الا الموصوف والاصناف المميز في صفته البود ولم يرد من الاصلية
 البيان ان الاصل في الموصوف هو الموصوف والاصناف المميز في صفته البود ولم يرد من الاصلية
 الى الموصوف كذا ان الموصوف هو الموصوف والاصناف المميز في صفته البود ولم يرد من الاصلية
 ومن ثمة فنقول ان يوم الاحد هو الفقه في شئ الا ان كان في يوم الاحد في الاسب
 يجب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واطرار من غير احراز من التعلق الا ان الامة الوترية
 جعلوا لامة لامة ولا يظهر من عاينهم اليه كذا ان لا يكون فيه الا ان يكون الاضافة
 بمعنى من اي طرف هو اجل وضع كل الموصوف على كونه ان لا يكون الموصوف على كونه
 البود ولا يمكن ان يقال ان كل الموصوف على كونه ان لا يكون الموصوف على كونه
 من من يتبعه فلا كلام في كون الموصوف اليه من صفات وجاز الخلق عليه بها ليس
 كل واحد من الايام يوم والفقه علم والاركان في ايضا لا يظهر من الموصوف على كونه
 رجلا احد على كونه الموصوف على كونه الموصوف على كونه الموصوف على كونه
 لا يردوا هذا الاصل لا يقال ان كل واحد من الموصوف على كونه الموصوف على كونه
 اذن من الصفات كل ولا يصح اظهار اللام فيه اذ ليس المعنى عليه لانه لا يصح لقول
 ان اليوم الثاني لا احد في الصفات الكائن للفقه والشيء الثاني لا احد في الصفات
 الكلام الثاني لا يرد ولا يحد في الصفات الكائن للفقه والشيء الثاني لا احد في الصفات
 قبل ان يصح اضافة كل واحد من الصفات الكائن للفقه والشيء الثاني لا احد في الصفات
 الى الصفات الكائن للفقه والشيء الثاني لا احد في الصفات الكائن للفقه والشيء الثاني لا احد في الصفات
 لم يرد من الاصلية في الموصوف على كونه الموصوف على كونه الموصوف على كونه
 طوط من جانب الموصوف اليه كما تقرر في الموصوف على كونه الموصوف على كونه

قوا انك تعلم ان كل الاضافات في هذا الكلام ظاهر او اورد في موقع
 فيه ملة التفرقة وتبعه كثير من المتوهم رتبة التفرقة عن التفرقة في هذا اليه
 التحمل بحبل التوفيق وهو كثير ما يميز كل طرف الحدث منزلة المصاعل فيصف اليه
 فالاصناف اليه هذا التفرقة في صفات اليوم لم يفرغ ضرب زيد فيكون بمعنى اللام
 هي ليس هذا الوجه جاريا في حاتم ففقه في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 الطرف منزلة المصاعل لا مطلق في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 ومن ضرب اليوم في الموصوف على كونه الموصوف على كونه الموصوف على كونه
 ففقه في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 لسوا اليوم طوطا للضرب لا معنى لكونه الشئ طوطا للضرب لا معنى لكونه الشئ طوطا للضرب
 لا بيان ان المصاعل في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 ضرب في اليوم المصاعل في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 امر المصاعل في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 المصاعل لا يستلزم معلومية الفعل في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 ان ماضيه من الصفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 ايضا العلم الا ان بيان المصاعل في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 طوطا للضرب لا معنى لكونه الشئ طوطا للضرب لا معنى لكونه الشئ طوطا للضرب
 والمصاعل في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 الرتبة مثلا اذ اختلفت علام زيد في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 من بيان على زيد في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة
 في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة في صفات التفرقة

لان كما يصح وصف المسكونة جامعاً لان موضوع الاجتماع
 يصح وصف الوقت يكون جامعاً لان وقت تجمع ثبوت الكلام
 في جميع ذلك لان كما يصح وصف البقعة بجمع وصف اجنة
 التي هي التذرية بجمعها وانما نصبها الى الحق لانها تثبت في عباد
 السيول ومواطن الاقدام فلا يلزم من اضافة المسكونة الى ما فيها
 الموصوفات الصفة لان الجامع ليس مضافاً اليه ولا مضاف
 حتى يلزم من ذلك اضافة الموصوفات لصفة فسلون بمنزلة العنا
 الثالثة كالسود والحمية السوداء الذبابة لثافة وهو مبني على
 انه اذا اطلق الجامع والفرق والاول والحقايق او بها الوقت والمكان
 والى والى والى دون غيرهما لا يقربية كما في الصفات الثالثة فان
 ثبت فلا كلام فيه والافقه اشكال فيذفع الالباب ووجه
 وهو ان الجامع ليس صفة لا مضاف او لا يقال المسي الوقت
 بخلاف الاحتمال الاول فان الجامع قد ليس مضافاً اليه قطعا
 وذلك ان المقصود وصف الجانب بالفرعية يعني ان المقصود
 بيان ان الجانب لا يمكن الفرعية له جانب السهم الا ان يقال ان
 هناك مكانين كل منهما يحمل على ما يجوز كالمسي مثل اوقاف
 كبعض الذي في الجانب الفرعي فالكل هو الذي اعتبره الجانب بالنسبة
 الى اعتبره جانبه واجزاء هو نفس الجانب وهو الذي اضيف اليه
 اضافة بيانته هذا على طبق ما ذكره الشارح الا انه يريد عليه ان
 الجانب يقال كما بل الشيء من جملة الاله لا لشيء الواقع في
 الجيوب الست واليه الشارح يقول السهم في العموم والخصوص بان

بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر وبالعلم على التفاضل
 كذا في الباب والشراف الا في المفسر والشراف في الاشياء
 فيما يصدق عليه بان يصدق احداهما على كل ما يصدق عليه الآخر
 وبالعلم على التفاضل في العموم اما اذا كان للجنس ففقد
 لان الشيء في اللفظ يتبادل اجوبه والاعراض والموجود والمعدوم
 وكذا العلم لان العلم شيء نفسه كذا في الصحيحين طالعون العلم
 نظائرك قلت مدلول هذا اللفظ هو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان
 مدلول اللفظ غير اللفظ او ملحق به مع الحاشية بالجمع او اية بالوكالات
 الثالث كالصحيح حقيقة او حكما الاول انما اذ اوجه في المبدء الكلام
 والثاني فيما اذ اوجه في غيره ابتداء الكلام يصح ان يقع في ابتداء الكلام
 فهو في حكم ابتداء الكلام لعدم موجب القلب وهو التمسك كما في قوله
 او كذا في التمسك المرفوع بغيره سبب القلب ان قلب الالف في
 المقوم فان التمسك فيه ليس سبب القلب الالف بل ايقنت الالف ايضا لكان
 التمسك حاصل للآخرة الاولى من ران فيل فتك ان الموضع على هذا ان لا قلب
 او اولى في نحو جات من مسلمان يا ليتك لبيت المرفوع بغيره قيل بين الفرق
 ان اصول الالف علم قبل الياء ففتك كما هو اللفظ المستعمل في الفصحى
 هذا في قلبه حتى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه في الاول الى التمسك
 بخلاف قلب الواو في سلمون فانه لا موجب للقلب وهو اجتماع الواو و
 الياء مع السكون السبقي ولا يترك هذا الامر المعروف اللازم للتمسك بوضوح
 في بقية الواضع الاثر في الالف واغترافه في الفاعل والمفعول
 جيب جيب الفصحى بغيرها ان قلب الياء والواو لا يترك من تأخرهم في الياء

[illegible][illegible]

سرالتفو

بالتعريف هذا الجواز كما لا ريب فيه وانما يلزم ما يجب ان يجعل المتبوع فيه ما لا يتبعه في
الحكم اثنان وتجب لانه اجعلنا حكم المسكون اعلم ان الامام بالتوقيف ان لا يتبعه في
اصلي الا ان يتبعه في خصوص الامام لا في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات لا في الجمل
وليس كذلك بل يتبعه في الملبوسات من الجواز لا في الامام بل يتبعه في الملبوسات على الاول
بل يتبعه في الملبوسات لا في الملبوسات الا في الملبوسات الا في الملبوسات الا في الملبوسات
ليس هو او هو بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
تخصيصه بالامام لا في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
الواجب ان لا يطول الكلام قد يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
لان فيه استثناء الاعمال الا في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
الا في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
الا في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
ليس في كل من الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
يعولهم ان الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
ثبوت الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
المعروف على الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
ما قبله لا بالنظر الى الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
ما قبله لا بالنظر الى الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
رب وحي وكرم وحب لكونه الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
المعروف على الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
او هو على الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
انما يكون معرفة او الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
بالتعريف

بالتعريف كانت وتبين عند التعريف بان يكون به الله او الحق او الصفة او الملقب
بسم الله او عرف من الحرف باللام لان الحرف يعرف بالحق وان العرف في اجتماعه يعرف بالحق
والحق يعرف من الحرف باللام لان الحرف يعرف بالحق وان العرف في اجتماعه يعرف بالحق
كأن يتنسب التعريف منه هذا عند سبويه واما عند الملبوسات فان تعريف الملبوسات انما هو تعريف
الملبوسات اليه لانه يتنسب اليه ولا يوصف الملبوسات الا بالصفة ولا يوصف الملبوسات الا بالصفة
في قولنا انما يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
في قولنا انما يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
مس ولبس في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
لام الذي في الحقيقة صفة تعريف في انما قال قيل ان حقيقة الذات لا يتبعها في اسم الجنس الملبوسات
باللام يتبعها في العلم الصافي وجه تخصيصه بذكر اللام قيل تعريف الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
تعريف اللام لا يتبعها في العلم الصافي وجه تخصيصه بذكر اللام قيل تعريف الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
واما الاجابة فلما قيل التعريف في جميع احوالها انما تعرفه من خارج الطائفة بل يتبعه في الملبوسات
متبعها لانها لا تعرف بغيرها وانما تعرف من خارج الطائفة بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
والبرهان على ما لا يتبعها في العلم الصافي وجه تخصيصه بذكر اللام قيل تعريف الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
البيان في التوضيح والالتفات للتوضيح واجيب بان الامام انما يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
بالتسمية الا لا يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
فكان انما يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
للبرهان على ما لا يتبعها في العلم الصافي وجه تخصيصه بذكر اللام قيل تعريف الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
من جهة معرفة التعريف ولو جعل قولنا يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
عن هذا الاشارة بان التابع والمتبوع انما يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات بل يتبعه في الملبوسات
بالتعريف

او اضافة اليه الا المبنى مطلقا هذا عند البعض
 قوله عشرة اربعة عشر من الاعداد ولما على الحاسب فان غير ذلك مع صفة مبنية الاصل
 مع اول الزمان فهو الاول والافان انتقبة علوم الخربة لكونها كانت غير مبنية الاصل الذي
 هو المرفوع وهو من انتقبة التركيب لا علم الخربة لكونه غير مبنية به فمبنى الاصل
 التقدم هو من مرفوع وهو من التركيب في مرفوع وهو من مرفوع وهو من مرفوع وهو من مرفوع
 التركيب على عدم المبنى الخربة في مرفوع المبنى من حيث حركات او افره وسكونا يعني ان
 الخربة مبنية الى المبنى وجعلت القاب من حيث حركات او افره وسكونا وانما القاب
 له لاس حيث تنفد فانه تينة المقصود والمقصود والحدس كمن والاصناف هذه المصنعة
 وهذا هو وصفها استلحق الموصوف فانه وصف للمنتلق والى جهة وصف الموصوف فكلما
 القاب المبنى في المرفوع بالحدس او يذكرون القدم الفخ والوقوف في حركات المرفوع ويند كروا
 الرضو والنصب والاولى في مرفوع المبنى فلا يفتقر الى غيره كما في البصر بين تقدمه وانه حرام
 فانهم يفتقرون في غير ما يفتقرون في السماع والاداء في غير ما يفتقرون في الالف والهمزة
 بين المرجع والبر لا اوله رعاية الخبر في التوكيد والاداء فيث والاصوات بل ان عطف على
 السماع والافعال الاعلى ان كانت اسما اجزا تصد مهج الاصوات في بعد الاصوات
 لا يجمع والاصوات بناء على انما تقرأ اسما لان المراد بها ما في اصوات الالف والهمزة
 في تصانف الالف والهمزة وبعض القوافي هي ليست مبنية بل مبنية بغيرها كلف الموصوف والالف
 فان لم يكن مبنية لان اي اية مبنية عنه حزن صدر صلتها والتركيب التي هي مبنية بغيرها
 المرفوعة ايها اما بغير مبنية خوفا من غير او باحوال مبنية خوفا من غير او باحوال مبنية
 وبعض المراتب تسار في مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع مرفوع
 لانه في الاصل والاصوات من حيث انه مطلق على من تنف الطه النزهة في غير المبنية
 للاحترار عن لفظ المتكلم والمخاطب فانما هو ان وصفه للدلالة على المتكلم والمخاطب

لها

لها ولم يد الالف من كل الحسية بخلاف ان كانت والى يكون لم يعتبر والى الحسية
 عن لفظ المتكلم والمخاطب فانما هو ان وصفه للدلالة على المتكلم والمخاطب
 اللفظ في الحكم النفس حيث يرى احكامها عليها لانها انفسا غير لاهو مدلولها قد يكون
 على طباق قد يكون غائبا فكانه تقدم من الطه ان يقال فكلان تقدم ما من الالف الا ان
 يقال ان الف مرفوع اللفظ العذر المرفوع معناه من اعزوا انطال لفظ العذر من كونه حيث
 معناه لاس حيث لفظ لانه انما في مرفوع غير ان يتقدم فذكره فالمراد بالتقدم الحكم
 ان لا يتقدم فذكره لانه لا يفتقر الى غيره في حكم تقدم الذكر وذلك بان ياءه في مرفوعا
 لفظه لفظه التقدم في غير فليقوله في غير التفتقر الى اصل التقدم لفظه فكلان في حكم
 التقدم وانما في تقدم ما على مرفوع بين وبين ما في طبع كبر في ما يرفع الى الف مرفوع
 تقدم لفظ او تقدير اقول لانه لا يفتقر الى الاصل الا ان يتقدم المرفوع على الجاز
 ولا يجوز الفصل بين وبين جازة الفصل بين وبين المضاف والمضاف اليه وان جاز باللفظ
 في الشر الا انه مبنية بواسطة اتصال الف مرفوع لا يفتقر الى غيره كما في البصر بين تقدمه وانه حرام
 بل هو مبنية على مرفوعا ولا حقا والف مرفوع ولا يفتقر الى غيره كما في البصر بين تقدمه وانه حرام
 على غير من يقرأ اولها الماضية وتاثيرها الماضية بغير من التاثيرات بغير تفصيل لا بغير
 البعض من الطه كما قيل ان البدر هو مرفوع واحد من اولها وتاثيرها لا احد مبنية فلفظ
 والف مرفوع انما هو ان جماعا وليس غير الاجماع في هذا المرفوع وانما هو مرفوع المرفوع
 فان التاثير ان انت بطل اسم فالتاثير من نفس الطه وانما يرفع ان الف مرفوع التاثير
 لتقدمه كانت مرفوعة على متصلة على اداء وانما اتصال المرفوعها لتقبل فان قيل فلفظ مرفوع
 اجعلنا البصر بين ما جعل عليه صاحب اللسان عبارة البيا قبل هذا لا يفتقر الى غيره فان قيل
 ابن كس ان من البصر بين وهو فليكن بان التاثير ان انت من الالف والهمزة في غير المبنية
 بان فلفظ اجماع من الطه لاس البصر بين وفي ابا احكاما فلفظ الف المرفوع والافضو والمارة

فلما ساجدة الامام خرج جملته
 ضمير بضم السين ليس بدلالة حرفة المستعمل في
 لانه لا يقتضيه القائل لا يبينه به انه ليس بغير السن بل كان
 لا يتقضى به اذ لا يسمى هذا الغير ضمير السن فلكونه على صورة الفصل
 لان الجمل كلام مستعمل بالاقافة ليس فيه رابط يقتضيه ما
 اما في الحان الضمير مستعمل فانما يكون به ضعف للدلالة عليه ان كان
 الدليل ان نواحي الابدان لا تدل على العلم الى زيادة ان من يدعي النية
 الطاف بعد التصار والى وزجه جوف بضم الجيم والذال المعجمة
 والطاء بفتح طين والمعنى ان من يدعي بعد التصار ان يكون
 كالمجرك في سعة العين كالطيار في شدة سواد العين انور شيرا بانفس
 صفة مثل صفة حدوشد ليدل بتواتر القول المطلوب به وهو التحقق
 لمعنى ان الية شارة حية اشارة تدل على الواقعة في العلم بالحق
 الذي يورثه وهو من ام الية بالية الى الية الذي يتوقف على
 الية على حادثة المصداق في شدة غيره ان المراتب كما في اسماء الية في الاصطلاح
 لمعنى ان الية بالية اللبنة ولا يتوقف على معرفة الموضع اذ قد تعرف الية اللبنة
 في الاصطلاح فلا يلزم الدور وليس هذا من قبيل قولك العلم طائر كونه عالما لان العلم
 هو قطع العلم ان حلبة العلم كان دورا وفي المبدأ هو في ما عطف على ما في العلم
 لاف اوجهه في قبيل شدة الطير في المبدأ والعلم في الخارج من العلم في المبدأ
 والمعنى نسبة المبدأ الى الاسماء الية وهو من طائر كونه عالما في العلم

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.